جامعة المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

الرقم التسلسلي:.....

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص: علوم تجارية فرع: تقنيات كمية للتسيير

تحت عنوان:

محددات الإستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية للفترة: (1990-2010)

إعداد الطالبة:

صبـــاح زروخي

تاريخ المناقشة: الثلاثاء 10 أفريل 2012

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

❖ د/بـــوقـــرة رابـــــح	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	(رئيسا)
❖ د/برحومة عبد الحميد	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	(مشرفا ومقررا)
❖ د/ رحمانـــــي موسى	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	(ممتحنا)
❖د/ نويبات عبد القادر	أستاذ محاضر	جامعة المسيلة	(ممتحنا)

السنة الجامعية: 2011-2012

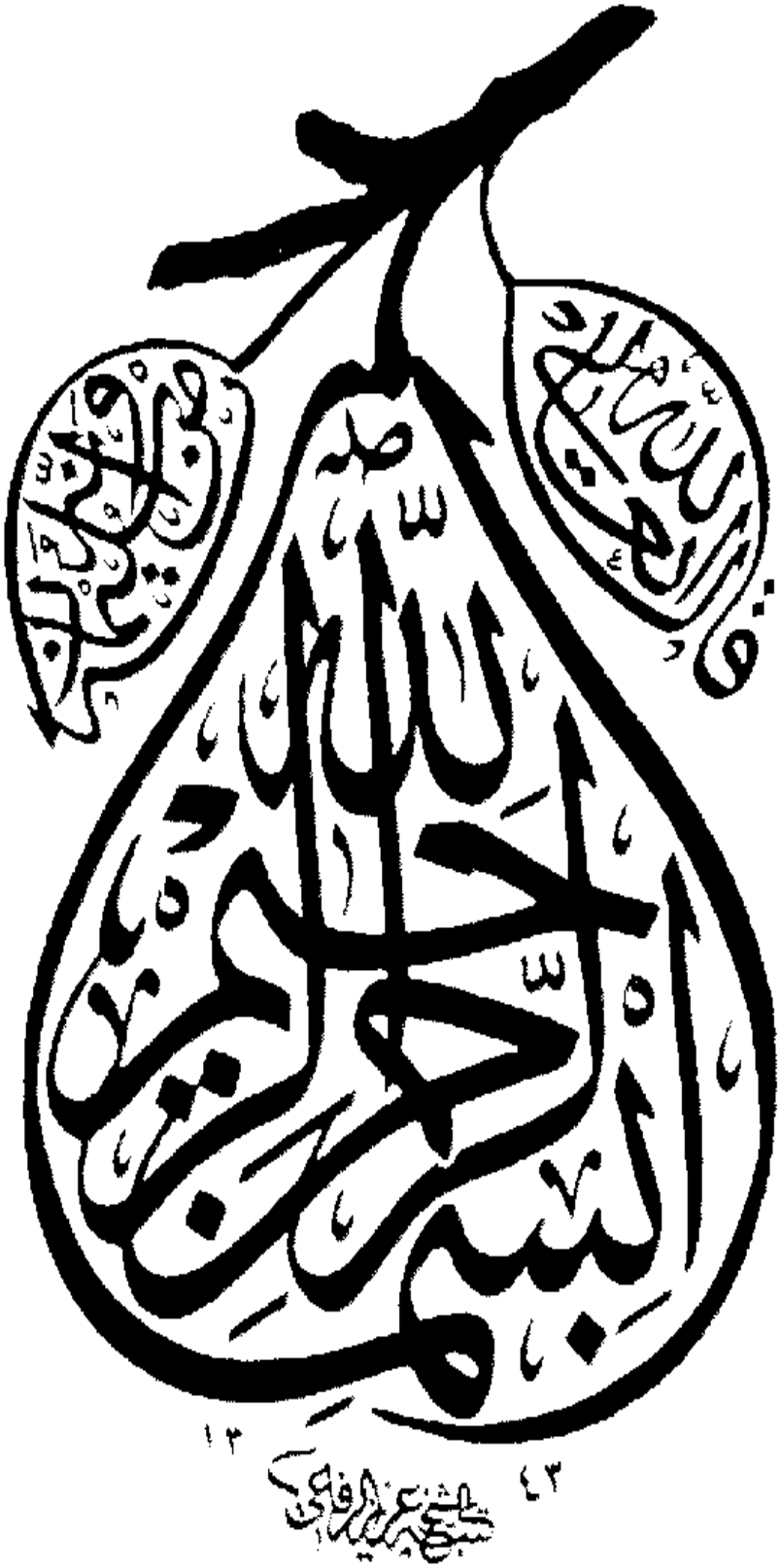
بسم الله الرحمن الرحيم
١٢
٤٣
شيخ عزيز الرفاعي

التشكرات

﴿ الحمد لله الذي انزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا ۞ قيما لينذر باسا شديدا من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجرا حسنا ۞ ﴾ الآية 1و2 من سورة الكهف.

أحمد اللّه سبحانه وتعالى أولا وأخيرا الذي أمدّني بالقوة والصبر للإنجاز هذا العمل وإتمـــامه.

كما أتقـــدّم بجزيل الشكر وعظيم التقديـــر للأستـــاذ المشرف الدكتور "برحومة عبد الحميد" لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة، والذي أفادني بتوجيهاته وإرشاداته.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء اللجنة الموقرة والذين وافقوا على مناقشة هذه المذكرة.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور بركات السعيد الذي ساعدني في انجاز هذا العمل من بدايته إلى نهايته.

الإهداء

إلى والدي الكريمين

إلى من كان له الفضل الكبير في إنجاز هذا العمل من بدايته إلى نهايته، إلى "مليك محمودي"

إلى معلمي يحياوي عمر

إلى أخي وكل أخواتـــي

إلى أختي لويزة وخالي عبد الحفيظ

إلى صديقتي ورفيقة دربي سعدي هند

قائمة المحتويات

قائمة الـــمحتويات

آيـــــة قرآنية..... --
التشكـــــرات..... IV
الإهـــــــداء..... V
قائمة المحتويات..... VI
قائمة الجداول والأشكال والملاحق..... VII
مقدمـــــــة عـــامـــــــة..... ب

الفصل الأول: الإطار النظري للاستهلاك العائلي

تمهيد الفصل الأول..... 09
المبحث الأول: مفاهيم حول الاستهلاك العائلي..... 10
المطلب الأول: تعريف الاستهلاك وأنواعه..... 10
المطلب الثاني: تعريف الاستهلاك العائلي..... 18
المطلب الثالث: العوامل المحددة للاستهلاك العائلي..... 20
المبحث الثاني: نظرية الاستهلاك – الدخل-..... 25
المطلب الأول: نظرية الدخل المطلق..... 25
المطلب الثاني: نظرية التنبؤات..... 28
المطلب الثالث: نظرية الدخل النسبي..... 29
المبحث الثالث: نظرية الاستهلاك – الثروة-..... 32
المطلب الأول: نظرية الدخل الدائم..... 32
المطلب الثاني: نظرية دورة الحياة..... 36
المطلب الثالث: نظرية كالدور..... 39
خلاصة الفصل الأول..... 41

الفصل الثاني: تحليل تطور الاستهلاك العائلي في الجزائر

تمهيد الفصل الثاني..... 43
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العائلات..... 44
المطلب الأول: مفهوم الأسرة وأنواعها..... 44
المطلب الثاني: التطور العددي للسكان..... 47
المطلب الثالث: الأنماط الاستهلاكية للعائلات..... 52
المبحث الثاني: تطور استهلاك العائلات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)..... 54

المطلب الأول: واقع نفقات استهلاك الأسر حسب مسح (1988-1989)..... 54
المطلب الثاني: تطور دخل واستهلاك العائلات خلال الفترة (1990-1999)..... 60
المطلب الثالث: دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية..... 64
المبحث الثالث: تطور استهلاك العائلات الجزائرية خلال الفترة (2000-2009)..... 73
المطلب الأول: واقع نفقات استهلاك الأسر حسب مسح سنة 2000..... 73
المطلب الثاني: تطور دخل واستهلاك العائلات خلال الفترة (2000-2009)..... 76
المطلب الثالث: دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية..... 81
خلاصة الفصل الثاني..... 86

الفصل الثالث: دراسة قياسية للاستهلاك العائلي في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث..... 88
المبحث الأول: الإطار النظري للقياس الاقتصادي..... 89
المطلب الأول: تعريف القياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه..... 89
المطلب الثاني: النماذج الإنحدارية الخطية..... 93
المطلب الثالث: مشاكل القياس الاقتصادي..... 100
المبحث الثاني: تعيين النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي وتقديره..... 109
المطلب الأول: تعيين النموذج..... 109
المطلب الثاني: النموذج الخطي للاستهلاك العائلي بالجزائر..... 112
المطلب الثالث: النموذج الغير خطي..... 117
المبحث الثالث: اختبار استقرارية نموذج الاستهلاك العائلي والتنبؤ به..... 120
المطلب الأول: اختبار مدى استقرارية النموذج..... 120
المطلب الثاني: تقييم نموذج الاستهلاك العائلي المقدر..... 124
المطلب الثالث: التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير..... 126
خلاصة الفصل الثالث..... 132
الخاتمة العامة..... 134
قائمة المراجع..... 139
الملاحق..... 147

فهرس الجداول والأشكال والملاحق

فـــهرس الجـــداول

الرقم	عـــنوان الجـــدول	الصفحة
01	التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990-2009)	48
02	بنية السكان حسب التوزيع الجغرافي	50
03	بنية السكان حسب المناطق	51
04	تطور استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية	53
05	تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين	53
06	النفقات الكلية حسب المجموعات على المستوى الوطني	57
07	توزيع النفقات الكلية حسب صنف السكن	58
08	نسبة تركيبة نفقات الاستهلاك سنة 1988 على المستوى الوطني حسب المجموعات	58
09	نسبة تركيبة نفقات الاستهلاك في المنطقتين الحضرية والريفية حسب المجموعات	59
10	تطور المداخيل والتحويلات	62
11	تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-1999)	66
12	تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)	68
13	اثر التضخم على استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	70
14	تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-1999)	72
15	تطور ترتيب نفقات الأسر في الفترة الممتدة بين 1988و2000	74
16	المقارنة بين النفقات الكلية الاستهلاكية للأسر	74
17	النفقات الاستهلاكية للأسر سنة 2000 حسب المنطقة الجغرافية	75
18	نسبة النفقات الاستهلاكية حسب المجموعات سنة 2000 حسب المنطقة الجغرافية	75
19	تصنيف حصص ميزانية الأسر بين 1995و2000	76
20	تطور مداخيل الأسر	77
21	تطور المداخيل والتحويلات	78
22	تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2000-2009)	81
23	تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000-2009)	82
24	تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (2000-2009)	85
25	نتائج تقدير النموذج الخطي للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2008)	112
26	نتائج تقدير النموذج معدل التضخم بدلالة أسعار الفائدة	114
27	نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط أسعار الفائدة	115

28	نتائج تقدير النموذج بعد إزالة معدل التضخم	116
29	نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط معدل التضخم	117
30	نتائج تقدير النموذج غير الخطي للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2008)	118
31	نتائج تقدير النموذج غير الخطي بعد كل من لوغاريتم اسعار الفائدة والثابت	118
32	نتائج تقدير الاستهلاك العائلي بعد إزالة لوغاريتم معدل التضخم	119
33	تقدير النموذج الخطي للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2000)	121
34	تقدير النموذج الخطي بعد إزالة الدخل المتاح خلال الفترة (1990-2000)	122
35	تقدير النموذج الخطي خلال الفترة (2000-2008)	123
36	نتائج اختبار وايت *White*	125
37	نتائج اختبار معامل ثايل	127
38	القيم المقدرة للاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000- 2008)	127
39	قيم الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي المتنبأ بها	128
40	المحاكاة التاريخية بالنسبة لسنة 2009	129
41	نتائج التنبؤ بقيم الاستهلاك العائلي	129

فـــهرس الأشكال

الرقم	عـــنوان الشـــكل	الصفحة
01	دالة الاستهلاك الخطية	11
02	دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير	13
03	الميل الحدي للاستهلاك	14
04	يوضح علاقة الاستهلاك بالادخار	16
05	دالة الاستهلاك وفرضية الدخل النسبي	31
06	تمثيل فرضية الدخل الدائم بيانيا	36
07	دورة حياة الإنسان	37
08	دالة الاستهلاك وفقا لدورة الحياة	38
09	التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990-2009)	48
10	العددي للسكان حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1990-2009)	51
11	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح في الفترة (1990-1999)	61
12	منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي في الفترة (1990-1999)	64
13	منحنى بياني يمثل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة (1990-1999)	66

14	منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الفترة (1990-1999)	68
15	تطور مؤشرات استهلاك العائلات في الجزائر	70
16	منحنى بياني يمثل تطور أسعار الفائدة في الفترة (1990-1999)	72
17	منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح في الفترة (2000- 2009)	77
18	منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي في الفترة (2000-2009)	79
19	منحنى بياني لتطور أسعار الاستهلاك للفترة (2000-2009)	81
20	منحنى بياني يمثل تطور معدلات التضخم في الفترة (2000-2009)	83
21	منحنى بياني يمثل تطور أسعار الفائدة في الفترة (2000-2009)	85
22	منهجية البحث في القياس الاقتصادي	93
23	يبين العلاقة المقدرة	96
24	التوزيع الاحتمالي لـــ DW	103
25	مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة القيم الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000-2008)	128

فـــهرس الـــمـــلاحـــق

الرقم	عنـــــــوان الـــمـــلحـــق	الصفحة
01	التطور العددي للسكان حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1990-2009)	147
02	البيانات الإحصائية لمتغيرات النموذج	148
03	جدول توزيع فيشر	149
04	جدول ديربين واتسون	151
05	جدول توزيع ستودنت	152
06	جدول كاي- تربيع	153

مقدمة عامة

تـــمهيد:

إن توازن الاقتصاد يعتمد على تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وحتى نتمكن من تفسير الأسباب التي تحدد توازن النظام الاقتصادي فمن الضروري دراسة العناصر المختلفة المكونة لهذا الطلب وذلك لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى كل عنصر من هذه العناصر، وبما أن الاستهلاك يعد من أهم مكونات الطلب الكلي، فان التغيرات التي تطرأ عليه تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي.

يعتبر الاستهلاك ظاهرة من الظواهر الاقتصادية الواسعة المفهوم والتي يصعب حصرها في مجرد التعريف بها، فهي موضوع اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين، فالاستهلاك متغير اقتصادي هام وهو بذلك يشكل أحد مقومات النشاط الاقتصادي، إذ انه بمجرد التطرق إلى هذه الظاهرة يعني البحث في محور يشكل العمود الفقري للنظام الاقتصادي في أي مجتمع، فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون بغية تحقيق رغباتهم، وسد حاجاتهم الأساسية.

لقد أولى المفكرون الاقتصاديون أهمية كبيرة لهذه الظاهرة وحاولوا تفسيرها لارتباطها بالظواهر الاقتصادية الأخرى كالدخل المتاح، المستوى العام للأسعار، والنمو الديمغرافي، فتطور مفهومها من عصر لآخر نظرا لتطور الأفكار الاقتصادية، وحاولوا تفسيرها من خلال مجموعة من النظريات والافتراضات مما أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لها باختلاف المفاهيم المتعلقة بها، تبعا لبيئة وثقافة كل باحث.

بما أن الاستهلاك أهم عنصر من عناصر الطلب الكلي التي لها تأثير على التوازن الكلي، ولأن استهلاك قطاع العائلات أو الأسر يشكل جزءا هاما من هذا الاستهلاك، فانه وفي هذا الإطار يمكن اعتبار قطاع العائلات أو الأسر من القطاعات الاقتصادية الهامة التي لها دور فعال في التنمية الاقتصادية.

تستدعي دراسة هذا الموضوع التعرض إلى العوامل التي تتحكم في تحديده، إذ يتحدد الاستهلاك العائلي بعوامل اقتصادية كالدخل المتاح، المستوى العام للأسعار، عدد السكان، وعوامل أخرى غير اقتصادية لذا سنقوم من خلال هذه الدراسة بمحاولة دراسة علاقة الاستهلاك العائلي بمختلف المتغيرات الاقتصادية التي تحكم هذه الظاهرة خاصة في اقتصاد يتميز بالتقلبات والتحولات المستمرة كاقتصاد الجزائر.

وعلى ضوء هذا العرض فإننا سنحاول معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستهلاك العائلي في الاقتصاد الجزائري وذلك باستخدام طرق وأساليب كمية تساعد على القياس والتنبؤ بمسار حجم الاستهلاك العائلي وقيمه مستقبلا، ومن بين تلك الطرق الكمية نجد النماذج الاقتصادية القياسية.

حيث تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على تصورات النظرية التي تعكس العلاقة العامة لمتغيرات النموذج متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوعه على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات،

وبهذا تعتبر النماذج الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الأوضاع الاقتصادية، خاصة وان لهذه النماذج قسطا وافرا من الدراسة والاهتمام.

1- إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الرئيسية التي نود معالجتها تتمحور حول التساؤل التالي:

"ما هي المتغيرات التي تتحكم في الاستهلاك العائلي في الجزائر ؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية أمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالاستهلاك العائلي وما هي محدداته في النظريات الاقتصادية؟
- هل يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي ؟
- ما هي العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي؟

2- فرضيات الدراسة:

في إطار الإشكالية المقدمة قمنا بوضع عدة فرضيات أهمها:

- تعدد وتباين وجهات النظر المفسرة للاستهلاك العائلي.
- الدخل المتاح هو أهم محدد للاستهلاك العائلي، لكنه ليس الوحيد بل توجد عوامل أخرى مؤثرة في الاستهلاك.
- للاستهلاك عوامل تؤثر فيه، فيمكن أن تكون هذه العوامل اقتصادية كما يمكن أن تكون غير اقتصادية.

3- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها :

- دراسة ظاهرة الاستهلاك العائلي وتفحصها عبر مختلف النظريات الاقتصادية، وتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيها.
- بناء نموذج اقتصادي قياسي لظاهرة استهلاك العائلات في الجزائر ومعالجتها بأساليب إحصائية ورياضية.
- تحديد المتغيرات التي تؤثر فعلا على الاستهلاك العائلي، خلال فترة الدراسة ومحاولة التنبؤ بمستقبل هذه الظاهرة.

4- أهمية الدراسة:

يرجع سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- الأهمية التي يكتسبها موضوع الاستهلاك باعتباره يتصل مباشرة بالطلب الكلي لأي اقتصاد، فهو بذلك يتحدد بالعوامل التي تؤثر على هذا الطلب، هذه العوامل يمكن أن تكون اقتصادية أو غير اقتصادية كمحددات شخصية وعوامل اجتماعية.
- تكمن أهمية الدراسة في محاولة إيجاد علاقة تربط استهلاك الأسر في الجزائر مع متغيرات أخرى عن طريق إبراز النموذج الأحسن انعكاسا للواقع الجزائري، وكذلك إلى الأهمية التي تكتسبها ظاهرة الاستهلاك، حيث تعتبر المحرك الأساسي لعجلة التنمية من وجهة نظر كلية، بالإضافة إلى ذلك فانه يبين لنا الإنفاق الاستهلاكي للعائلات من وجهة نظر جزئية.
- الأهمية التي تحتلها الأساليب الكمية في دراسة الظواهر الاقتصادية، خاصة القياس الاقتصادي وذلك بمحاولة إيجاد نموذج مستقر للاستهلاك العائلي من اجل التنبؤ به، وذلك من خلال نمذجة العوامل والمتغيرات التي تحدد هذه الظاهرة في شكل معادلات رياضية تقيس مدى تأثير هذه العوامل بمقدار كمي.

5- منهج الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته فان المنهج المعتمد هو المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد ووصف التطور التاريخي للاستهلاك العائلي عبر مختلف المدارس الفكرية، وهذا عن طريق عرض مختلف النظريات المفسرة لاستهلاك العائلات.

كما سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال وصف وتحليل ظاهرة الاستهلاك العائلي والمتغيرات التي تحددها على ضوء النظريات الاقتصادية.

بالإضافة إلى اعتمادنا على المنهج التجريبي باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية للقياس الاقتصادي، كما سيتم الاعتماد على بعض التقارير المنشورة من مختلف الجهات الرسمية منها الديوان الوطني للإحصائيات، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، البنك الدولي كما أننا سنستعين ببعض البرامج الإحصائيـــة ***(EVIEWS, EXCEL)***.

6- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة الفرعية عنها، والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري للاستهلاك العائلي من خلال التطرق إلى مفهومه وأنواعه والعوامل المحددة له بالاعتماد على النظريات المفسرة.

أما الفصل الثاني فيعرض تحليلا لتطور الاستهلاك العائلي في الجزائر من خلال التطرق إلى مفاهيم خاصة بالعائلات وأنماطها الاستهلاكية، كما سنتناول على مستوى هذا الفصل دراسة تحليلية تتعلق بتطور استهلاك العائلات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)، بالإضافة إلى التطرق إلى نفس الدراسة خلال الفترة (2000-2009).

بينما الفصل الثالث فيتمثل في الدراسة القياسية للاستهلاك العائلي في الجزائر، حيث خصص جزء منه للإطار النظري للقياس الاقتصادي من خلال التطرق إلى ماهيته وأهدافه ومنهجية البحث فيه بالإضافة إلى المشاكل التي يمكن أن تعترض النماذج القياسية، أما باقي الفصل فقد خصص لبناء نموذج قياسي اقتصادي وتقديره باستعمال المعطيات الإحصائية السنوية خلال الفترة (1990-2009)، كما سيتم تحديد النقطة الزمنية التي تغير بموجبها استهلاك الأسر وذلك من اجل التوصل إلى نموذج مستقر وقابل للتنبؤ.

7- حدود الدراسة:

تمثلت حدود دراسة الموضوع في إطارين مكاني وزماني ففيما يخص الإطار المكاني فان الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري، أما بالنسبة للإطار الزماني فان الدراسة تدور حول محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر للفترة (1990-2010).

8- الدراسات السابقة:

تم إجراء مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية، وسنتعرض لأبرز الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك وهي كما يلي:

أ- أبو بكر سمير قيوة، استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970-2003)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2006.

لقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة إلى إيجاد علاقة تربط استهلاك الأسر الجزائرية مع متغيرات أخرى عن طريق إبراز النموذج الأحسن انعكاسا للواقع الجزائري، وذلك من خلال إبراز أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على استهلاك الأسر في الجزائر ومن أبرزها التضخم، وكذلك تطور قطاع الأسر في الجزائر ومدى تأثره بالتحولات الاقتصادية التي عرفتها البلاد، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- نموذج استهلاك الأسر في الجزائر هو نموذج خطي يتأثر بالاستهلاك في الفترة الحالية والاستهلاك في الفترة السابقة والتغير في الدخل المتاح.
- إن معدل البطالة لا يؤثر على استهلاك الأسر، فضلا على العلاقة العكسية الموجودة بينهما كذلك إن معدل الفائدة الادخاري يؤثر بالسلب على استهلاك الأسر.

ب– حمودي علي، دراسة حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2005.

إن الدراسة التي تعرض لها الباحث من خلال معالجة موضوع الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية حسب مسح الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2000، قامت على أساس دراسة قياسية وتحليلية لتوضيح العلاقة التي تربط بين الإنفاق الاستهلاكي للأسر والمجموعات السلعية، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إيجاد سياسة شاملة وواقعية خاصة بالأسعار والدخول والتخطيط للاستهلاك.
- ازدياد الدخل يجعل معدل الإنفاق الاستهلاكي يزداد بنفس النسبة، وهذا يعني أن أصحاب الدخول العالية قادرة على الشراء في أي وقت، فالقوة الشرائية لديهم كبيرة، ومرونة الطلب لديهم كبيرة عكس الحال بالنسبة لمحدودي الدخل مرونة الطلب على نفس السلعة ضعيفة.

جـــ– ساطور رشيد، محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 2000-2001.

لقد اهتم الباحث بدراسة وتحليل محددات الاستهلاك الخاص في الجزائر باعتباره أهم عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية في البلاد، لهذا فان هذه الدراسة ركزت على محاولة بناء نموذج قياسي لهذه الظاهرة وبالأخص نماذج تصحيح الخطأ وذلك بتوظيف مجموع المعطيات الكمية الخاصة بالاقتصاد الجزائري، ومن أهم النتائج المتوصل إليها ما يلي:

- الناتج المحلي الخام الحقيقي الفردي هو المؤشر الرئيسي في الاستهلاك الخاص.
- معدلات الفائدة الحقيقية تؤثر تأثيرا سلبيا في الاستهلاك الخاص للاقتصاد الجزائري.

9- صعوبات الدراسة:

ما من بحث إلا تواجهه عقبات، ومن بين أهم الصعوبات التي اعترضت انجاز هذه الدراسة هي صعوبة الربط بين التحليلات النظرية حول ظاهرة ما وواقعها، بالإضافة إلى ذلك ندرة المراجع والبحوث التي تعالج موضوع الاستهلاك العائلي في الجزائر، كذلك نقص المعطيات والبيانات الرقمية الخاصة ببعض المؤشرات الاقتصادية الكلية واختلافها باختلاف الجهات المصدرة لها فمثلا المعطيات التي تحصلنا عليها من طرف الديوان الوطني للإحصائيات تختلف عن تلك التي تحصلنا عليها عن طريق المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول

الإطار النظري للاستهلاك العائلي

تـــمهيد:

يعتبر الاستهلاك أهم عنصر من عناصر الطلب الكلي، لهذا فان معظم الدراسات الاقتصادية ركزت على ظاهرة الاستهلاك بشكل عام والاستهلاك العائلي بشكل خاص، كما اهتم الباحثون والمفكرون الاقتصاديون بهذه الظاهرة، وحاولوا تفسيرها من خلال مجموعة من النظريات، اختلفت باختلاف بيئة وثقافة وزمن كل واحد منهم.

ولهذا الغرض قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ويشمل مفاهيم وتعاريف حول الاستهلاك مع ذكر مختلف أنواعه حسب تقسيمه وفقا لمعايير مختلفة، بالإضافة إلى التطرق إلى مختلف المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك العائلي، وذلك من خلال تحديد مختلف العوامل المؤثرة فيه سواء كانت عوامل اقتصادية أو غير اقتصادية.

المبحث الثاني: ويتمثل في نظريات الاستهلاك -الدخل- حيث نقدم فيه أهم النظريات التي اهتمت بمتغير الدخل كمحدد رئيسي لدالة الاستهلاك، ابتداء من نظرية الدخل المطلق، ثم نظرية التنبؤات، وصولا إلى نظرية الدخل النسبي.

المبحث الثالث: ويشمل نظريات الاستهلاك -الثروة- حيث اهتمت هذه النظريات بعنصر الثروة كمحدد ثاني للاستهلاك، أهمها: نظرية الدخل الدائم، نظرية دورة الحياة، وأخيرا نظرية كالدور.

المبحث الأول: مفاهيم حول الاستهلاك العائلي

إن موضوع الاستهلاك أصبح جزءا من المواضيع الاقتصادية الحساسة خاصة في الآونة الأخيرة، حيث تصب أغلب الدراسات الاقتصادية حول الإنفاق الاستهلاكي للأسر انطلاقا من ميزانيتها، إذن فما هو مفهوم الاستهلاك؟ وما هي أنواعه؟ وما هو مفهوم الاستهلاك العائلي؟.

المطلب الأول: تعريف الاستهلاك وأنواعه

لقد تم التطرق على مستوى هذا المطلب إلى مفاهيم ومبادئ أساسية خاصة بالاستهلاك وأنواعه.

أولا: تعريف الاستهلاك

يقصد بالاستهلاك "حصول الأفراد والأسر على السلع والخدمات المختلفة من اجل استخدامها استخداما نهائيا "[1].

كما عرف الاستهلاك بأنه "المحرك الأساسي للإنتاج وغايته النهائية، ولهذا فان الاستهلاك هو الهدف الرئيسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع"[2].

ويعرف الاستهلاك على انه "الجزء المقتطع من الدخل الذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك "[3].

كما يعني الاستهلاك استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي، وهذا الاستهلاك يمكن أن يرتبط بالاستهلاك الضروري، كما هو عليه الحال في استهلاك السلع والمنتجات الغذائية أو شبه ضروري أو كمالي، كما انه يرتبط باستهلاك سلع تنتهي بمجرد استخدامها، أي أنها تستخدم لمرة واحدة ولا يتكرر استخدامها[4].

إذن ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن الاستهلاك هو استعمال السلع والخدمات قصد إشباع حاجيات الأعوان الاقتصاديين، سواء كانوا أفرادا مستهلكين نهائيين أو مؤسسات إنتاجية، أو هيئات رسمية أو شبه رسمية.

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 80.

[2] ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، الأردن، 2006، ص: 15.

[3] محمود الوادي، إبراهيم خريس، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2007، ص: 225.

[4] فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2007، ص: 142.

1- تعريف دالة الاستهلاك:

تعتبر دالة الاستهلاك الأداة التي توضح العلاقة ما بين الدخل المتاح للتصرف والاستهلاك، ويمكن التعبير عنها بالعلاقة التالية[5]:

$$C = a + by_d$$

حيث:

a: الاستهلاك المستقل

b: التغير في الاستهلاك الناتج عن التغير في الدخل المتاح بوحدة نقدية واحدة (الميل الحدي للاستهلاك).

y_d : الدخل المتاح أو الدخل الممكن التصرف فيه.

C: الإنفاق الاستهلاكي.

الاستهلاك المستقل: وهناك من يشير له بحد الكفاف من الاستهلاك ويعرف بأنه الاستهلاك الذي لا يتأثر بالدخل[6].

الدخل المتاح: يتحدد الدخل المتاح بالدخل القومي مع طرح الضرائب المباشرة منه، وإضافة الإعانات إليه ويمكن صياغته رياضيا حسب المعادلة التالية[7]:

$$y_d = y - T + R$$

حيث:

y : الدخل القومي.

T: الضرائب المباشرة.

R : الإعانات

2- شكل دالة الاستهلاك:

الشكل رقم 01: دالة الاستهلاك الخطية

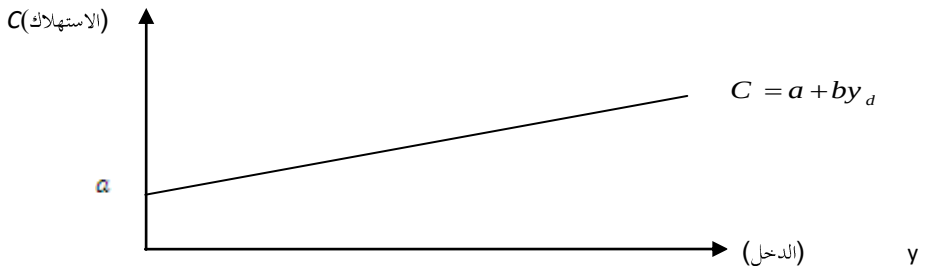

المصدر: عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص:56.

[5] أحمد الأشقر، **مرجع سابق**، ص: 85.

[6] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، مصر، 1997، ص: 67 .

[7] مختار محمد متولي، **النظرية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الرياض، السعودية، 1993، ص: 289 .

حيث أن[8]:

- المحور العمودي: يمثل الإنفاق الاستهلاكي.
- المحور الأفقي: يمثل الدخل القومي.

ومنه يتبين ما يلي:

- أن خط الاستهلاك يبدأ من نقطة أعلى من نقطة الأصل، والتي يمثلها الاستهلاك المستقل a، والذي لا يعتمد على الدخل ويتحقق بافتراض الدخل القومي صفر.
- إن الاستهلاك يزداد بزيادة الدخل ولكن بنسبة أقل من نسبة زيادة الدخل.

3- مميزات دالة الاستهلاك:

تتميز دالة الاستهلاك بما يلي[9]:

- دالة الاستهلاك هي علاقة في المدى القصير أي أنها قابلة للتغير بتغير السلوك والعادات الاستهلاكية في المجتمع.
- يكون الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد.
- يكون الميل الحدي للاستهلاك دائما أصغر من الميل المتوسط.
- ينخفض الميل الحدي للاستهلاك عندما ينخفض الدخل وهذا طبقا لقانون انجل.
- دالة الاستهلاك هي علاقة ما بين الاستهلاك والدخل المتاح لدى العائلات أي لا بد من اعتبار الدخل الصافي للعائلات بعد أداء الضرائب وغير ذلك من الاقتطاعات.

4- دالة الاستهلاك طويلة المدى ودالة الاستهلاك قصيرة المدى:

دالة الاستهلاك طويلة المدى تمر بنقطة الأصل والتي تكون فيها تساوي الصفر نظرا لان كل محددات الاستهلاك متغيرة في المدى الطويل وبالتالي دالة الاستهلاك في هذه الحالة تكون كما يلي[10]:

$$C = by_d$$

أما دالة الاستهلاك قصيرة المدى فلا تمر بنقطة الأصل وتقطع دالة الاستهلاك طويلة المدى ويعبر عنها رياضيا كما يلي[11]:

$$C = a + by_d$$

---

[8] فليح حسين خلف، **مرجع سابق**، ص: 144.

[9] احمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993، ص:11.

[10] مجيد ضياء الموسوي، **مرجع سابق**، ص: 155.

[11] مايكل ابد مجان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999، ص: 143 .

في كلتا الحالتين يكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا، في حالة دالة الاستهلاك قصيرة المدى يتناقص الميل المتوسط للاستهلاك مع تزايد الدخل، أما في حالة دالة الاستهلاك طويلة المدى فيكون الميل المتوسط للاستهلاك ثابتا.

الشكل رقم 02: دالتي الاستهلاك في المدى الطويل والقصير

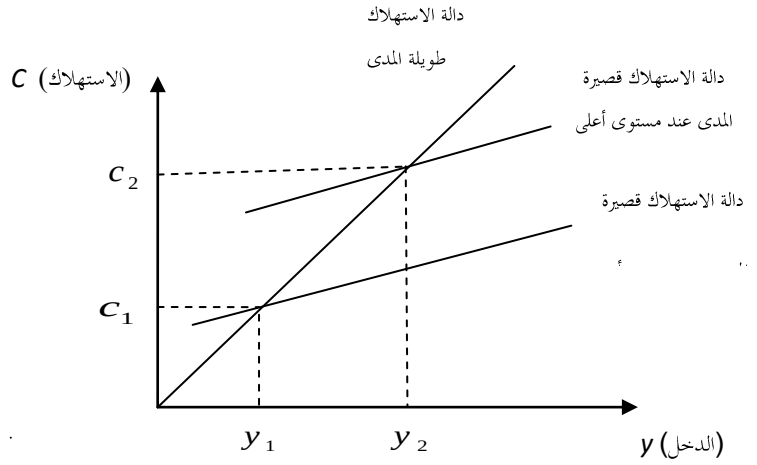

180. **المصدر**: مجيد ضياء الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص:

الميل المتوسط للاستهلاك في المدى الطويل يكون مساويا للميل الحدي للاستهلاك وذلك عند جميع مستويات الدخل، أما دالة الاستهلاك قصيرة المدى يكون فيها الميل المتوسط للاستهلاك اكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستويات الدخل.

من خلال الشكل يتضح وجود دالتين للاستهلاك وهما[12]:

أ- **دالة الاستهلاك في المدى الطويل**: حيث يتحقق فيها التناسب بين الاستهلاك والدخل، أي أن دالة الاستهلاك تبدأ من نقطة الأصل، ومن ثم فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي الميل المتوسط للاستهلاك بالصيغة الخطية لدالة الاستهلاك هذه، حيث تتخذ خطا مستقيما منصفا لزاوية نقطة الأصل ومن ثم يكون ميل دالة الاستهلاك ثابتا.

ب- **دالة الاستهلاك في المدى القصير**: لا يتحقق فيها مثل هذا التناسب بين الاستهلاك والدخل، بحيث تتضمن دالة الاستهلاك كمية ثابتة موجبة يمثلها الاستهلاك المستقل، أي الكمية من الاستهلاك التي لا تتغير مع تغير الدخل، ومن ثم فان هذا يعني أن الميل الحدي للاستهلاك يكون في هذه الدالة اقل من الميل المتوسط للاستهلاك.

[12] فليح حسين خلف، **مرجع سابق**، ص ص: 153- 154 .

إن الاختلاف في كل من دالة الاستهلاك في المدى الطويل ودالة الاستهلاك في المدى القصير يتمثل في أن الزيادة التي تتحقق في الدخل والتي تؤدي إلى تحقيق زيادة في الاستهلاك بنسبة اقل، يعني الحاجة إلى زيادة كل من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري حتى يتم التعويض في النقص عن الطلب الناجمة عن كون الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي اقل من الزيادة في الدخل من أجل المحافظة على مستوى الاستخدام الكامل، أي من اجل تحقيق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

5- الميل الحدي للاستهلاك:

الميل الحدي للاستهلاك هو عبارة عن مقدار تغير الطلب الاستهلاكي (ΔC) إلى التغير فيالدخل(ΔY)[13]

ويمكن التعبير عن ما سبق كما يلي: الميل الحدي للاستهلاك = التغير في الاستهلاك / التغير في الدخل

فإذا رمزنا بـــ(MPC) للميل الحدي للاستهلاك (Marginal Propensity to Consume) فإن:

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y}$$

وإذا افترضنا بان تابع الاستهلاك مستمر وقابل للاشتقاق، فان الميل الحدي للاستهلاك يساوي إلى المشتقة الأولى بالنسبة للمتغير (MPC) أي:

$$b = \frac{\Delta c}{\Delta y} = MPC$$

وهكذا فان الميل الحدي للاستهلاك (MPC) هو عبارة عن ميل منحنى تابع الاستهلاك في نقطة معينة، وهذا الميل يكون دائما موجبا أي اكبر من الصفر واقل من الواحد الصحيح مهما كانت قيمة (y) أي:

$$0 < b < 1$$

وبالطبع فان(y) لا يمكن أن تكون سالبة لان الدخل السالب ليس له أي مدلول اقتصادي .

الشكل رقم 03: الميل الحدي للاستهلاك

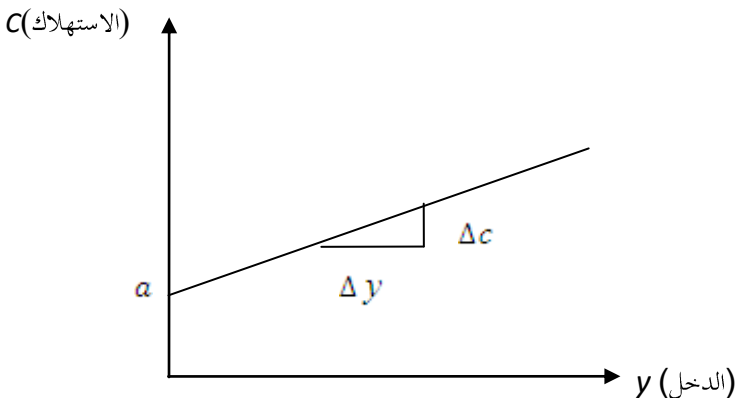

المصدر: عمر صخري، **مرجع سابق**، ص:56 .

[13] بريبش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007، ص: 107.

6- الميل المتوسط للاستهلاك:

الميل المتوسط للاستهلاك هو عبارة عن نسبة الاستهلاك الكلي إلى الدخل الكلي أي أن:

الميل المتوسط للاستهلاك = الاستهلاك الكلي / الدخل الكلي

كما يعرف بأنه الجزء المستهلك من الدخل منسوبا إلى الدخل نفسه[14].

فإذا رمزنا (A) للميل المتوسط للاستهلاك (Average Propensity to Consume) فيمكن كتابة[15]:

$$APC = \frac{c}{y}$$

بما أن الميل المتوسط للاستهلاك يمثل العلاقة بين مختلف مستويات الدخل ومختلف مستويات الاستهلاك المقابلة لها إلا انه يبقى ثابتا في كافة مستويات الدخل بالرغم من ثبات الميل الحدي للاستهلاك في دالة الاستهلاك.

والميل المتوسط للاستهلاك يمكن أن يكون أكبر من الواحد الصحيح إذا كان الاستهلاك أكبر من الدخل، أو قد يكون مساويا للواحد الصحيح إذا كان الاستهلاك يساوي الدخل، و يمكن أن يكون أقل من الواحد الصحيح إذا كان الاستهلاك أقل من الدخل.

7- العلاقة بين الميل الحدي للاستهلاك والميل المتوسط للاستهلاك:

لتكن لدينا دالة الاستهلاك التالية[16]:

$$C = a + by$$

بقسمة طرفي المعادلة على y نجد:

$$\frac{C}{y} = \frac{a}{y} + \frac{by}{y}$$

بالاختصار نجد:

$$\frac{c}{y} = \frac{a}{y} + b$$

حيث:

b: الميل الحدي للاستهلاك (MPC)

c/y: يمثل الميل المتوسط للاستهلاك (APC)

إذن:

$$APC = \frac{a}{y} + MPC$$

---

[14] محمد الشريف ألمان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003، ص:155.

[15] بريبش السعيد، **مرجع سابق**، ص: 108.

[16] أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الرياض، السعودية، 1999، ص:82 .

ومنه نجد أن الميل الحدي للاستهلاك اقل من الميل المتوسط للاستهلاك أي: $MPC < APC$ عند $a > 0$

8- العلاقة بين الاستهلاك والادخار:

بما أن التصرف بالدخل يتم عن طريق إنفاقه على الاستهلاك، أو الامتناع عن إنفاق جزء منه على الاستهلاك، والادخار يمثل الجزء الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك، وبذلك فإن الإدخار هو المتمم أو المكمل للاستهلاك من اجل تكوين الدخل، وهو ما يعني تنافسهما على الدخل، أي أن زيادة ما ينفق على الاستهلاك يخفض المقدار من الدخل الذي لا ينفق على الاستهلاك أي يخفض الادخار، وان انخفاض ما يتم إنفاقه على الاستهلاك ينجم عنه زيادة الادخار، أي زيادة الجزء من الدخل الذي لا يتم إنفاقه على الاستهلاك، وبافتراض مستوى معين للدخل فان زيادة الاستهلاك تعني انخفاض الادخار والعكس[17].

باعتبار أن الادخار هو المكمل للاستهلاك في تكوين الدخل فانه يمكن اشتقاق دالة الادخار من دالة الاستهلاك وطرح مستوى الاستهلاك من الدخل عند كل مستوى من مستويات الدخل للحصول على دالة الادخار، ويمكن التعبير عن ما سبق بالعلاقة التالية:

الادخار يساوي الدخل المتاح مطروحا منه الاستهلاك، أي أن:

$$S = y - c$$

وبما أن الاستهلاك دالة تابعة للدخل أي:

$$C = F(y) = a + by$$

فإن دالة الادخار تكون على النحو التالي:

$$S = y - c = y - (a + by) = -a + (1 - b)y$$

الميل الحدي للادخار وهو محصور بين 0 و$1 - b$1 :

إن العلاقة التي تربط الدخل بين الاستهلاك والادخار هي علاقة طردية ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 04: يوضح علاقة الاستهلاك بالادخار

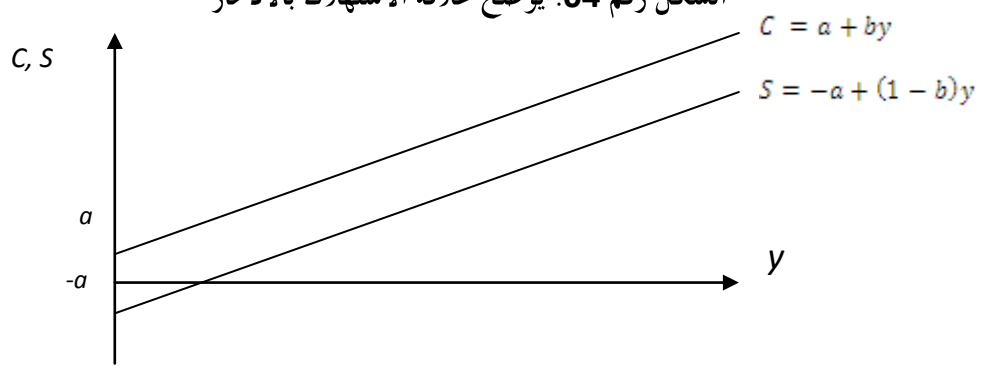

[17] فليح حسين خلف، **مرجع سابق**، ص: 145.

المصدر: محمد الشريف المان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 113.

9- الميل الحدي والمتوسط للادخار:

يمكن التعبير عن التغير في الادخار مقسوما على التغير في الدخل بالميل الحدي للادخار، (MarginalPropensity of Saving)، ويرمز له بالرمز (MPS)، ويحسب بالعلاقة التالية[18]:

$$MPS = \frac{\Delta s}{\Delta y}$$

ويمثل الميل الوسطي للادخار (Average Propensity of Saving) نسبة الادخار إلى الدخل أو معدل الادخار ويرمز له بالرمز (APS) ونكتب:

$$APS = \frac{S}{y}$$

العلاقة بين (MPS) و (MPC):

$$y = c + s \Rightarrow \Delta y = \Delta c + \Delta s$$

بقسمة الطرفين على Δy نجد:

$$MPC + MPS = 1$$

العلاقة بين (APS) و (APC):

بما أن الدخل يوزع ما بين الاستهلاك والادخار فإن:

$$y = c + s$$

بقسمة الطرفين على y نجد:

$$APC + APS = 1$$

ثانيا: أنواع الاستهلاك

يقسم الاستهلاك إلى عدة أنواع، وذلك اعتمادا على معايير عدة ومن بين هذه الأنواع نذكر ما يلي[19]:

1- الاستهلاك النهائي (الشخصي) والاستهلاك الوسيط (الإنتاجي):

يعتمد هذا التقسيم على أساس الغرض من الاستهلاك، فالاستهلاك النهائي أو الشخصي يشمل الاستهلاك المرتبط بالأفراد والهيئات المختلفة الذين يقومون بشراء السلع من اجل استخدامها الشخصي أو

[18] أسامة بن محمد باحنشل، **مرجع سابق** ، ص ص: 80-81.

[19] ناظم محمد نوري الشمري، **مرجع سابق**، ص: 16.

العائلي أو المترلي، أما النوع الثاني والذي يسمى بالاستهلاك الوسيط أو الإنتاجي فانه يرتبط باستهلاك الوحدات الإنتاجية للسلع والخدمات في عملية الإنتاج.

2- الاستهلاك الخاص (الفردي) والاستهلاك العام (الجماعي):

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب الجهة الطالبة له (الجهة المستهلكة)، فيعرف الاستهلاك الخاص أو الفردي بأنه عملية استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات الأفراد والعائلات، أما الاستهلاك العام أو الجماعي فهو الذي تقوم به الهيئات الحكومية وشبه الحكومية المختلفة.

3- الاستهلاك السلعي والاستهلاك الخدماتي:

يعتمد هذا التقسيم على أساس نوعية الشيء المستهلك، سواء كانت سلعة أو خدمة، حيث يعرف الاستهلاك السلعي بأنه كل استخدام لما له وجود مادي، أما الاستهلاك الخدماتي فيعرف بأنه كل استخدام لما ليس له وجود مادي.

4- الاستهلاك السوقي والاستهلاك الذاتي:

يمكن تقسيم الاستهلاك حسب مصدر السلع والخدمات المستهلكة، حيث انه إذا كان من السوق فيسمى بالاستهلاك السوقي أو النقدي، إذ أن عملية استخدام السلع والخدمات تكون عن طريق شرائها من السوق بمبالغ نقدية، أما إذا كان الاستهلاك داخل الوحدة المنتجة فيسمى بالاستهلاك الذاتي وذلك عن طريق استهلاك جزء من إنتاج الوحدة المنتجة لتلبية حاجياتها.

المطلب الثاني: تعريف الاستهلاك العائلي

هناك عدة تعاريف للاستهلاك العائلي تختلف فيما بينها باختلاف الهدف الذي من اجله يتم تقدير وتحليل هذا الاستهلاك وباختلاف المصادر التي تستمد منها بياناته، والاختلاف الأساسي ما بين هذه التعاريف ينصب في ما يعتبره كل منها ضمن الاستهلاك العائلي، فهناك تعاريف ضيقة في شموليتها تعتبر أن الاستهلاك العائلي يقتصر على السلع والخدمات التي تمولها الأسرة من دخولها، في حين أن هناك تعاريف واسعة في شموليتها تتضمن كافة السلع والخدمات التي توفرها الدولة والمؤسسات التي لا تبتغي الربح إلى الأسر بشكل مجاني أو بأسعار منخفضة[20].

يعرف بعض الاقتصاديين الاستهلاك العائلي على انه مجموع المواد والخدمات التي تمولها الأسرة من دخلها، في حين يرى البعض الآخر أن هذا التعريف قاصر في شموليته، إذ يتضمن الاستهلاك الأسري إضافة إلى

[20] أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم، **تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك مابين دوال انجل ومنظومات الطلب**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001، ص: 8.

ذلك كل السلع والخدمات التي تتحصل عليها الأسرة مجانا أو بأسعار منخفضة، كخدمات القطاع الصحي وخدمات التعليم والنقل.... الخ.

يمكن أيضا أن ينظر إلى الاستهلاك من عدة وجهات نظر مختلفة، فمن ناحية الاقتصاد الكلي، يمكن للمحاسبة الوطنية أن تحلل تدفقات السلع والخدمات المتاحة للمستهلك خلال فترة زمنية معينة واستخدام المعطيات الكلية، أما من ناحية الاقتصاد الجزئي فان تدفقات السلع والخدمات المستهلكة تؤخذ على أساس أولويتها في المخطط الانفاقي الأسري.

في الأخير ومن الناحية النظرية يأخذ بعض الاقتصاديين سلوك الأفراد بعين الاعتبار في اهتماماتهم بتوزيع الثروات بين الاستهلاك والاستعمالات الأخرى، فمثلا حسب "كيتز" إذ يعتبر أول اقتصادي اهتم بشكل جدي بدالة الاستهلاك الكلية، يعتبر أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل المتاح هي علاقة مستقرة أي ثابتة وفي هذا الصدد نلاحظ وجود اختلاف جوهري بين وجهة نظر الكلاسيكيين والكتزيين[21]:

بالنسبة للكلاسيك يعتبرون أن المتغير الأساس على المستوى الكلي هو الادخار وليس الاستهلاك، بمعنى انه عندما يقبض الأفراد دخولهم فان أول قرار يتخذونه هو تحديد ما يدخرونه من أجل استثماره، وذلك وفقا لمستوى معدل الفائدة السائد، وما تبقى من الدخل يخصص للاستهلاك أي يمكن اعتبار الاستهلاك كمتغير متبقي.

أما بالنسبة للكيتزيين فالعكس تماما بحيث يرى "كيتز" بان قرار توزيع الدخل يتم وفقا لما يلي:

- تحديد ما يريد الأفراد استهلاكه وما تبقى هو للادخار أي أن الادخار متغير متبقي.
- أن الجزء المدخر يوزع على أساس معدل الفائدة بين الاستثمار سواء في أصول مالية أو عينية أو الاكتناز في شكل أصول نقدية.

ومن أهم تعاريف الاستهلاك العائلي هو ذلك الذي يعتمد عليه في مسوحات ميزانية الأسرة، والذي يسمى بالاستهلاك النهائي للأسر وهو يشمل ما يلي[22]:

- السلع والخدمات التي تشتريها الأسرة نقدا لغرض الاستهلاك.
- السلع التي تنتج وتستهلك من قبل الأسرة نفسها، ويتضمن ذلك القيمة الإيجارية للمساكن المشغولة من قبل الأسر التي تمتلكها.
- السلع والخدمات التي تحصل عليها الأسر كمداخيل عينية.

[21] بريبش السعيد، **مرجع سابق**، ص: 103 .

[22] أموري هادي كاظم، **مرجع سابق**، ص: 9.

يختلف هذا التعريف للاستهلاك العائلي عن التعريف المعتمد عليه في نظام المحاسبة الوطنية لكونه لا يتضمن رسوم الخدمات المتعلقة بالتامين ضد الحوادث، والتامين على الحياة، وصناديق التقاعد وكذلك المنتجات والخدمات الطبية التي يستلمها الأفراد من المؤسسات والهيئات.

وبالإضافة إلى التعاريف السابقة فان السلع والخدمات التي يتضمنها كل تعريف يمكن أن تصنف بطرق مختلفة على أساس معايير معينة، فمثلا حسب أوجه استهلاكها (غذاء، ملبس، نقل، تسلية، تعليم،...)، أو حسب عمرها (معمرة، نصف معمرة، غير معمرة)، أو حسب مصدرها (شراء، إنتاج خاص بالأسرة، أجور عينية...)، أو حسب نوعها سلعا أو خدمات وما إلى ذلك. ومن هنا نستخلص بان تحديد تعريف للاستهلاك العائلي يعتمد على الهدف الذي من اجله يقدر هذا الاستهلاك وعلى البيانات المتوفرة لتحقيق ذلك[23].

بصفة عامة وفي اغلب الأحوال يعتبر تعريف الاستهلاك العائلي والمعمول به في نظام المحاسبة الوطنية للأمم المتحدة من أفضل التعاريف، فهو المرجع الرئيسي لها، كونه معدا ضمن نظام موحد ومتناسق لكافة القطاعات الاقتصادية في أي مجتمع من جهة، ومن جهة أخرى موحد لكافة البلدان وخاصة إذا كان الأمر يتعلق بمقارنة أنماط الاستهلاك ما بين هذه البلدان.

المطلب الثالث: العوامل المحددة للاستهلاك العائلي

يتأثر الاستهلاك العائلي بمجموعة من العوامل، حيث يمكن تصنيفها إلى عوامل اقتصادية كالدخل، المستوى العام للأسعار، عدد السكان وسعر الفائدة...الخ، وأخرى غير اقتصادية كعوامل اجتماعية أو شخصية.

أولا: المحددات الاقتصادية للاستهلاك العائلي

1- الدخل المتاح: يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للإنفاق الاستهلاكي، وذلك بالنسبة للفرد وكذلك بالنسبة للاقتصاد ككل، ولقد ذكر "كينز" أن الدخل يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك[24].

ويعرف على انه ذلك الأجر أو مقابل العمل الذي يبذله الفرد، ويكون غالبا موجه لاقتناء أو استهلاك الحاجات والتي تكون دائمة أو غير دائمة، فعند إنفاق الأسر لأموالها في الاستهلاك تكون قد استهلكت في إطار ميزانية معينة، حيث لا تستطيع أسرة ما استهلاك ما تحتاجه اكبر من الدخل الذي تتوفر عليه والدخل هنا عبارة عن أموال متاحة للأسر تحاول التصرف فيه بشكل عقلاني، ويرى "كينز" وهو أول من قدم هذه الفكرة أن الأفراد مستعدين لزيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن لا يزداد الاستهلاك بنفس القدر الذي يزداد به

[23] **المرجع نفسه** ، ص ص: 8 – 11 .

[24] احمد رمضان نعمة الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:78.

الدخل[25]، ويعتبر دالة الاستهلاك أنها علاقة مستقرة بين استهلاك مجموع العائلات ودخلها الكلي[26]، ويمكن التفرقة بين نوعين من الدخل المتاح[27]:

أ- **الدخل الدائم:** هو ذلك المبلغ من المال الذي تتقاضاه العائلة مقابل جهد فكري أو بدني مبذول في حدود فترة زمنية معينة، وطريقة استهلاك هذا الدخل تختلف من عائلة إلى أخرى حسب المستوى المعيشي لكل عائلة.

ب- الدخل المؤقت: هو تلك المبالغ المالية التي تتحصل عليها العائلات في وقت معين ويكون راجع للأرباح الموزعة من طرف المؤسسة كالمنح والعلاوات، فهناك بعض العائلات تستمر على وتيرة الاستهلاك نفسها رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر الفائض من الأموال التي تتحصل عليها من اجل استثمارها.

2- المستوى العام للأسعار: إن مفهوم السعر ينطلق من كون أن الإنتاج من السلع والخدمات له ثمن تحدد قيمته بعد تحديد تكلفته الكلية فإذا كان الإنتاج ذو مستوى كلي فانه يقاس عن طريق المستوى العام للأسعار الذي هو من العوامل المهمة التي تؤثر في الاستهلاك ولتوضيح هذا نتطرق إلى الحالتين التاليتين:

- إذا كان هناك ارتفاع أو انخفاض في المستوى العام للأسعار الذي يصاحبه انخفاض أو ارتفاع متناسبان في الدخل المتاح، ففي هذه الحالة ترى الأسر أنها في وضعية مستقرة من حيث دخلها المتاح حيث أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة وبالتالي يفضلون الإبقاء على مستوى الاستهلاك على حاله دون تغيير.
- في هذه الحالة تكون التغيرات في المستوى العام للأسعار غير متوافقة مع تغيرات الدخل، أي أن التغيرات في الدخل المتاح لها اثر مباشر على استهلاك الأسر، حيث أن ارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض في الدخل المتاح مما يكون له اثر على دالة الاستهلاك في المدى القصير[28].

إذن إذا كانت التغيرات في المستوى العام للأسعار مصاحبة للتغيرات في مقدار الدخل النقدي المتاح بشكل متناسب فان المستوى العام للأسعار لن يؤثر في الاستهلاك الحقيقي، حيث تغيره يلغى بالتغيرات المتناسبة في الدخل المتاح، شرط أن لا يقع المستهلكون تحت عرضة التوهم النقدي. وأما فيما عدا ذلك فان تغيرات المستوى العام للأسعار تؤثر في الاستهلاك العائلي.

---

[25] احمد الأشقر، **مرجع سابق**، ص: 85 .

[26] محمد الشريف المان، **مرجع سابق**، ص: 155.

[27] M.J.ilis et autres, **économie de développements**, édition dunud, paris, 1990, p 331.

[28] L . Fonfagne, **la macro économie**, vuibert gestion , paris , 1991, p 162.

لذلك تعد الأسعار عاملا مهما آخر محددا للاستهلاك إضافة للدخل، فارتفاعها أو انخفاضها يؤثر بشكل أو بآخر على حجم الاستهلاك العائلي بصفة خاصة والاستهلاك بصفة عامة.

3- عدد السكان: إن لحجم الأسرة تأثيرا فعالا على نمط الإنفاق الاستهلاكي العائلي، فكلما زاد حجم الأسرة زاد حجم الاستهلاك العائلي (علاقة طردية)، وكذلك قد تؤثر بنية الأسرة على نمط إنفاقها الاستهلاكي، فكل فرد من أفراد الأسرة يختلف إنفاقه تبعا للتركيب الجنسي والعمري، فمثلا هناك العديد من السلع والخدمات التي يحتاجها احد الجنسين دون الآخر، وأيضا استهلاك الطفل يختلف عن استهلاك الفرد البالغ والذي يختلف استهلاكه أيضا عن الشخص المسن[29].

ومن وجهة نظر كلية فانه كلما زاد عدد السكان زاد الاستهلاك الكلي للعائلات من السلع والخدمات والعكس كلما نقص عدد السكان انخفض الاستهلاك الكلي للعائلات من السلع والخدمات، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة في عدد السكان عادة ما تكون مصحوبة بزيادة عدد المشترين للسلع والخدمات، ولكن من الملاحظ أن الاستهلاك لا يزيد بنفس الدرجة على جميع السلع والخدمات نتيجة حدوث زيادة في عدد السكان، وذلك لاختلاف التركيبة السكانية في المجتمع، فالزيادة في عدد السكان عادة ما يصاحبها زيادة الطلب على الغذاء والملابس، والذي يؤدي في هذه الحالة إلى زيادة الطلب على تلك السلع بدرجة أكبر من غيرها[30].

4- سعر الفائدة: يعتبر سعر الفائدة ذلك الثمن المدفوع مقابل التضحية بالاستهلاك الحاضر، أي انه ثمن الادخار ويعتقد البعض أن ارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى الادخار ومن ثم نقص الاستهلاك، لكن ليس بالضرورة أن يكون هذا صحيحا فقد يؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب ادخارها، وهذا بهدف تحقيق دخل ثابت، كما أن الارتفاع في سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار بسبب نقص الطلب على القروض وزيادة الادخار الحالي، وهذا بدوره يؤدي إلى انخفاض في قيمة الدخل، ومن ثم انخفاض الاستهلاك والادخار.

ويمكن اختصار ما تقدم بالعلاقة التالية:

$$\frac{dc}{dr} < 0$$

حيث:

r: سعر الفائدة

C: الاستهلاك

[29] أموري هادي كاظم سعيد عوض المعلم، **مرجع سابق**، ص:30.

[30] إسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي أبو السعود، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعة، بيروت، لبنان، 1993، ص:35 .

هذه العلاقة تبين انه يصعب الجزم بما إذا كانت تغيرات سعر الفائدة ترتبط ارتباطا طرديا أو عكسيا أو لا ترتبط على الإطلاق بمستوى الاستهلاك.

5- الضرائب: هي عبارة عن مبلغ من النقود تجبر الدولة أو الهيئات العامة المحلية الفرد على دفعه إليها بصفة نهائية ليس في مقابل انتفاعه بخدمة معينة وإنما لتمكينها من تحقيق منافع عامة[31].

وتنقسم إلى نوعين، ضرائب مقطوعة أي لها قيمة ثابتة جزافية مستقلة عن قيمة الدخل، وضرائب الدخل التي تزداد بازدياد الدخل المتاح وتنخفض بانخفاضه، ويؤدي رفع هذه الضرائب بنوعيها إلى تخفيض الاستهلاك المعتمد على مستوى الدخل وبالتالي تخفيض مستوى الاستهلاك الكلي.

6- توزيع المداخيل: يتوقع الاقتصاديون انه كلما زادت عدالة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع كلما زادت القوة الشرائية لدى اغلب الأفراد، وبالتالي يزيد حجم استهلاك السلع والخدمات، والعكس كلما كان دخل المجتمع محصورا في فئة محدودة أو طبقة صغيرة في المجتمع يؤدي ذلك إلى انخفاض في حجم القوة الشرائية لدى اغلب أفراد المجتمع، وبالتالي يقل حجم استهلاك السلع والخدمات المختلفة[32].

7- الاستهلاك وعلاقته بالعوامل الاقتصادية الأخرى:

أ- قيمة الأصول المالية (الثروة): أوضحت الدراسات والبحوث [33] انه توجد علاقة قوية بين رصيد الأصول المالية والاستهلاك. فالأفراد الذين يملكون أصول مالية يكون استهلاكهم اكبر نسبيا، إلا أن الأثر الأهم يرجع إلى التغير في المستوى العام للأسعار، حيث أنه إذا تغير هذا الأخير تغيرت معه القدرة الشرائية للأصول الرأسمالية ذات القيمة النقدية الثابتة، وبانخفاضه ترتفع القيمة الحقيقية لهذه الأصول وبالتالي تنتقل دالة الاستهلاك إلى الأعلى والعكس صحيح.

تعرف هذه الظاهرة **بأثر بيجو**[34] وبالتالي يمكن صياغة دالة الاستهلاك كما يلي:

$$C_t = a + by_{dt} + h(A/P)_{t-1}$$

C_t: الاستهلاك في الفترة (t)

y_{dt}: الدخل المتاح في الفترة (t)

A: قيمة الأصول المالية (الثروة)

$(A/P)_{t-1}$: القيمة الحقيقية للأصول المالية في الفترة $(t-1)$

---

[31] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003، ص: 178.

[32] إسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي أبو السعود، **مرجع سابق**، ص ص:35-36 .

[33] مختار محمد متولي، **مرجع سابق**، ص:308.

[34] **المرجع نفسه**، ص:309.

ب– الإشهار: إن نمط الإنفاق الاستهلاكي يتأثر بالإشهار، فتستخدمه المؤسسات لوصف منتجاتها قصد جلب اكبر عدد من المستهلكين مستعملين في ذلك أشكال وألوان للمنتجات تثير أذواق المستهلكين.

والإشهار الإعلامي له اثر مهم على الاستهلاك، حيث يشجع على زيادة الجهد للحصول على دخل اكبر يمكن من شراء السلع الجديدة المعلن عنها كما أن هذا الإشهار يؤدي إلى التقليل من مدخرات الأفراد أو حتى الاقتراض من اجل استهلاك هذه السلع والخدمات.

جـــ– السياسة المالية والنقدية للدولة: تؤثر السياسة المالية والنقدية للدولة بشكل مباشر على الاستهلاك وذلك لأن زيادة معدلات الضرائب والرسومات أو النفقات الحكومية ترفع من أسعار السلع والخدمات مما يقلص من الاستهلاك، كما أن عدم التحكم في الكتلة النقدية المعروضة وزيادة عرض النقود دون مقابل في الإنتاج سيخلق مشكلة في الاقتصاد وهي التضخم وما يترتب عنه من نتائج تضر بكل الاقتصاد وخاصة الطلب الاستهلاكي الذي ينحفض كلما زاد هذا الأخير[35].

ثانيا: المحددات غير الاقتصادية للاستهلاك العائلي

سنحاول من خلال هذا العنصر معرفة اثر العوامل غير الاقتصادية على الاستهلاك العائلي من خلال التطرق إلى العنصرين التاليتين:

- المحيط الاجتماعي.
- العوامل الشخصية.

1– المحيط الاجتماعي: لم يعر التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والكيتزي أهمية بالغة للجوانب الاجتماعية والنفسية ومدى تأثيرها على الاستهلاك بعكس نظرية الدخل النسبي لـــ " ديزنبري" المعاصرة، وتصنف بأنها مدخل اجتماعي واقتصادي لتفسير السلوك الاستهلاكي للفرد بحيث أن الأفراد في استهلاكهم يتأثرون بالتفاعل الذي يحصل بين رغبة الأفراد في الاستهلاك في إطار دخلهم وبين نوعية السلع المراد استهلاكها، حيث أن حرية الفرد في اتخاذ قرار الاستهلاك تظهر في تغيير جودة السلع التي يستهلكونها، وهذا يختلف عن التحليل الكلاسيكي الذي يركز على الكميات المشتراة من السلع كمظهر للسلوك الاستهلاكي للأفراد.

ونجد أن هذه النظرية تركز على طبيعة التقليد والمحاكاة المتعلق بالاستهلاك والذي يتضمن رغبة الأفراد في تقليد أنماط معيشة الأفراد المرموقين اجتماعيا، والذين يتمتعون بمستويات استهلاك مرتفعة الشيء الذي يدفعه إلى زيادة استهلاكه والسحب من مدخراته، ونتيجة لذلك يشعر الفرد إما بالرضا والارتياح لمستوى استهلاكه الحالي أو يشعر بعكس ذلك.

[35] بريبش السعيد، **مرجع سابق**، ص:130.

2- العوامل الشخصية: إن الاعتقاد السائد عند "كينز" هو أن العوامل الشخصية لها أثرها البسيط في الفترة القصيرة[36]،ويظهر تأثير هذه العوامل في الجزء التلقائي من الاستهلاك وهكذا فان "كينز" قد اعتقد أن تأثير هذه العوامل إنما يظهر في الأجل الطويل[37].

وتتمثل العوامل الشخصية في العوامل السيكولوجية المؤثرة في الطلب العائلي على السلع. وتتأثر اتجاهات الشراء بالإعلان وجاذبية المنتج، والتوقعات المتعلقة بمستويات الأسعار، الوفرة المستقبلية للسلع، أو مستويات الدخول المستقبلية.

المبحث الثاني: نظرية الاستهلاك- الدخل-

لقد ركزت هذه النظريات على متغيرة الدخل كمحدد رئيسي لدالة الاستهلاك، ومن أهم هذه النظريات نظرية الدخل المطلق لكينز، نظرية التنبؤات لسيمون كوزنتس، ونظرية الدخل النسبي لجيمس ديزنبري.

المطلب الأول: نظرية الدخل المطلق

نظرية "كينز" للاستهلاك غالبا ما تسمى بنظرية الدخل المطلق، وذلك تأكيدا على أن قرارات الاستهلاك فيها مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد. ويعتبر الدخل وفق هذه النظرية أهم محدد للإنفاق الاستهلاكي، حيث حددت النظرية الكينزية دالة الاستهلاك والتي يكون فيها الاستهلاك دالة تابعة للدخل كما يلي[38]:

$$C = f(y_d)$$

حيث:

C : استهلاك العائلات (الإنفاق الاستهلاكي)

y_d: الدخل المتاح (الدخل الممكن التصرف فيه)

أولا: فرضيات نظرية الدخل المطلق

تتمثل أهم الافتراضات التي تقوم عليها هذه النظرية فيما يلي[39]:

1- يتوقف الإنفاق الاستهلاكي في الفترة(t) على الدخل المتاح في الفترة نفسها(t)

2- يزداد الاستهلاك كلما زاد الدخل ولكن بنسبة اقل.

---

[36] عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية: الكلية والجزئية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004، ص: 70

[37] كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص: 80.

[38] Lange(J), **éléments de macro-économie**, Foucher, Paris, 1980, p 99.

[39] محمد مختار متولي، **مرجع سابق**، ص: 291 .

3- الميل المتوسط للاستهلاك والميل الحدي للاستهلاك يتناقصان كلما زاد الدخل، لكن الميل المتوسط للاستهلاك يكون اكبر من الميل الحدي للاستهلاك عند كل مستوى دخل.

ثانيا: تحليل فرضيات كينز لنظرية الدخل المطلق

عند تحليله لظاهرة الاستهلاك توصل إلى ثلاثة فرضيات تخص الميل الحدي للاستهلاك، الميل المتوسط للاستهلاك، والاستهلاك التلقائي.

1- الميل الحدي للاستهلاك (MPC): المقصود به هو انه عندما يرتفع الدخل y بوحدة نقدية واحدة بكم يزيد الاستهلاك الكلي؟ والعكس أي عندما ينخفض الدخل y بوحدة نقدية واحدة بكم يزيد الاستهلاك الكلي؟ فهذا المعدل الذي يتغير به الدخل بالزيادة أو النقصان هو الميل الحدي للاستهلاك، أي: التغير الحاصل في الاستهلاك على التغير الحاصل في الدخل.

إن الميل الحدي للاستهلاك ذو قيمة تقل عن الواحد ومعنى ذلك أن وحدات الإنفاق تستهلك كل دخولها على الأكثر.

إن دالة الاستهلاك حسب "كينز" هي دالة تابعة لمتغيرة الدخل وتصاغ بالصيغة التالية:

$$C = \alpha + \beta y$$

حيث أنه في حالة[40]:

$\beta = 1$: هذا يعني أن التغير في الدخل انفق كله على الاستهلاك.

$\beta = 0$: أي أن الاستهلاك يساوي الإنفاق الاستهلاكي.

والواقع أن الميل الحدي للاستهلاك يكون محصور بين الذروتين، أي:

$$0 < \frac{dc}{dy} < 1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

وتمثل الفرضية الأولى لنظرية الدخل المطلق

أما فيما يخص المعامل (α) فتكون قيمته موجبة $(\alpha > 0)$ وهو عبارة عن الاستهلاك التلقائي أي يمثل الحد الأدنى من الاستهلاك.

2- الميل المتوسط للاستهلاك APC: هو عبارة عن الاستهلاك الكلي مقسوما على الدخل الكلي (c/y)، حيث يتناقص بزيادة الدخل، إلا انه اكبر من الميل الحدي للاستهلاك ( )، وهذا يمكن توضيحه باستخدام تعريف الميل المتوسط للاستهلاك.

$$APC = \frac{c}{y} = \frac{\alpha + \beta y}{y}$$

[40]Douglas Fisher, **Théorie macroéconomique, une vie d'ensemble**, traduit par Phillipe de Lavergne, Economica, 49, rue Hericart, 75015, Paris, Juillet1995, p 47.

$$APC = \frac{\alpha}{y} + \beta$$

حيث: (α/y) ثابت وبالتالي $APC > MPC$.

فكلما زاد الدخل تحت التصرف فان (A) يتناقص إلا أن (APC) تظل اكبر من (MPC) بمقدار (α/y)، وبالتالي فإن:

$$\frac{c}{y} > \frac{dc}{dy} \quad \text{.....(2)}$$

و تمثل الفرضية الثانية لنظرية الدخل المطلق.

على غرار الشرطين الأولين، فان الشرط الثالث ينصب اهتمامه على الميل الحدي للاستهلاك (MPC) كونه يعتبر المحور الأساسي في نظرية كينز.

إذ يعتبر أن مستويات الدخل المختلفة كفيلة بتغير ميول الأفراد للاستهلاك، ذلك انه عندما يكون الدخل في المستويات الدنيا يكون الميل الحدي للاستهلاك (M) ذا قيمة ضئيلة وهذا راجع إلى رغبة المستهلكين في تغطية حاجياتهم الكثيرة بالنسبة لدخولهم الضعيفة.

أما عندما يكون الدخل في المستويات العليا يكون الميل الحدي للاستهلاك(MPC) ذو قيمة ضئيلة بالنسبة إلى ماكان عليه وهذا راجع إلى أن المستهلكين يكفيهم جزء قليل من دخلهم الوفير.

وبهذا يكون "كينز" قد كشف النقاب عن سلوك اجتماعي أساسي يفصل مفعوله بين شرائح المجتمع فمن غير المعقول أن يكون الميل الحدي للاستهلاك (MPC) لدى الفقراء مساويا للميل الحدي للأغنياء فالأسرة الغنية عادة ما تستهلك نسبة اصغر من دخلها عن الأسرة الفقيرة.

كذلك يكون الميل الحدي في نموذج كينز (MPC) غير ثابت أو له دورة يمثل حد الإشباع وهو يتغير عكسيا مع الدخل، وبالتالي حسب نموذج كينز لنظرية الدخل المطلق فان الدخل المطلق يقضي بأن الاستهلاك دالة في الدخل المطلق الجاري وأن الميل الحدي للاستهلاك يتناقص بزيادة الدخل ويعبر عنه رياضيا:

$$\frac{d^2c}{d^2y} < 0 \quad \text{.....(3)}$$

تمثل الفرضية الثالثة لنظرية الدخل المطلق.

هكذا نستخلص نموذج "كينز" للدخل المطلق بالصيغة الآتية وفقا للفرضيات التالية:

$$C = \alpha + \beta y \quad \text{..... (1)}$$

$$0 < \frac{dc}{dy} < 1; \alpha > 0 \quad \text{.....(2)}$$

$$\frac{c}{y} > \frac{dc}{dy} \text{ او } APC > MPC \quad \text{.....(3)}$$

$$\frac{d^2c}{d^2y} < 0 \text{.....(4)}$$

ثالثا: الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل المطلق

بالرغم من كل المجهودات التي قدمها كينز في تحليله للاستهلاك إلا أن دراسته اقتصرت على تفسير الميل الحدي للاستهلاك في المدى القصير إذ أنه[41]:

1- لم يأخذ بعين الاعتبار تغيرات الاستهلاك في المدى الطويل.

2- افترض أن الميل الحدي للاستهلاك ثابت، وهذا يتنافى مع الواقع المعيشي في المدى القصير، وبالتالي فان دالة الاستهلاك التي اقترحها كينز صالحة فقط في المدى القصير.

المطلب الثاني: نظرية التنبؤات

لقد ركز الاقتصاديون منذ ظهور النظرية العامة لـــ "كينز" على أهمية الدخل كمتغير أساسي من بين العديد من المتغيرات التي تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي للفرد، حتى أصبح هذا الاتجاه اتجاها عاما لا مجال للاعتراض عليه، إلا أن الدراسات التطبيقية التي اهتمت بدراسة العلاقة بين الدخل والاستهلاك فتحت مجالات عديدة.

وفي عام 1946 قام الاقتصادي الأمريكي" سيمون كوزنتس" بدراسة السلوك الاستهلاكي لعينة من أفراد المجتمع الأمريكي خلال الفترة من عام 1829 إلى عام 1938 [42]، حيث حاول دراسة العلاقة بين الاستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية للتنبؤ بالاستهلاك الفردي في المستقبل عند مستويات الدخول المختلفة، وعند مقارنة هذه التنبؤات بالاستهلاك الحقيقي في الماضي ظهرت عيوب دالة الاستهلاك الكينزية والمتمثلة في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الأجل حيث أوضحت هذه الدراسات ثبات الميل المتوسط للاستهلاك إلى حد كبير رغم النمو السريع للدخل الشخصي المتاح.

أولا: أهم نتائج دراسة كونزنتس

أظهرت دراسة كونزنتس العديد من النتائج الهامة منها [43]:

1- أن الميل المتوسط للاستهلاك لا يتجه للانخفاض مع زيادة الدخل كما هو الحال في الأجل القصير، و إنما يظل ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك، ويظهر ذلك في أن دالة الاستهلاك طويلة الأجل، تأخذ شكل خط مستقيم يمر بنقطة الأصل.

---

[41] سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون دار نشر، الكويت، 1994، ص: 101.

[42] محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص:42 .

[43] أحمد رمضان نعمة الله ، **مرجع سابق**، ص ص: 45-46.

2- بين كونزنتس أن الميل المتوسط للاستهلاك خلال فترات الركود يكون أعلى من الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل بينما يكون الميل المتوسط للاستهلاك في فترات الرواج أقل من الميل الحدي للاستهلاك في الأجل الطويل. معنى ذلك أن الميل المتوسط للاستهلاك يتغير عكسيا مع مستوى الدخل خلال فترات التقلبات الاقتصادية.

3- أظهرت دراسة كونزنتس أيضا أن قيمة الميل المتوسط للاستهلاك مستقرة في الفترة طويلة المدى.

4- أن دالة الاستهلاك في المدى الطويل تعبر عن علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخل حيث أن ثبات الميل المتوسط للاستهلاك يتطلب زيادة الاستهلاك بنفس نسبة زيادة الدخل حتى تظل نسبة الاستهلاك إلى الدخل ثابتة.

لقد أثبت كونزنتس بعض افتراضات كينز أي وجود علاقة ثابتة بين الدخل والاستهلاك بالإضافة إلى أن الميل الحدي للاستهلاك أقل من الواحد.

إن نتائج دراسة "كوزنتس" فتحت المجال أمام الاقتصاديين المعاصرين لإجراء مقارنة بين النتائج المتوصل إليها والفروض التي تقوم عليها الدالة الكينزية، ولقد تجلى ذلك في إعادة صياغة نظرية "كينز" فيما يتعلق بالدخل، وأصبحت تعرف بنظرية الدخل المطلق.

المطلب الثالث: نظرية الدخل النسبي

في عام 1949 وضع "جيمس ديزنبري" نظريته والتي تقوم على فرض أساسي مبدؤه أن الاستهلاك يكون دالة للدخل الجاري (النسبي) بالنسبة للمستوى الأعلى للدخل السابق[44].

يفترض الاقتصادي "ديزنبري" بأن الإنفاق الاستهلاكي للأفراد يتحدد تبعا للمحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الأسرة، فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عما إذا جاورت عائلات فقيرة، حيث أن النمط الاستهلاكي للعائلة سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها من اجل المحافظة على وضع أو مركز اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه، وعليه وطبقا لهذا الافتراض لا يتحدد الإنفاق الاستهلاكي بالدخل المطلق فقط وإنما بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه الأسرة.

يحاول الأفراد الإبقاء على مستوى معين من المعيشة ويتأثر هذا المستوى بدخل القمة الذي حققه الفرد خلال الفترات القليلة الماضية[45].

وقد بنى " ديزنبري" نموذجه بالاعتماد على فكرتين مختلفتين عن التحليلات السابقة:

- إن الأسرة في سلوك الإنفاق الاستهلاكي تتأثر بعادات الإنفاق للأسر الأخرى.

---

[44] مايكل ابدجمان، **مرجع سابق**، ص:143 .

[45] أسامة بن محمد باحنشل، **مرجع سابق** ، ص:87

- إن سلوك الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى أن يكون مكتسبا بالعادة، فبمجرد أن يصبح الأفراد معتادين على مستوى معيشة معين فإنهم سيحاولون الإبقاء على هذا المستوى بالرغم من الانخفاض في الدخل.

أولا: مسلمات نظرية الدخل النسبي

ومن أهم مسلمات هذه النظرية انه[46]:

1- إذا كان الدخل في تزايد مستمر وأعلى من دخل القمة السابق فان الميل المتوسط للاستهلاك يكون ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك أي:

$$MPC = APC$$

2- إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل القمة فان الاستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق أن حدده دخل القمة، وعليه فان الميل المتوسط للاستهلاك يزداد ويفوق الميل الحدي للاستهلاك أي:

$$APC > MPC$$

3- أما إذا عاد الدخل إلى التزايد فان الميل المتوسط للاستهلاك يتناقص بينما يتزايد الميل الحدي للاستهلاك، ولكن الميل الحدي للاستهلاك يكون اقل من الميل المتوسط للاستهلاك، بمعنى أن دالة الاستهلاك تكون غير نسبية في الأجل القصير ونسبية في الأجل الطويل أي تعطي ميلا متوسطا للاستهلاك ثابتا ومساويا للميل الحدي للاستهلاك.

ويمكن تلخيص أهم مسلمات افتراض الدخل النسبي كما يلي:

$$C_t = f(y_d, y_{max})$$

$$C_t = (a-b)y_{max} + by_d$$

حيث:

y_d: الدخل المتاح

y_{max}: أعظم دخل سابق (دخل القمة)

C_t: الاستهلاك في الفترة t

في الفترة الطويلة عندما يكون الدخل المتاح مساويا لدخل القمة أي:

$$y_d = y_{max}$$

نحصل على:

$$C_t = ay_{max}$$

وهي دالة نسبية

[46] المرجع نفسه، ص:88.

أما في الفترة القصيرة عندما يكون الدخل المتاح اقل من دخل القمة نحصل على:

$$C_t = k + by_d$$

حيث:

$$k = (a - b)y_{max}$$

k : مقدار ثابت

وهي دالة غير نسبية.

أما إذا كان أعظم دخل سابق اكبر من الدخل المتاح فانه سوف يؤدي بالفرد إلى التخفيض في استهلاكه لكن بنسبة اقل من التخفيض الذي حدث في الدخل، لان المستهلك يحاول باستمرار الحفاظ على نفس المستوى السابق لاستهلاكه، ويمكن تمثيل الفرضية بيانيا كما يلي:

الشكل رقم 05: دالة الاستهلاك وفرضية الدخل النسبي

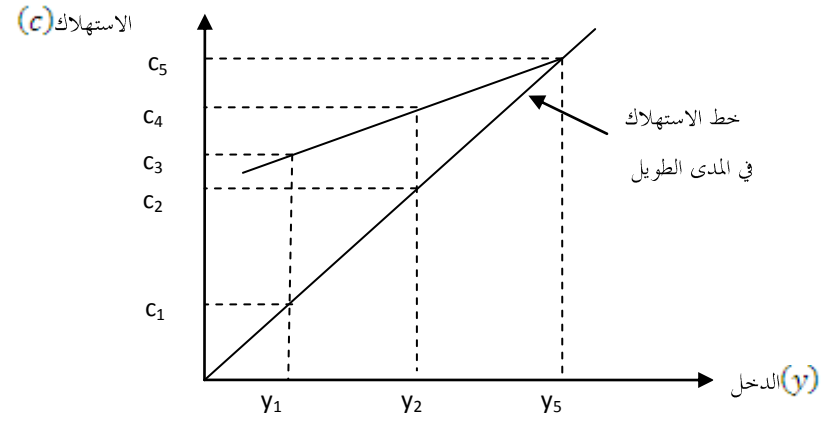

المصدر: أسامة بن محمد باحنشل، **مرجع سابق**، ص: 89.

من خلال الشكل (5)، فانه لو انخفض مستوى الدخل فان مستويات الدخل المرتفعة في الماضي ستضع حدودا لمستويات المعيشة التي يرغب المستهلكون في الإبقاء عليها، وهذا يعني انه بانخفاض الدخل فان الأفراد سيقاومون أي انخفاض في مستويات الاستهلاك مما يؤدي إلى انخفاض الادخار عوضا عن ذلك انخفاض الاستهلاك بنسبة اقل من نسبة انخفاض الدخل. وهذا يشير إلى أن دالة الاستهلاك C يتم التحرك عليها في حالة زيادة الدخل ولا يتم الرجوع عليها في حالة انخفاض الدخل، فلو فرض أن الدخل الشخصي المتاح انخفض من y_5 إلى y_2 فان الإنفاق الاستهلاكي سينخفض من c_5 إلى c_4 بدلا من c_2 لان مستوى الدخل y_5 مازال يؤثر على نمط الحياة المعيشية للأفراد وعلى إنفاقهم. ولو واصل الدخل بالانخفاض إلى Y_1 فان الاستهلاك سينخفض

إلى C_2 وليس إلى c_1، وعندما يبدأ بالارتفاع تدريجيا إلى y_2 سيظل الاستهلاك عند c_4 وعندما يواصل الدخل ارتفاعه مرة أخرى إلى y_5 فان الإنفاق الاستهلاكي يرتفع إلى c_5 ويستمر على دالة الاستهلاك C[47].

بالرغم من مجهودات "ديزنبري" إلا أن نظريته واجهت عدة انتقادات خاصة من طرف "فريدمان وموديغلياني.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية الدخل النسبي

ومن أهم الانتقادات الموجهة لنموذج الدخل النسبي ما يلي:

1- رفض الكثير من الاقتصاديين قبول وجهة النظر الخاصة بأن الأفراد يبنون قرارات الاستهلاك على عوامل رشيدة مثل الدخل النسبي.

2- لا يؤثر الدخل النسبي بشكل كامل على الاستهلاك، حيث أن هذه الفكرة نابعة من فكرة الدخل المطلق.

3- وجود ارتباط كبير بين الدخل المتاح والدخل السابق.

المبحث الثالث: نظرية الاستهلاك – الثروة–

إن أهم الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع الاستهلاك تمثلت في ثلاث نظريات تم تطويرها من طرف كل من فريدمان وموديغلياني وكالدور، حيث أن جميع هذه النظريات تتبنى مفهوم المنفعة، ويحاول الفرد دائما تحقيق أعلى نسبة ممكنة وذلك من خلال توزيع الدخل خلال دروة الحياة بغية تحقيق أعلى مستوى استهلاك، ويمكن أن نبدأ في عملية التحليل من نظرية الدخل الدائم لفريدمان.

المطلب الأول: نظرية الدخل الدائم

قدم فريدمان مفهوم جديد يجمع بين الدخل النسبي والثروة ويقوم هذا المفهوم الذي يسمى بالدخل الدائم على أن المستهلكين لا يحددون استهلاكهم على أساس دخولهم الجارية وإنما على أساس مداخيلهم الماضية والمستقبلية.

أولا: فرضيات نظرية الدخل الدائم

[47] المرجع نفسه، ص: 89.

تعتمد فرضية "فريدمان" لدالة الاستهلاك على الدخل الدائم وطرحت هذه الفكرة سنة1957[48]، حيث يرى بان العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية، إذ يقول "فريدمان" بان استهلاك العائلات في المدى الطويل يتحدد بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية.

ووفقا لفريدمان فان الدخل المتاح يتكون من[49] :

1- دخل دائم y_p : وهو الدخل الذي تتوقع العائلات الحصول عليه خلال عدة سنوات.

2- دخل عابر y_t: يتكون من أي إضافة غير متوقعة أو نقص في الدخل الدائم.

ومن ثم يمكن كتابة:

$$y_d = y_p + y_t$$

يمكن تلخيص نظرية الدخل الدائم لفريدمان في نظام يتكون من ثلاث معادلات وهي[50]:

$$C_p = ky_p \quad \text{.....(1)}$$

k[51]: يمثل معامل تناسب الاستهلاك الدائم بالدخل، نلاحظ من هذه العلاقة أن هذا المعامل يمثل الميل المتوسط والميل الحدي إلى الاستهلاك في نفس الوقت وذلك في المدى الطويل.

يرى فريدمان أن k يعتمد على متغيرات متعددة منها بشكل خاص معدل الفائدة (i) الثروة(w) البشرية وغير البشرية، وعوامل أخرى(u) مثل: العمر، الذوق، الجنس، العادات....الخ أي:

$$k = f(i, w, u)$$

ولقد افترض فريدمان بان (k) ثابت نسبيا ومستقل عن الدخل الدائم بمعنى انه لا يوجد ارتباط دائم بين(k)و(y_p).

$$y_c = y_p + y_t \quad \text{.....(2)}$$

حيث:

y_c:الدخل الجاري (الحالي)

تبين المعادلة رقم (2) مكونات الدخل الحقيقي الحالي خلال فترة زمنية معينة. وحسب "فريدمان" فان هذا الدخل هو عبارة عن مجموع الدخل الحقيقي العابر (غير المتوقع) والدخل الحقيقي الدائم، والدخل الدائم هنا هو عبارة عن المتوسط المرجح لدخول الأسر في الماضي والحاضر أي:

$$y_p = \alpha_1 y_t + \alpha_2 y_{t-1} + \alpha_3 y_{t-2} + \cdots + \alpha_n y_{t-n}$$
$$\alpha_1 + \alpha_2 + \alpha_3 + \cdots = 1$$

---

[48] Bernard Bernier, **Initiation à la macro-économique**, Dunod , Paris, 1984, p 107.

[49] يوجين أ . ديوليو، **سلسلة ملخصات شوم، نظريات و مسائل في النظرية الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 77.

[50] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص: 155.

[51] محمد الشريف المان، **مرجع سابق**، ص:151.

$\alpha_1 > \alpha_2 > \alpha_3$

الترجيح متناقص

أما الدخل المؤقت أو العابر (غير المتوقع) فهو يعكس في رأي فريدمان الفرق بين الدخل الحالي و الدخل الدائم، ويمكن أن يكون موجبا (حالة ربح رهان) أو سالبا (حالة التوقف عن العمل).

$$C_c = C_p + C_t \quad \text{.....(3)}$$

حيث[52]:

C_c: الاستهلاك الحالي (الجاري)

C_p: الاستهلاك الدائم

C_t: الاستهلاك العابر (المؤقت) أو الغير متوقع

المعادلة رقم (3) تبين أن: الاستهلاك الحالي يتألف من مجموع الاستهلاك الدائم والاستهلاك المؤقت أو العابر.

- الاستهلاك الدائم: يعكس قيمة البضائع والخدمات المخطط استهلاكها خلال فترة زمنية معينة.
- الاستهلاك المؤقت: أو العابر فيتمثل في شراء البضائع التي تكون غير متوفرة بشكل كاف أو مفقودة، وعندما تظهر فجأة في السوق فانه يتم شراؤها.

إن الاستهلاك في هذه النظرية يستبعد منه البضائع المعمرة حيث اعتبرت هذه البضائع المعمرة بأنها ادخار وهذا لان استعمالها يستمر مدة طويلة.

ولقد افترض "فريدمان" أيضا عدم وجود ارتباط أو علاقة بين الاستهلاك المؤقت (العابر) والدخل العابر(المؤقت) وبين الاستهلاك العابر والاستهلاك الدائم وأخيرا بين الدخل الدائم والدخل العابر أي[53]:

$$cov\,(C_t, y_t) = cov\,(C_t, C_p) = cov\,(y_p, y_t) = 0$$

من المعادلة رقم (2) نكتب:

$$y_p = y_c - y_t \quad \text{.....(4)}$$

بتعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (1) نجد:

$$C_p = k(y_c - y_t) \quad \text{.....(5)}$$

بتعويض المعادلة رقم (5) في المعادلة رقم (3) نجد:

$$C_c = K(y_c - y_t) + C_t \quad \text{.....(6)}$$

وهي الصيغة العامة لدالة الاستهلاك عند "فريدمان".

---

[52] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص: 155.

[53] Emil Claasen**, macro- économie bases de la theorie macro- economique**, Dunod, Paris, 1981, p 26

بما أن دالة الاستهلاك الكلية لها نفس خصائص دالة الاستهلاك الفردية فيمكننا كتابة دالة الاستهلاك الكلية من المعادلة رقم (6) كما يلي[54]:

$$C = K(y_c - y_t) + C_t \ldots\ldots\ldots\ldots (7)$$

فيما يخص الفرضيات السابقة التي وضعها "فريدمان" والتي تقضي عدم وجود ارتباط بين الاستهلاك المؤقت والدخل المؤقت وبين الاستهلاك العابر والاستهلاك الدائم وبين الدخل الدائم والدخل العابر، تبقى سارية المفعول هي الأخرى في دالة الاستهلاك الكلية.

في المدى الطويل بالنسبة للكثير من الأفراد يمكن التوقع أن العناصر المؤقتة للاستهلاك والدخل ستزول أو تلغي بعضها بعضا.

ومنه نستنتج أن الاستهلاك العابر والدخل العابر يساويان الصفر في المدى الطويل. $y_t = C_t = 0$

وبالتالي تصبح العلاقة رقم (7) كما يلي:

$$C = Ky \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (8)$$

وهي تمثل دالة الاستهلاك في المدى الطويل.

من العلاقة رقم (8) يتبين أن الميل المتوسط للاستهلاك (APC) والميل الحدي للاستهلاك (MPC) متساويان أي:

$$MPC = \frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{dc}{dy} = K$$

$$APC = \frac{c}{y} = K$$

$$MPC = APC = K$$

وهذا يفسر أن العلاقة بين الدخل والاستهلاك في المدى الطويل تناسبية أي بزيادة الدخل بنسبة معينة يزداد معه الاستهلاك بنفس النسبة.

أما في المدى القصير فان العناصر المؤقتة (العابرة) للدخل والاستهلاك لن تساوي الصفر ولكن نتوقع أن تكون لها قيم لذا سوف نكتب المعادلة رقم (7) بالشكل الآتي[55]:

$$C = Ky - Ky_t + C_t$$

بقسمة طرفي المعادلة على (y) نجد:

$$\frac{c}{y} = \frac{Ky}{y} - \frac{Ky_t}{y} + \frac{C_t}{y}$$

$$\frac{c}{y} = K - K\frac{y_t}{y} + \frac{C_t}{y}$$

[54] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص: 157

[55] **المرجع نفسه**، ص:158.

$$APC = \frac{C}{y}$$

لكن:

$$APC = \frac{C}{y} = K - K\frac{y_t}{y} + \frac{C_t}{y}$$

بفرض ثبات (C_t) فانه عند زيادة كل من (y)و(y_t) سوف ينخفض $\left(\frac{C_t}{y}\right)$ ويبقى المقدار$\left(K\frac{y_t}{y}\right)$ ثابتا مما يؤدي إلى تناقص الميل المتوسط للاستهلاك.

الشكل رقم 06: تمثيل فرضية الدخل الدائم بياني

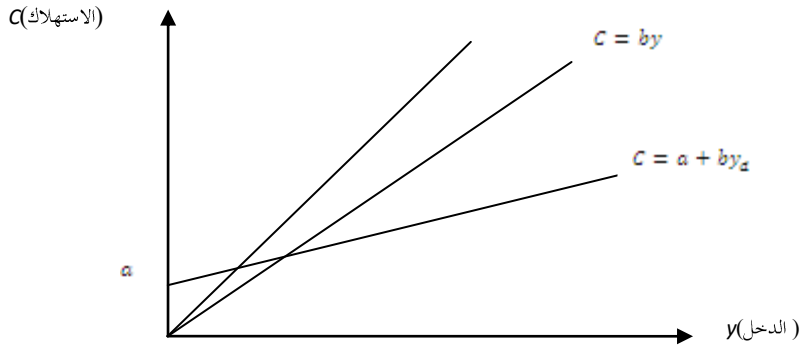

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، **مرجع سابق**، ص:180.

ثانيا: الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية

إن تحليل "فريدمان" لنظريته لقي دعما من طرف عدة دراسات تجريبية إلا أن هناك انتقادات كثيرة وجهت لنظريته من بينها[56]:

1- الفرضية القائلة بعدم وجود ارتباط بين الاستهلاك العابر والدخل العابر حيث ثبت بان هناك علاقة بين هذين العنصرين.

2- صعوبة قياس الدخل الدائم مهما كانت الوسائل الإحصائية المستعملة.

المطلب الثاني: نظرية دورة الحياة

إن هذه النظرية جاء بها كل من "اندو" و"موديغلياني"، والتي تفرض أن المستهلك يرغب في توزيع موارده بشكل يمكنه من المحافظة على نفس المستوى تقريبا من الاستهلاك في كل سنة من سنوات حياته، ومن ملاحظة الشكل أدناه نجد أن الإنسان عندما يكون شابا يستهلك كثيرا (زواج، شراء سيارة، شراء بيت،...الخ)، بل استهلاكه يفوق دخله أحيانا (يقترض مثلا)، لكن عندما يصبح في متوسط عمره (40 سنة

[56] **المرجع نفسه**، ص: 160 .

الى65 سنة) فانه يصبح يدخر أكثر وهذا حتى يتمكن من أن يحافظ على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد، حيث بعد تقاعده سوف يستعمل مدخراته إلى أن يموت.

الشكل رقم 07: دورة حياة الإنسان

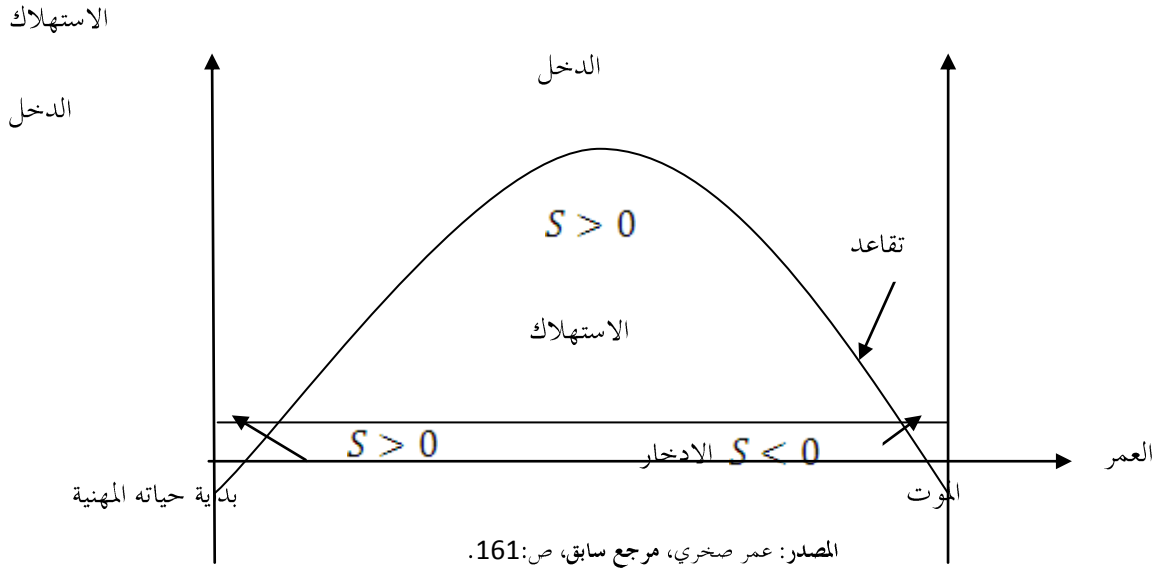

المصدر: عمر صخري، **مرجع سابق**، ص:161.

أولا: فرضيات نظرية دورة الحياة

من بين فرضيات نظرية دورة الحياة ما يلي[57]:

1- تفترض هذه النظرية انه في الفترة الزمنية (t) فان الفرد سيستهلك كمية معينة من الثروة (W_t).

2- تفترض أن كل فرد يمكن له معرفة دخله الحالي في تلك الفترة الزمنية وليكن (y_t) (الدخل الناتج عن العمل) كما يعرف أيضا القيمة الحالية للدخل المتوقع في المستقبل وليكن (V_t) وهو الدخل المتوقع الناجم عن العمل.

وعليه فان دالة الفرد الاستهلاكية استنادا إلى هذه النظرية، يمكن عرضها في الصيغة التالية:

$$C = a_1 y_t + a_2 v_t + a_3 w_t$$

حيث: a_3, a_2, a_1 هي ثوابت وان: $0 < a_1, a_2, a_3 < 1$

كما أن a_3, a_2, a_1 تعتمد على العمر ومتوسط الحياة.

[57] عمر صخري، **مرجع سابق**، ص ص:161-162.

وإذا افترضنا أن y_t و v_t سيتغيران بنفس النسبة فهذا يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك سيعتمد فقط على المقدار (w_t/y_t) في المدى القصير وخلال فترة ارتفاع الدخل فإننا نتوقع من النسبة أن تنخفض، وبالتالي فان الميل المتوسط للاستهلاك سيرتفع أيضا.

نستنتج مما سبق أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى القصير هي علاقة غير تناسبية.

أما في المدى الطويل، فان النسبة (w_t/y_t) ستكون تقريبا ثابتة، أي كلما زاد الدخل فان الثروة ستزداد أيضا بنفس النسبة، مما يؤدي إلى ثبات الميل المتوسط للاستهلاك، وهذا يعني أن العلاقة بين الاستهلاك والدخل في المدى الطويل هي علاقة تناسبية، أي كلما زاد الدخل زاد الاستهلاك بنفس زيادة الدخل والعكس صحيح، و لتحليل دالة الاستهلاك لدورة الحياة نستعين بالشكل التالي:

الشكل رقم 08: دالة الاستهلاك وفقا لدورة الحياة

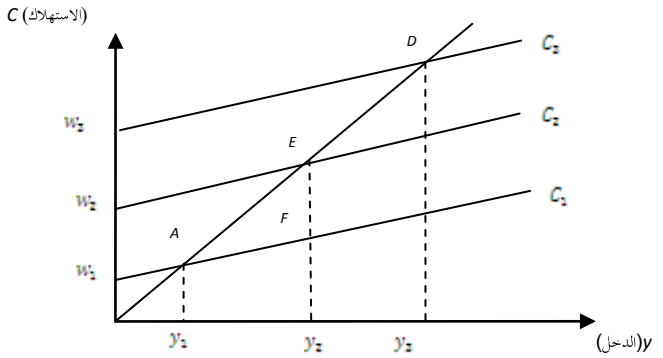

المصدر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص:101.

من الشكل رقم 08 يتبين أن الاستهلاك عند مستوى الدخل y_1 وحجم الأصول W_1 ممثل بالنقطة A وعند تغير الدخل الجاري من y_1 إلى y_2 مع ثبات الأصول فان نقطة الاستهلاك تنتقل إلى النقطة F على نفس دالة الاستهلاك C_1، كما أن تغير الأصول من W_1 إلى W_2 إلى W_3 مع ثبات الدخل أدى إلى تحرك دالة الاستهلاك من C_1 إلى C_2 إلى C_3 بينما ارتفاع الدخل إلى y_2 وزيادة حجم الأصول إلى W_2 أدى إلى تغير نقطة الاستهلاك إلى النقطة E والتي انتقلت إلى النقطة D عند ارتفاع الدخل إلى y_3 وزيادة حجم الأصول إلى W_3، وبإيصال النقاط A ، E و D نتحصل على دالة الاستهلاك في المدى الطويل.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية دورة الحياة

إن من بين الانتقادات التي وجهت لنظرية دورة الحياة ما يلي[58]:

[58] سامي خليل، **مرجع سابق**، ص: 69.

1- الأفراد غير متأكدين فيما يتعلق بطول سنوات حياتهم، وكذلك أنهم في كثير من الأحيان يرغبون في ترك ميراث لورثتهم، وفي هذه الحالة فإنهم لن يخططوا لاستهلاك كل مواردهم عبر سنوات حياتهم.

2- في الحياة العملية فإن الفرد لا يستطيع أن يعمل بالضبط ما مقدار دخل سنوات عمل الحياة، وأن استهلاك مدى الحياة يجب أن يخطط له على أساس التنبؤ بدخل العمل في المستقبل.

بالرغم من هذه الانتقادات الموجهة إلى نظرية دورة الحياة فإنها تتضمن تفسيرات اقتصادية كلية لأثر معدل نمو السكان في النسبة الكلية للادخار على الدخل بحيث تبين انه كلما كان نمو السكان أسرع كلما كان معدل نمو الادخار اكبر، وهذا لان زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة عدد العائلات التي ستدخر من اجل المحافظة على نفس المستوى من الاستهلاك بعد التقاعد.

المطلب الثالث: نظرية كالدور

إن نظرية كالدور تنسب إلى الاقتصادي ***NICHOLAS KALDOR***، حيث يعتبر من أهم الاقتصاديين الكيتريين الجدد، وترتكز نظرية كالدور بالدرجة الأولى على تقسيم المجتمع إلى طبقتين طبقة العمال وطبقة الرأسماليين.

أولا: أهم الأسس التي تقوم عليها نظرية كالدور

ترتكز نظرية كالدور بالدرجة الأولى على تقسيم المجتمع إلى طبقتين[59]:

طبقة العمال وطبقة الرأسماليين، حيث يفترض أن العمال يكسبون دخولهم الكلية من العمل ويرمز لها بالرمز (y_{wt})، بينما الرأسماليين يكسبون دخلهم من الممتلكات ويرمز لها $(y_{\pi t})$، فالدخل الكلي للمجتمع وفق هذه النظرية يساوي:

$$y_t = y_{wt} + y_{\pi t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

ويفترض كالدور أن العمال لديهم الميل المتوسط للاستهلاك مرتفع بالمقارنة مع دخل العمل (y_{wt})، بينما الرأسماليون يكون لديهم ميل متوسط للاستهلاك منخفض بالمقارنة مع دخل الملكية $(y_{\pi t})$، ومنه دالة الاستهلاك وفق هذه النظرية يمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$c_t = c_w y_{wt} + c_\pi y_{\pi t} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

C_t: الاستهلاك الكلي

c_w: استهلاك العمال

y_{wt}: دخل العمال.

[59] ساطور رشيد، **محددات الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص: 31 .

C_π: استهلاك الرأسماليين

$y_{\pi t}$: دخل الرأسماليين

نقسم طرفي المعادلة (2) على y_t نجد:

$$\frac{C_t}{y_t} = C_w\left(\frac{y_{wt}}{y_t}\right) + C_\pi\left(\frac{y_{\pi t}}{y_t}\right) \quad \ldots\ldots(3)$$

من المعادلة رقم (1) لدينا:

$$y_{wt} = y_t - y_{\pi t} \quad \ldots\ldots(4)$$

وبعد تعويض المعادلة رقم (4) في المعادلة رقم (3) نتحصل على ما يلي:

$$\frac{C_t}{y_t} = C_w + (C_\pi - C_w)\left(\frac{y_{\pi t}}{y_t}\right) \quad \ldots\ldots(5)$$

المعادلة رقم (5) تمثل الميل المتوسط للاستهلاك (A) والذي يوضح تقسيم الدخل بين الأجور والأرباح، وهو ما يطلق عليه التوزيع الوظيفي للدخل.

ثانيا: الانتقادات الموجهة لنظرية كالدور

لقد وجهت العديد من الانتقادات لنظرية كالدور منها[60]:

1- تعرضت هذه النظرية للنقد لكونها عالجت موضوع الاستهلاك من ناحية لم يسبق لنظرية أخرى التعرض إليها.

2- انه لمن الصعب تقسيم المجتمع لطبقات، حيث أن إظهار الاختلاف بين العمال والرأسماليين هو أمر في غاية الصعوبة، وهذه الصعوبة تكمن في أن العمال يمكن أن يكونوا رأسماليين إلى درجات مختلفة وهذا يجعل من غير الملائم ميل الاستهلاك للطبقات المختلفة.

[60] سامي خليل، **مرجع سابق**، ص: 101.

خلاصة الفصل:

لقد جاء هذا الفصل كمحاولة لتقديم أهم المفاهيم المتعلقة بالاستهلاك باعتباره ظاهرة من الظواهر الاقتصادية المرتبطة بسلوك الأفراد.

لقد تم التطرق كمرحلة أولى إلى التعاريف المختلفة والمتعددة للاستهلاك وتقديم أنواعه بشكل عام إضافة إلى ذلك ركزنا على دراسة استهلاك العائلات من خلال تقديم بعض المفاهيم الأساسية للاستهلاك العائلي، كما تبين من التحليل أهمية دور الدخل كمحدد أساسي للاستهلاك، إلا أن الدخل ليس العامل الوحيد بل توجد عوامل اقتصادية أخرى لا يمكن تجاهل آثارها، أما العوامل غير الاقتصادية أثرها يصبح غير واقعي إذا أهملت الجوانب الاجتماعية والشخصية.

بعد سرد مختلف النظريات المفسرة للاستهلاك كمرحلة ثانية تم التوصل إلى استنباط مجموعتين من النظريات المهمة حول الاستهلاك، المجموعة الأولى ركزت على أن الدخل هو المحدد الرئيسي والوحيد للاستهلاك، وتظم نظرية الدخل المطلق، نظرية التنبؤات، ونظرية الدخل النسبي، أما المجموعة الثانية اعتمدت على متغيرات أخرى كالثروة، سعر الفائدة، وتظم نظرية الدخل الدائم، نظرية دورة الحياة، ونظرية كالدور.

الفصل الثاني

تحليل تطور الاستهلاك العائلي

في الجزائر

تـــمهيد:

حسب مفهوم المحاسبة الوطنية يعتبر استهلاك الأسر احد الاستخدامات النهائية للإنتاج الوطني، إلى جانب ذلك فانه يرتبط ارتباطا وثيقا بمعدل النمو الديمغرافي من جهة وبنصيب الفرد من الاستهلاك من جهة أخرى.

سنحاول في هذا الفصل تقديم أهم مراحل تطور الاستهلاك العائلي ومؤشراته الكلية، وهذا بالاعتماد على المعطيات الإحصائية المتوفرة، وبناء على ذلك قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ويشمل مفاهيم أساسية حول العائلات من حيث تعريفها وأصنافها وتطورها حسب معطيات مختلف التعدادات العامة للسكان، مع إبراز أهم الأنماط الاستهلاكية التي ميزت الفترة محل الدراسة.

المبحث الثاني: خصص هذا المبحث لتحليل تطور استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)، حيث تضمن هذا المبحث دراسة حول نفقات استهلاك الأسر حسب مسح سنة 1988، وذلك من خلال التطرق إلى الظروف التي أجري فيها هذا المسح، كما شـــمل أيضا تطور المداخيل والأسعار عند الاستهلاك وذلك في الفترة نفسها.

المبحث الثالث: تضمن هذا المبحث تحليلا لتطور استهلاك العائلات في الجزائر في الفترة (2000-2009)، حيث تم التطرق إلى المسح الوطني لنفقات استهلاك الأسر حسب مسح سنة 2000، كما شمل تطور المداخيل المتاحة وأسعار الاستهلاك خلال الفترة نفسها.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول العائلات

إن موضوع البحث يهتم أساسا باستهلاك الأسر، حيث يتم على مستوى هذا الجزء التطرق إلى مفاهيم عامة حول العائلات، وذلك من حيث أنواعها حسب تركيبتها الأسرية من جهة، وحسب تصنيف المحاسبة الوطنية من جهة أخرى، بالإضافة إلى أنماطها الاستهلاكية.

المطلب الأول: مفهوم الأسرة وأنواعها

أولا: تعريف الأسرة

إن للأسرة تأثيرا كبيرا على سلوك أفرادها من الناحيتين الشرائية والاستهلاكية، ذلك أن الأسرة تعلم أفرادها استهلاك أو استخدام ما يجب استهلاكه أو استخدامه من سلع وخدمات، كما تقدم لهم العديد من الإرشادات والنصائح المرتبطة بالسلع والخدمات المطروحة للتداول.

بالرغم من أن مفهوم الأسرة من المفاهيم الأساسية إلا أن هذا المفهوم قد اختلف باختلاف المتبنيات التي يتبناها أولئك المعنيون بشؤون الأسرة، وكذلك تبعا للغرض الذي وضع من اجله هذا المفهوم، لأن بناءها والأدوار التي تلعبها تختلف بشكل كبير من مجتمع إلى آخر.

وعموما يمكن تعريف الأسرة "بأنها وحدة اجتماعية تتكون من شخصين أو أكثر يكون بين أفرادها علاقة شرعية كالزواج مع إمكانية تبني هذه الأسرة لأفراد آخرين كأبناء أو بنات يسكنون في بيت واحد"[61].

كما تعرف الأسرة "بأنها مجموع الوحدات المؤسسية المقيمة والتي وظيفتها الأساسية هي الاستهلاك، أي مجموع المستهلكين الذين يعيشون في أسرة أو مجموعة "[62].

يضاف إلى ذلك أن الأسرة يشار إليها أحيانا على "أنها كل الأفراد الذين يسكنون في بيت معروف ومحدد ويتفاعلون مع بعضهم لإشباع حاجاتهم المشتركة والشخصية"[63].

ثانيا: أنواع الأسر

تقسم الأسر حسب تركيبتها الأسرية إلى الأنواع التالية[64]:

1- الأسرة الممتدة: تتكون من الأجداد بالإضافة إلى الزوج والزوجة والأبناء ، إلا أن هذا النوع من الأسر بدأ يتلاشى من ناحية العدد والأهمية في الدول النامية، وذلك بفضل التطور المتسارع في الحياة المادية للأسر بشكل عام.

---

[61] محمد إبراهيم عبيدات، **سلوك المستهلك: مدخل استراتيجي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص: 294 .

[62] قادة أقاسم، **المحاسبة الوطنية: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002، ص: 32 .

[63] محمد إبراهيم عبيدات، **مرجع سابق**، ص: 294 .

[64] **المرجع نفسه**، ص: 294 .

2- الأسرة النووية: تتكون من زوج وزوجة مع إمكانية وجود أكثر من طفل، وهذا النوع من الأسر هو الأكثر شيوعا في مختلف المجتمعات.

3- الأسرة السائبة: وتتكون من زوج وزوجة فقط لعدم إنجاب أطفال لأسباب اختيارية أو إجبارية.

وحسب المحاسبة الوطنية يمكن التمييز بين نوعين من العائلات[65]:

1- العائلات العادية: تتكون من الأشخاص الذين يعيشون في سكن واحد ويعتبر إقامة أساسية، فأسرة تعيش تحت سقف واحد هي عائلة عادية، ولكن يمكن أن نـــختزل هذه العائلة إلى فرد واحد (أعزب يعيش بمفرده).

2- العائلات الجماعية: تتكون من مجموعة أشخاص يعيشون في مجموعات ويتناولون في الغالب وجباتهم بشكل مشترك: الطلاب في الحي الجامعي، المسنون في دار العجزة، جنود في الثكنة، السجناء في نفس السجن.

يمكن أن نقسم العائلات حسب الفئات الاجتماعية المهنية لأرباب العائلات (إطارات، مستخدمين، عمال مؤهلين)، هذه الأصناف بإمكانها أن تكون محل تجزئة إلى فئات جزئية أكثر تجانسا ليسمح لنا ذلك بالقيام بتحاليل أكثر دقة.

يميز نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري العائلات إلى مستخدمين وأجراء، حيث أن هذا الصنف الأخير نـــميز فيه بين الأجراء الزراعيين والأجراء غير الزراعيين (إطارات، مستخدمين، عمال)، هذه التقسيمات ضرورية لأنه ليس للعائلات دائما سلوك متجانس، فمثلا من حيث التوفير والتراكم فإن سلوك العائلات المستخدمة يختلف عن سلوك العائلات الأجيرة[66].

ثالثا: أهمية الأسرة

نظرا للأهمية البالغة والمكانة الرفيعة التي تحتلها الأسرة في المجتمع البشري فقد كانت ولا تزال مـــحط اهتمام الكتاب والباحثين الذين صبوا جل اهتمامهم على الأسرة وقضاياها وحل المشاكل التي من شأنـــها أن تقف حجر عثرة في طريق الأسرة للحلول بينها وبين الهدف الذي ترمي الوصول إليه.

لقد نشأت الكثير من العلوم التي كان لها أثر على هذا الاهتمام المنقطع النظير بالأسرة منها علم النفس التربوي، فالأسرة حسب هذا الأخير هي إحدى العوامل الأساسية في بناء الكيان التربوي وإيجاد عملية التطبيع الاجتماعي، كما أن الأسرة ساهمت بطرق مباشرة في بناء الحضارة الإنسانية وإقامة العلاقات التعاونية بين

[65] قادة أقاسم، **مرجع سابق**، ص: 32 .

[66] **المرجع نفسه**، ص: 42 .

الناس، ولها يرجع الفضل في تعلم الإنسان لأصول علم الاجتماع وقواعد الأدب والأخلاق، كما أنها كانت السبب في حفظ الكثير من الحرف والصناعات التي توارثها الأبناء عن آبائهم[67].

رابعا: خصائص الأسرة

بشكل عام ترجع أهم مقومات الأسرة وخصائصها إلى الاعتبارات الآتية[68]:

1- الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي، وهي أكثر الظواهر الاجتماعية انتشارا فلا نكاد نجد مجتمعا يخلو بطبيعته من النظام الأسري، وهي أساس الاستقرار في الحياة الاجتماعية إذ لا يمكننا أن نتصور حالة الإنسانية إذا لم تكن منتظمة في أسر.

2- تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها المجتمع، فهي ليست عملا فرديا ولكنها من عمل المجتمع وثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية.

3- تعتبر الأسرة الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفي عليهم خصائصها وطبيعتها، فإذا كانت قائمة على أسس دينية تشكلت حياة الأفراد بالطابع الديني وإذا كانت قائمة على اعتبارات قانونية تشكلت حياة الأفراد بالطابع التقديري والتعاقدي.

4- تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية وتبدو هذه الطبيعة واضحة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة فقد كانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي، وبالرغم من التطورات التي طرأت على نظام الأسرة فإنها لا تزال تؤدي وظائفها الاقتصادية مميزة عن غيرها من الوظائف التي سلبها المجتمع وحلت فيها الدولة محل الأسرة.

5- الأسرة وحدة إحصائية أي يمكن أن تتخذ أساسا لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وظواهر الحياة والموت وما إلى ذلك من الإحصائيات التي تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي، ويمكن أن تتخذ كذلك عينة للدراسة والبحث وعمل التجارب، وذلك للوقوف على طبيعة المشاكل الأسرية ورسم الخطط للقضاء عليها، ويجب الإشارة إلى أن الإحصائيات التي تعمل في ميدان الأسرة يجب أن تكون دقيقة ومرتكزة على فهم صحيح لطبيعة الحياة الأسرية.

6- الأسرة هي الوسط الذي اصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية، وذلك مثل: حب الحياة، وبقاء النوع، وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي.

---

[67] أبو بكر سمير قيوة، **استهلاك الأسر الجزائرية في ظروف التضخم دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1970– 2003)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007، ص: 58

[68] مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985، ص ص: 44- 47 .

خامسا: الاستهلاك النهائي للعائلات حسب نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية

الاستهلاك النهائي يمثل استخدام المنتجات من السلع في إشباع الحاجات المادية، وهو إما أن يكون خاصا (عائليا) أو عاما (حكوميا)[69].

والاستهلاك النهائي هو مجموع السلع والخدمات الإنتاجية (مواد غذائية، ملابس، خدمات، نقل...الخ) المستخدمة للإشباع المباشر لحاجات الأعوان غير المنتجة المقيمة[70].

يحدد نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري ثلاثة أنواع من الاستهلاك النهائي للأسر الجزائرية[71]:

1- الاستهلاك النهائي للعائلات المقيمة؛

2- الاستهلاك النهائي للعائلات غير المقيمة (كالسياح الأجانب)؛

3- الاستهلاك النهائي للعائلات المقيمة في الخارج (كالسياح الجزائريين في الخارج).

يعرف نظام الحسابات الاقتصادية الجزائري للاستهلاك على انه الاستهلاك النهائي للعائلات المقيمة وغير المقيمة، ومن أجل الحفاظ على التوازن الأساسي بين موارد واستخدامات الوطن من السلع والخدمات، فان الواردات لابد أن تستبعد النفقات التي تتم خارج القطر من قبل العائلات المقيمة، والشيء نفسه بالنسبة للصادرات التي لابد هي الأخرى أن تستبعد غير المقيمين فوق القطر الاقتصادي.

المطلب الثاني: التطور العددي للسكان

أولا: تطور عدد السكان خلال الفترة (1990- 2009)

إن تطور السكان المتزايد في الجزائر يعد عاملا مؤثرا ومتأثرا بتغيرات الإنتاج وصيرورة الاستهلاك لأنه المتسبب بالدرجة الأولى في ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، حيث قدر تعداد السكان في الإحصاء العام سنة 1998 بـــ 29646386 نسمة مقارنة بالإحصاء العام للسكان لسنة 1987 الذي كان 22820000 نسمة وكذا الإحصاء العام لسنة 1977 الذي بلغ 16781000[72].

قدر عدد سكان الجزائر في 01 جانفي 2000 بـــ30.5 مليون نسمة، حيث عرفت الجزائر خلال الفترة التي أعقبت الاستقلال نموا ديمغرافيا كبيرا أدى إلى تضاعف عدد السكان ثلاث مرات في الفترة ما بين 1962 و2000 أي خلال 38 سنة.

---

[69] عبد القادر محمود رضوان، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)** ، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص: 547.

[70] قادة أقاسم، **مرجع سابق**، 2002، ص: 65.

[71] **المرجع نفسه**، ص: 210.

[72] الديوان الوطني للإحصاء، **النشرة الإحصائية، (1970-1996)**، الجزائر، 1999، ص:3.

ففي الفترة ما بين سنتي 1962 و1985 كانت النسبة المئوية للنمو الديمغرافي تتجاوز 3%، ومنذ نهاية الثمانينات سجل تباطؤ محسوس لوتيرة نمو السكان. فقد بلغت نسبة النمو الديمغرافي 1.52% سنة 1998، أي ما يعادل انخفاضا بالنصف خلال عقد واحد وقدرت هذه النسبة بـــ1.46% سنة 1999 و1.43% سنة 2000[73].

ويمكن إيضاح تطور عدد السكان خلال الفترة (1990-2009) في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: نسمة

السنـــــــــوات	1990	1991	1992	1993	1994
عدد السكـــــان	25282515	25911154	26536216	27146225	27725902
السنـــــــــوات	1995	1996	1997	1998	1999
عدد السكـــــان	28265291	28759876	29215667	29646386	30071594
السنـــــــــوات	2000	2001	2002	2003	2004
عدد السكـــــان	30506054	30954289	31414114	31885435	32366125
السنـــــــــوات	2005	2006	2007	2008	2009
عدد السكـــــان	32854535	33351478	33858168	34373426	34 895 900

Source: www.data.albankaldawli.org , Consulté le: 27/12/2011

نلاحظ أن عدد السكان في تزايد مستمر، حيث قدر عدد السكان سنة 1990 بـــ25282515 نسمة ليرتفع إلى 30506054 نسمة سنة 2000، بينما في سنة 2005 بلغ عدد السكان 32854535 نسمة، وارتفع إلى 34895900 نسمة سنة 2009، والشكل التالي يوضح تزايد عدد السكان:

الشكل رقم09: التطور العددي للسكان خلال الفترة (1990-2009)

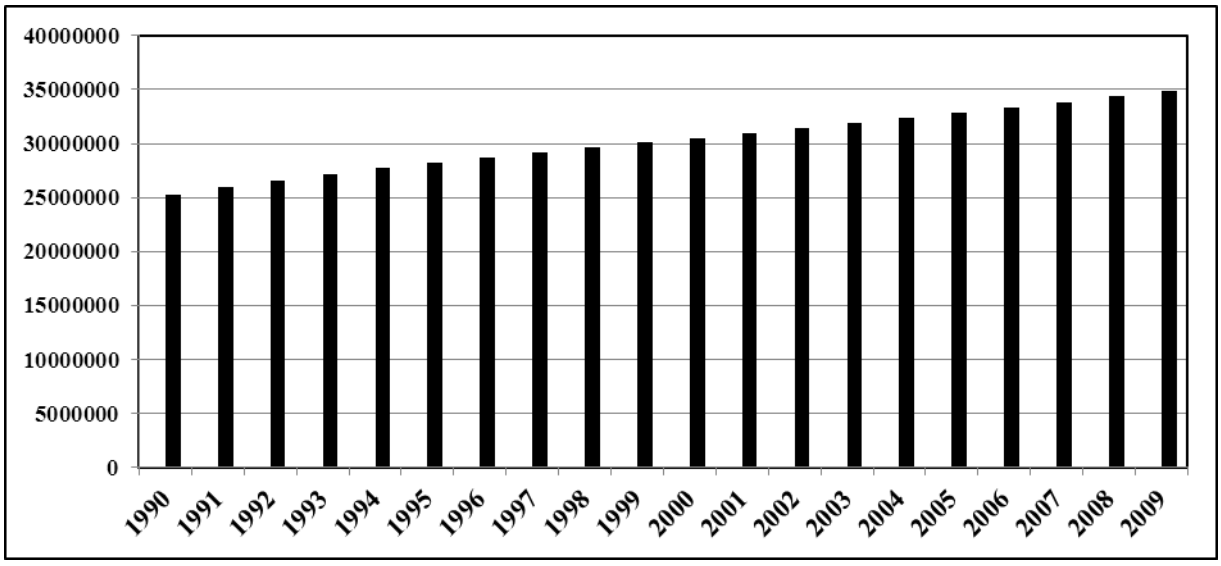

[73] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الجزائر، نوفمبر 2001، ص:66.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **01.**

إن هذه الزيادة في عدد السكان أدت إلى زيادة الإقبال على الاستهلاك غير أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية، بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان والبعد التعليمي والثقافي وغيرها...، غير أن الزيادة السكانية تعني زيادة الاستهلاك في المطلق.

ثانيا: المناطق الجغرافية

يمكن تقسيم العائلات تبعا لإقامة السكان أو الوسط الجغرافي الذي تعيش فيه إلى عائلات حضرية وعائلات ريفية، حيث أن طبيعة الحياة في الريف تختلف عن طبيعة الحياة في المدن، إذ أن الحياة في الريف تجعل السلوك الاستهلاكي للفرد والأسرة مرتبطا إلى حد ما بتقلبات المناخ وعوامل أخرى تؤثر على طبيعة أنماطهم الاستهلاكية، فالعائلة الريفية تعتمد بشكل كبير في استهلاكها على ما توفره من إنتاجها الذاتي خاصة المواد الزراعية، في حين نجد أن السلوك الاستهلاكي للعائلات الحضرية يتأثر بمجموعة من النشاطات الموجودة في المدن كالتبادل التجاري، التبادل الثقافي... ، حيث إنه وفي الغالب نجد أن الاستهلاك في المناطق الحضرية أكبر من الاستهلاك في المناطق الريفية.

بعد كل تعداد للسكان والسكن يقوم الديوان الوطني للإحصائيات بتشكيل قاعدة المعاينة للمسوحات القادمة، والتي تتعلق بسحب عينات الأسر[74]. ومن بين أهم المعايير التي تعتمد عليها قاعدة المعاينة، المناطق الجغرافية التي تنتمي إليها الأسر ويتم عادة تشكيل معيار المناطق الجغرافية حسب تشتت السكان أو حسب تجمعهم، ومنه فسوف يتم التطرق إلى أنواع المناطق الجغرافية المعتمد عليها في مسح نفقات استهلاك الأسر لسنة 1988 ثم المعتمد عليها في مسح نفقات استهلاك الأسر لسنة 2000.

1- مسح السكان لسنة 1988: اعتمد الديوان الوطني للإحصائيات في تشكيل معيار المنطقة الجغرافية على أساس تشتت السكان، حيث قسم المناطق الجغرافية إلى[75]:

أ- التجمع الحضري: هو مجموعة من البنايات المتجاورة مع بعضها البعض عددها يفوق 100 بناية، حيث تكون هذه البنايات متباعدة عن بعضها البعض، ويمكن للبلديات أن تتكون من عدة تجمعات حضرية، حيث يسمى التجمع الحضري الذي يوجد به مقر البلدية تجمع حضري لمركز البلدية، أما التجمع الحضري الذي لا يوجد به مقر البلدية يسمى تجمع حضري ثانوي، وعندما تكون التجمعات الحضرية محددة تعتبر باقي البلديات مبعثرة.

[74] ONS, **Direction des statistique régionales de l'agriculture et de la cartographie**, Stratification des districts par commune : R.G.P.H 1998, Cartographie, Alger, Mai 2004, p1.

[75] الديوان الوطني للإحصاء، **خرائطية التعداد: تعليمات لمندوبي البلديات**، ملف رقم: 1، الجزائر، ماي 1996، ص ص: 6-7.

ب- المنطقة المبعثرة: هي عبارة عن مساكن مشتتة غالبا إذ أن هذه المنطقة لا تحتوي على تجمعات حضرية ولكنها يمكن أن تتكون من بنايات مبعثرة أو خالية من البنايات مثل بعض بلديات الجنوب.

2- مسح السكان لسنة 2000: لم يعتمد الديوان الوطني للإحصائيات على نفس تشكيلة معيار المنطقة الجغرافية كمسح 1988 بل ركز على درجة التحضر، حيث قام بتقسيم المناطق الجغرافية إلى نوعين: مناطق حضرية ومناطق ريفية، حيث أن المناطق الحضرية تضم أربعة أنواع من المناطق، أما المناطق الريفية فتتكون من ثلاثة أنواع من المناطق[76].

أ- المناطق الحضرية: وتتكون من المناطق التالية:

- المناطق الحضرية العليا: وتضم جميع التجمعات الحضرية والتي فيها عدد العاملين يفوق 10000 عامل، والعاملون غير الفلاحين يمثلون نسبة تفوق 75% من العمل الإجمالي، حيث تكون في هذه المناطق مجموعة كبيرة من الخدمات العمومية ذات الجودة العالية (التعليم العالي، مستشفيات، ...الخ).
- المناطق الحضرية: وتضم جميع التجمعات الحضرية التي يكون فيها حجم السكان يتجاوز 20000 ساكن، بالإضافة إلى عدد العاملين غير الفلاحين والذي يفوق 75% من العمل الإجمالي، وتتمركز في هذه المناطق مجموعة محدودة من الخدمات العمومية ذات الجودة العالية.
- المناطق تحت الحضرية: وهي عبارة عن تجمعات حضرية تقام بها مجموعة من الأنشطة الجوارية للتجمعات الكبرى بحيث تستجيب للمعايير الأساسية للتحضر.
- المناطق شبه الحضرية: وتتكون من جميع التجمعات الحضرية والتي يكون بها عدد السكان على الأقل 5000 ساكن، بما فيهم عدد العاملين خارج الفلاحة هو 1000 عامل، حيث تقدم هذه المناطق مستوى أدنى من الخدمات العمومية.

ب- المناطق الريفية: وتتكون هذه المناطق من:

- المناطق شبه الريفية: وتتألف من مجموعة من التجمعات والتي تكون فيها خصائص قريبة من التحضر، حيث يكون الحد الأدنى لعدد السكان هو 3000 ساكن، أما الحد الأدنى لعدد العاملين هو 500 عامل بما فيهم 50% يمارسون أعمال خارج الفلاحة.
- المناطق الريفية التجمعية: وتشمل المناطق التي تقع بين الوسط الريفي والوسط الحضري، حيث إن معظم سكانها لا يمارسون الفلاحة، وتتكون من مجموعة من البنايات يكون عددها الأدنى هو 100 وحدة.

[76] ONS, **Strtification des districts par commune : R.G.P.H** , 1998, p p 3-4.

- المناطق الريفية المبعثرة: وتتكون من المناطق التي يكون بها السكان موزعين، حيث يقوم معظمهم بممارسة الفلاحة.

الجدول رقم 02: بنية السكان حسب التوزيع الجغرافي

الوحدة: %

	1966	1977	1987	1998
السكان المقيمون في تجمعات سكنية	56.10	61.20	70.82	80.80
السكان المقيمون في مناطق مبعثرة	43.90	38.80	29.18	19.20
المجموع	100	100	100	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، الجزائر، جوان 2004، ص:74.

في الفترة ما بين 1966 و1977 ارتفع عدد سكان المدن بنسبة 5.15%. وقد عرف سكان المدن متوسط نمو سنوي بأزيد من 6% خلال الفترة ما بين 1987 و1997 أي ضعف متوسط معدل النمو السنوي المقدر بـــ 3.06%، أما متوسط معدل النمو الحضري الذي سجل تراجعا قدره 3.75% سنويا يبقى أعلى من معدل النمو الديمغرافي المسجل خلال نفس الفترة 2.28 %[77].

الجدول رقم 03: بنية السكان حسب المناطق

الوحدة: %

	1966	1977	1987	1998
السكان المقيمون في تجمعات سكنية	31.4	40.0	49.67	58.3
السكان المقيمون في مناطق مبعثرة	68.6	60.0	50.33	41.7
المجموع	100	100	100	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، مرجع سابق، ص:74.

مما سبق نلاحظ أن المسح الأسري لنفقات استهلاك الأسر لسنة 1988 قد صنف المناطق الجغرافية إلى مناطق حضرية ومناطق مبعثرة، أما المسح الأسري لسنة 2000 فقد اعتمد على تصنيف جديد يضم مناطق حضرية ومناطق ريفية، والشكل التالي يوضح ذلك.

[77] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، مرجع سابق، ص:74.

الشكل رقم 10: التطور العددي للسكان حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1990-2009)

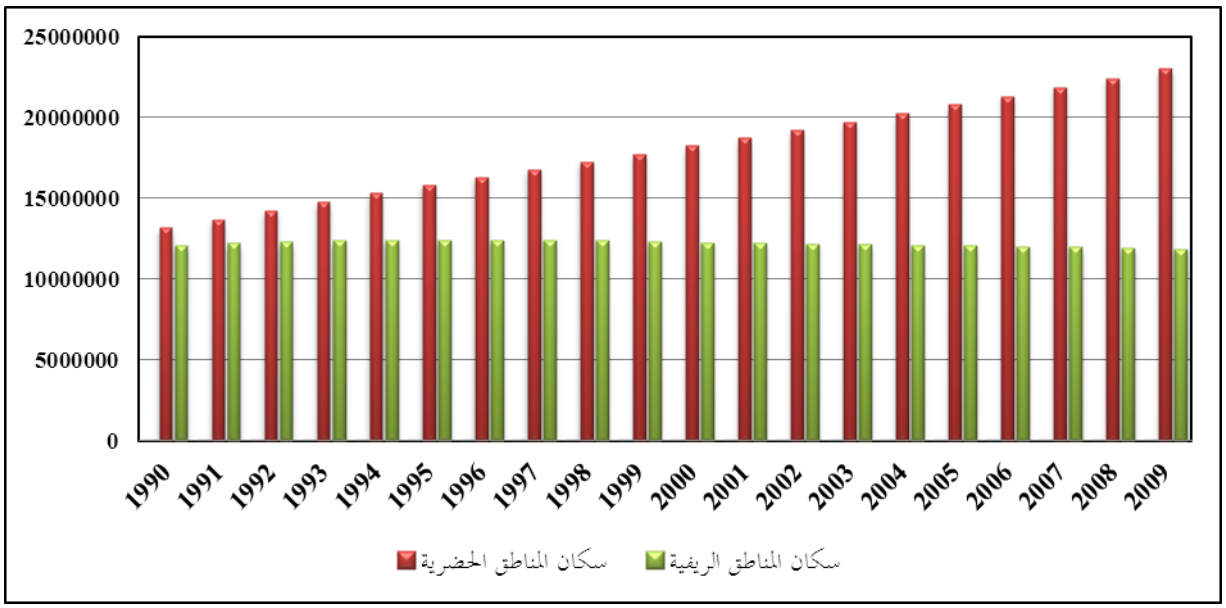

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم **01**.

يتضح من خلال الشكل الارتفاع المستمر لسكان المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية إذ بلغ عدد سكان المناطق الحضرية 13172190 نسمة سنة 1990 أي بنسبة 52.1% من إجمالي عدد السكان، بينما بلغ عدد سكان المناطق الريفية 12110325 نسمة في نفس السنة وبنسبة 47.9 % من إجمالي عدد السكان، أما في سنة 2000 فقد قدر عدد سكان المناطق الحضرية بـــ18242620 نسمة أي ما نسبته 59.8 %من إجمالي عدد السكان، بينما بلغ عدد سكان المناطق الريفية 12263434 نسمة بنسبة 40.2%، واستمر تزايد عدد سكان المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية حيث قدر سنة 2009 بـــ23031294 نسمة ويكون بذلك حقق أعلى نسبة له قدرت بـــ66.1% بينما بلغ عدد سكان المناطق الريفية 11864606نسمة وبنسبة 33.9%.

المطلب الثالث: الأنماط الاستهلاكية للعائلات

إن الأنماط الاستهلاكية للعائلات تختلف باختلاف البنية الاجتماعية والمهنية للسكان وبحسب تواجدهم في مختلف المناطق التي يعيشون فيها سواء كانت هذه المناطق حضرية أو ريفية وبحسب النشاط المهني الذي يقوم به رب الأسرة، والذي يتحدد على أساسه مستوى الدخل والقدرة الشرائية للأفراد اتجاه السلع الاستهلاكية سواء كانت هذه السلع مواد غذائية، أو مواد صناعية، أو خدمات.

أولا: استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية

تعتبر نوعية المهنة مقياسا يحدد نوع الفئة الاجتماعية، حيث يعود هذا إلى الاختلافات الموجودة في مستوى دخل كل فئة مهنية، حيث انه وانطلاقا من البنية الاجتماعية والمهنية للسكان يمكن استخلاص الأنماط الاستهلاكية لأسر الفئات المهنية، ويمكن أن نميز الفئات الاجتماعية المهنية التالية: أصحاب الأعمال الحرة، أرباب العمل، الإطارات العليا والإطارات المتوسطة والتجار والحرفيين والموظفين والمزارعين، وغير العاملين ومنه نجد أن لكل فئة من الفئات السابقة شروطا اقتصادية والتي تحدد طاقتها الاستهلاكية.

يوضح الجدول رقم 04 أدناه أن حجم الإنفاق الاستهلاكي السنوي لدى أصحاب المهن الحرة والموظفين وأرباب العمل وكذا العمال المهرة أكبر بكثير إذا ما قورن بحجم الاستهلاك السنوي لأسر الحرفيين والمزارعين، وهذا راجع إلى ميل هؤلاء إلى الادخار والاستثمار للزيادة من ثروتهم خاصة العائلات التي تتكون من عدد قليل من الأفراد.

الجدول رقم 04: تطور استهلاك العائلات حسب الفئات الاجتماعية والمهنية

الوحدة: %

السنوات	نسبة الاستهلاك (%)	
	1978-1977	1980-1979
مستقلون	3.4	3.2
أصحاب الأعمال الحرة	23.6	22.7
إطارات	8.5	8.9
موظفون	22.5	24.0
العمال المتخصصون	16.1	17.1
عمال القطاع الزراعي	6.5	6.8
آخرون	19.4	17.3

Source : ONS, **Annuaire Statistique L'Algerie**, 1980, p 346.
ONS, **Collection Statistique N°45, Enquete de Consommation**, 1988, p 239.

ومنه يمكن استنتاج أن هناك فروقا واسعة في مستويات الإنفاق الاستهلاكي لدى الفئات الاجتماعية المهنية، وهذا ما يفسر التوزيع غير العادل للقدرة الشرائية بين السكان، لذلك يجب خلق شروط أفضل للربط بين الدخل الفردي وحركة أسعار السلع الاستهلاكية في السوق.

ثانيا: استهلاك العائلات حسب المناطق الجغرافية.

إن التباين الموجود بين أوساط المعيشة يعطي فكرة عن الأنماط الاستهلاكية التي تتميز بها العائلات، هذا التباين أدى إلى تقسيم العائلات إلى حضرية وريفية.

إن طبيعة الحياة في الريف تجعل كل فرد من أفراد الأسرة مرتبط بتقلبات حالات الطقس والمناخ وعوامل أخرى تؤثر بوضوح في عاداتهم وسلوكهم الاستهلاكي، فالعائلة الريفية تعتمد بشكل كبير في استهلاكها على ما توفره من إنتاجها الذاتي خاصة من المواد الفلاحية.

في حين أن طبيعة الحياة في المناطق الحضرية لا تتأثر بشكل كبير بالعوامل الطبيعية، بل إن ما يؤثر على عاداتها وأنماطها الاستهلاكية هي النشاطات التي تتميز بها، والجدول رقم 05 يوضح واقع الاستهلاك الكلي للعائلات الجزائرية حسب القطاعين: الحضري والريفي.

الجدول رقم 05: تطور استهلاك العائلات الجزائرية حسب القطاعين

الوحدة: %

السنوات	1967 -1968	1977 -1978	1979 -1980
القطاع الحضري (%)	53.2	52.7	58.1
القطاع الريفي (%)	46.8	47.3	41.9

Source: ONS, **Tableux de L'economie Algerienne**, 1971, p 231.
ONS, **Annuaire Statistique L'Algerie**, Op.cit, p 340.
ONS, **Collection Statistique**, Op.cit, p 233.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ درجة التفاوت في مستوى الاستهلاك بين القطاعين الحضري والريفي، حيث نجد النسبة المئوية لاستهلاك القطاع الحضري أكبر من النسبة المئوية لاستهلاك القطاع الريفي.

المبحث الثاني: تطور استهلاك العائلات الجزائرية خلال الفترة (1990-1999)

شهدت الجزائر عدة تنظيمات وتعديلات أثرت بشكل كبير على تطور الاستهلاك العائلي، لهذا سوف يتم تقسيم هذه الفترة إلى عدة فترات جزئية. كل فترة من هذه الفترات لها مميزاتها وخصائصها الاستهلاكية التي تميزها عن باقي الفترات، وسيتم التطرق أيضا إلى تحليل تطور كل من المداخيل والاستهلاك النهائي للعائلات الجزائرية والعلاقة بينهما.

المطلب الأول: واقع نفقات استهلاك الأسر حسب مسح (1988-1989)

يعتبر المسح (1989/1988) آخر المسوحات الدورية التي تخص الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية، حيث أن هذه المسوحات تدخل ضمن دفتر أعباء الديوان الوطني للإحصائيات (وبمتابعة من المصالح العليا للتخطيط)، والتي تقام بعد كل تعداد للسكان والسكن بفترة قدرها سنة أو سنتين، علما أن التعداد العام للسكان والسكن يجرى مرة واحدة كل عشر سنوات.

نظرا لصعوبة هذا المسح من الناحية العملية والمالية، فان الديوان الوطني للإحصائيات يقوم بإنجازه كل عشر سنوات بدلا من خمس سنوات كما هو معتمد في معظم البلدان مثل: فرنسا وتونس، لهذا نجد أن المدة التي تفصل بين كل مسح (حول نفقات استهلاك الأسر) والمسح الآخر فترة طويلة جدا، تكون خلالها نفقات

الأسر عرضة لتقلبات قد تكون جذرية سواء تعلق الأمر بالنفقات الغذائية أو غير الغذائية. وهذه التغيرات مرتبطة مباشرة بالتذبذبات التي قد تطرأ على جهاز الأسعار والأسواق وجميع نقاط البيع العمومية منها والخاصة. بالإضافة إلى التغيرات في دخول الأسر من حيث مصادرها أحجامها وكيفية توزيعها بين مختلف شرائح الأسر[78].

أولا: المسح السكاني لسنة (1989/1988)

يعتبر المسح الوطني لنفقات استهلاك الأسر لسنة (1989/1988) ثالث مسح من هذا النوع، استغرق هذا المسح سنة كاملة، وذلك ابتداء من 15 جانفي 1988 إلى غاية 15 جانفي 1989 تقريبا، وهذا لكي يستطيع القائمون بهذا المسح تسجيل جميع مقتنيات الأسر.

ولكن نظرا للتذبذبات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت تلك الفترة على المستوى الوطني والدولي، فقد عرفت فترة المسح تدهورا كبيرا في المواد الأولية خاصة البترول وذلك بسبب انخفاض أسعاره ابتداءً من سنة 1986، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة بالنسبة للجزائر. كل هذا أدى إلى انخفاض إيرادات الصادرات، وعجز مختلف المؤسسات الاقتصادية عن تحقيق الفائض، وكذا ارتفاع أزمة المديونية بالإضافة إلى متطلبات تموين السوق الوطنية لتلبية الحاجيات الاستهلاكية. من جهة أخرى فإن ارتفاع معدل الفائدة الممارس من طرف البلدان الصناعية على البلدان المصدرة للبترول أثقل خدمة الديون بالنسبة للجزائر، حيث وجه قسم معتبر من موارد البلد من العملة الصعبة لتسديد الديون.

لقد أشرف عن هذا المسح الديوان الوطني للإحصائيات (*ONS*) بناء على طلب من وزارة التخطيط في ذلك الوقت، وهذا لغرض تحقيق مخططات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث بلغ عدد الأسر المستجوبة 10368 أسرة عادية جزائرية ممثلة لمجموع الأسر الجزائرية وموزعة على كامل التراب الوطني.

عرفت الجزائر خلال فترة المسح اضطرابات أمنية وتدهورا اقتصاديا ملحوظا سواء على المستوى الداخلي (المحلي) أو المستوى الخارجي (الدولي)، خاصة بعد أزمة 1986 حين انخفض سعر البرميل الواحد إلى أقل من 13 دولار بعدما كان يتراوح ما بين 20 و30 دولار للبرميل الواحد[79].

أدى هذا الانهيار المتتابع في أسعار البترول والذي يمثل عنصر ارتكاز لإيرادات الجزائر من العملة الصعبة إلى ضعف الصادرات الجزائرية كما ونقدا، الشيء الذي أدى إلى اختلال ميزان المدفوعات وبالتالي تدهور القطاع الاقتصادي الجزائري.

---

[78] حنين صليحة، **دراسة سلوك المستهلك الجزائري– حالة شهر رمضان 1988–** رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994، ص:37

[79] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 7.

إن هذا النوع من التحقيقات جرى في كل أنحاء التراب الوطني، وذلك بغية مراقبة كل المنتجات واستهلاكها من طرف الأسر الجزائرية خاصة الفصلية منها خلال سنة كاملة، حيث أن الفترة التي جرى فيها التحقيق غلبت على الجزائر أوضاع اقتصادية واجتماعية هي:

- انخفاض أسعار البترول حيث يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة في الجزائر.
- انعكاس الأزمة الاقتصادية في البلدان المصنعة على الوضع الداخلي للجزائر.
- تدهور قيمة الدينار الجزائري.
- ارتفاع معدلات الفائدة المطبقة من طرف البلدان المصنعة والتي أثقلت بشكل كبير مصلحة الديون.
- مواجهة الأسر لنقص في المواد الغذائية وذلك نتيجة أحداث 5 أكتوبر 1988.

1-أهداف مسح نفقات استهلاك الأسر المنجز سنة 1988:

يهدف المسح الأسري حول نفقات الأسر المنجز سنة 1988 إلى ما يلي[80]:

- تقدير نفقات الاستهلاك للأسر الجزائرية، بالإضافة إلى تقييم مختلف اقتناءات الأسر لمختلف المواد، وذلك حسب الكميات والقيمة النقدية لهذه المواد.
- يوفر المسح الوطني حول النفقات معلومات كبيرة حول الاستهلاك الذاتي، وذلك بالنسبة للأسر الريفية أو للأسر التي لها نشاط زراعي، بحيث يمكننا معرفة نوعية المواد المستهلكة ذاتيا سواء كانت غذائية أو غير غذائية، كذلك يحدد الاستهلاك الذاتي حسب المنطقة (حضرية، ريفية).
- بفضل المسح الوطني لنفقات الأسر يمكن معرفة الفوارق الموجودة من حيث نفقات الأسر، وذلك من خلال دراسة أصناف الأسر.
- تعتبر المعلومات المستخرجة من هذا المسح ضرورية في أعمال التخطيط.
- إن هيكلة نفقات الاستهلاك حسب المنطقة وحسب مكان الاقتناء، كذلك الأسعار الملاحظة، كلها معطيات جوهرية تساعد في إيجاد أساس جديد لتقدير مؤشر أسعار الاستهلاك.
- انطلاقا من هذا المسح يمكن استخراج نفقات الاستهلاك للأسر حسب فروع النشاط الاقتصادي، وهذه الأخيرة تساهم مباشرة في تحضير الحسابات الوطنية، وذلك على مستوى استخدامات الأسر (الاستهلاك النهائي للأسر).
- إن هذا المسح ينطوي على مجموعة من المعلومات الكثيرة والمتنوعة والدقيقة في نفس الوقت، كلها تتعلق بالأسر وبمستوى المعيشة.

[80] حنين صليحة، **مرجع سابق**، ص ص:37-38.

ثانيا: الإنفاق الاستهلاكي الكلي حسب تحقيق الاستهلاك لسنة 1988

بلغت النفقات الكلية للأسر لسنة 1988 على المستوى الوطني 270 مليار دينار، حيث بلغ عدد السكان في هذه السنة 23375000 ساكن، كما قدر عدد الأسر في نفس السنة بـــ 3213118 أسرة، حيث أن نسبة النفقات الكلية للأسر قدرت بحوالي 60% من الناتج الداخلي الخام.

1- النفقات الكلية حسب المجموعات على المستوى الوطني:

في سنة 1988 ارتفعت نفقات الأسر إلى 270 مليار دينار ما يعادل نفقة قدرها 8870 دينار للفرد الواحد وعلى مدار 12 سنة، ومنه فان معدل النفقات وللفرد الواحد وبالقيمة الجارية تضاعف 5.6 مرات.

غير أنه وبالقيمة الحقيقية بمستوى استهلاك قدر بقيمة 8589 دينار للفرد الواحد في السنة وبالقيمة الثابتة (حسابات أجراها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي)، فإن نتائج التحقيق حول الاستهلاك الذي أجري سنة 2000 ترجمت تراجع الاستهلاك بنسبة 4% مقارنة بسنة 1988 بمعدل انخفاض سنوي قدره 27%[81].

تبين أن الأسر قامت باحتياط 108951.6 مليون دينار، وهو خاص بالمواد الغذائية إذ انه تجاوز نصف ميزانيتها، وبالتالي يمكن القول أن الفرد الجزائري في ذلك الوقت لم يحقق اكتفاءه بالنسبة لحاجاته من المواد الغذائية والتي خصص لها أكثر من نصف دخله بالرغم من الارتفاع الكبير الذي ميز أسعار المواد الغذائية.

أما فيما يتعلق بباقي النفقات فهي منخفضة ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 06: النفقات الكلية حسب المجموعات على المستوى الوطني

الوحدة: دج

مجموع النفقات	النفقات الكلية 10^6دج	النفقات المتوسطة للفرد في السنة بالدينار	النفقات المتوسطة للأسرة في السنة بالدينار
مواد غذائية	108951.6	4661.0	33908.4
ألبسة	16954.3	725.3	5276.6
سكن	16043.4	686.4	4993.1
أثاث	5105.1	218.4	1588.8
تجهيزات منزلية	3789.4	162.1	1179.3
نفقات الصحة	5619.0	240.4	1748.8
نقل ومواصلات	23618.3	1010.4	7350.6
تربية، ثقافة، ترفيه	9022.9	386.0	2808.2
نفقات أخرى	18308.8	783.3	5698.1
المجموع	**207412.8**	**8873.3**	**64551.9**

Source :ONS, **Collections statistique N°45**,op.cit, p 64.

[81] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، الجزائر، ماي 2003، ص:81.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن الأسر الجزائرية خصصت قيمة كبيرة من ميزانيتها للنفقات الغذائية 33908.4 دج، وهي تمثل أعلى قيمة بالنسبة لنفقات الأسر أما أدنى قيمة فتمثلت في نفقات الصحة والتي خصصت لها 1748.8دج. وهذا ما يفسر مجانية الصحة في المستوصفات والمستشفيات، وهي نتيجة لسياسة اجتماعية انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال.

2- النفقات الكلية حسب المنطقتين الحضرية والريفية:

إن التحقيق الذي اجري مكن من تقسيم النفقات حسب صنف السكن إلى نفقات المنطقة الحضرية ونفقات المنطقة الريفية والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 07: توزيع النفقات الكلية حسب صنف السكن

الوحدة: مليون دينار

مجموع النفقات	المنطقة الحضرية	المنطقة الريفية	المستوى الوطني
مواد غذائية	84170.6	24781.0	108951.6
ألبسة	13245.3	3709.0	16954.3
سكن	12142.4	3901.0	16043.4
أثاث	4410.7	694.4	5105.1
تجهيزات منزلية	2765.7	1023.7	3789.4
نفقات الصحة	4345.5	1273.5	5619.0
نقل ومواصلات	18123.8	5494.4	23618.3
تربية، ثقافة، ترفيه	7059.0	1963.9	9022.9
نفقات أخرى	13305.1	5003.6	18308.8
المجموع	**159568.2**	**47844.6**	**207412.8**

Source : ONS , **Collections statistique**, op cit, p 68.

من خلال الجدول رقم 07 نلاحظ أن استهلاك المناطق الحضرية بلغ سنة 1988 ما يقارب 159568.2 مليون دينار أي بنسبة 77% من مجموع النفقات الكلية، أما استهلاك المناطق الريفية فكان خلال نفس السنة ما يقارب 47844.6 مليون دينار أي بنسبة 23% من مجموع النفقات الكلية، كما نلاحظ أن نفقات الاستهلاك في المناطق الحضرية اكبر من نفقات الاستهلاك في المناطق الريفية وذلك في كل مجموعة من النفقات.

ثالثا: تركيبة نفقات الاستهلاك

وتتمثل في مجموعة النفقات الكلية لتحقيق سنة 1988، وذلك من خلال تصريحات الأسر التي تم معها التحقيق.

1- تركيبة نفقات الاستهلاك حسب الـــمجموعات على المستوى الوطني:

تختلف تركيبة نفقات استهلاك الأسر من أسرة إلى أخرى، وذلك من خلال مجموعة من المعايير التي تتحكم فيها حيث أن استهلاك الأسر في المناطق الحضرية يختلف عن استهلاك الأسر في المناطق الريفية.

الجدول رقم 08: نسبة تركيبة نفقات الاستهلاك سنة 1988 على المستوى الوطني حسب المجموعات

مجموعات النفقات	التركيبة (%)
مواد غذائية	%52.5
ألبسة	%8.2
سكن	%7.7
أثاث	%4.3
صحة	%2.7
نقل ومواصلات	%11.4
تربية ثقافة، ترفيه	%4.4
نفقات أخرى	%8.8
المجموع	**%100**

Source : ONS, **Collections statistique**, op cit, p121 .

إذا استندنا إلى قانون انجل واعتبرنا أن تقليص الحجم النسبي للميزانية المخصصة للتغذية. يعبر عن تحسن الدخل، حيث يجب الإقرار بأن الأسر الجزائرية كانت تخصص نسبة 52.5 % لميزانية التغذية، نلاحظ أن النسبة العالية هي للمواد الغذائية مما يعني أن الأسر الجزائرية خصصت أكثر من نصف ميزانيتها للنفقات الغذائية على عكس باقي النفقات، كما أن النفقات المخصصة للمواد الغذائية تحتل مكانة أكبر في نفقات الأسر، كما أن ازدياد النفقات الموجهة للنشاطات الثقافية والترفيهية والتي تعتبر حاجات ثانوية يطرح تحسنا في مستويات معيشة السكان[82].

إن هذا التغير في ترتيب أولوية النفقات والحاجات راجع إلى التغيرات العديدة في بنية استهلاك الأسر وسبب هذه التغيرات يعود إلى:

- زيادة الدخل المتوفر لدى الأسر؛
- التغيرات التي طرأت على العرض في مجال المواد؛
- نمط الحياة والمتغيرات السيوسيولوجية.

[82] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، الجزائر، ماي 2003، ص:83.

2- تركيبة نفقات الأسر حسب صنف السكن:

الجدول رقم 09: نسبة تركيبة نفقات الاستهلاك في المنطقتين الحضرية والريفية حسب المجموعات

الوحدة: %

مجموعات النفقات	المنطقة الحضرية	المنطقة الريفية
مواد غذائية	%52.75	%51.79
ألبسة	%8.30	%7.75
سكن	%7.61	%8.16
أثاث	%4.50	%3.59
صحة	%2.72	%2.66
نقل ومواصلات	%11.36	%11.48
تربية ، ثقافة، ترفيه	%4.42	%4.11
نفقات أخرى	%8.34	%10.46
المجموع	%100	%100

Source : ONS, **Collections statistique**, op cit, p121 .

من خلال الجدول رقم 09 يتبين أن الأسر في المناطق الحضرية توزع نفقاتها الاستهلاكية حسب المجموعات بشكل متفاوت مقارنة مع الأسر في المناطق الريفية، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع المداخيل والنمو السكاني بالنسبة للمناطق الحضرية.

المطلب الثاني: تطور دخل واستهلاك العائلات خلال الفترة (1990-1999)

لقد أحدثت الإصلاحات الاقتصادية وتخلي الدولة عن الدعم الغذائي المعمم انعكاسات سلبية على النمط الوطني للاستهلاك. فبعد التحسن الذي سجلته الحصة الغذائية خلال عشرية الثمانينيات، ركزت الأسر في سياق اقتصاد السوق المفتوح استهلاكها على المنتجات النباتية ذات القيمة التجارية المنخفضة، مما أدى إلى اختلال في الحصة الغذائية والذي وضحه التحقيق الذي أجري سنة 1995 حول الاستهلاك[83].

وتبين النتائج الأولية للتحقيق الذي أجري سنة 2000 لأول مرة أن النفقات الغذائية هي دون 50% من النفقات الإجمالية للاستهلاك، وتم تفسير هذه البنية لتوزيع الاستهلاك على أنها تحسن في استهلاك الأسر ورفاهيتها الغذائية.

بالفعل فقد تجسد جزء هام من القدرة الشرائية بفضل "تحرير الاقتصاد" ووفرة المنتوجات. كما نتج عن الإنعاش الاقتصادي توزيع إضافي للمداخيل، حيث أن كل هذه العوامل أنعشت بشكل كبير استهلاك الأسر.

[83] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الجزائر، ديسمبر 2004، ص:127.

أولا: تطور الدخل المتاح

تميزت هذه الفترة بتدهور القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة، بسبب الارتفاع السريع لمستوى الأسعار عند الاستهلاك، حيث أبرزت تباطؤ في نمو المداخيل لا سيما منها مداخيل الأجراء، مما أدى إلى نمو متباطئ في استهلاك العائلات، حيث سجل مؤشر الاستهلاك ارتفاعا بنسبة 5.1% من سنة 1998 مقارنة بالمعدل السنوي من سنة 1997.

ويعود تطور مؤشر الأسعار الذي يبدو متباطئا إلى الارتفاع الكبير للأسعار المسجل من سنة 1987، وتدهور دخل الأسر المقدر بنسبة 36% خلال العشرية، إلى جانب تراجع الاستهلاك الخاص للفرد الواحد الذي انخفض بنسبة 10% عما كانت عليه منذ عشر سنوات.

لقد سجلت الأجور زيادات متفاوتة خلال هذه الفترة إلا أنها تباطأت خلال الفترة (1993-1997) مما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية لتلك العائلات، ويرجع تدهور القدرة الشرائية إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار الاستهلاك خلال نفس الفترة حيث قدر ارتفاعه بـــ21% سنويا[84].

الشكل رقم 11 : منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح في الفترة (1990–1999)

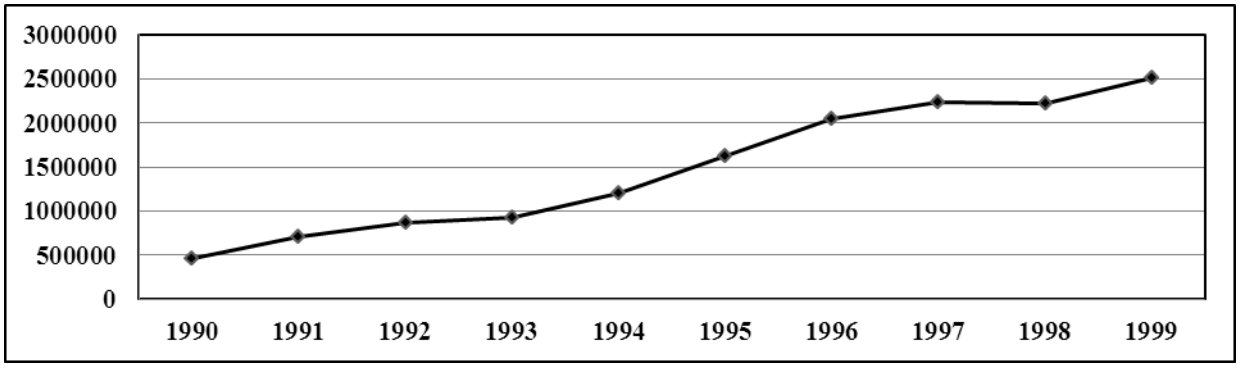

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم **02.**

من خلال الشكل يتضح أن مداخيل العائلات عرفت ارتفاعا بنسب متتالية، فإذا قارنا سنة 1990 (464305.0 مليون دج)، فإننا نجد ان مداخيل العائلات ارتفعت تقريبا بالضعف في سنة 1993 (925857.5 مليون دج)، كما ارتفعت بأربع مرات في سنتي 1996 (2040668.8 مليون دج)، وسنة 1999 بخمس مرات (2515148.5 مليون دج).

ثانيا: تطور مداخيل الأجراء والمستقلين والتحويلات.

تمثل الأجور أهم بنود الإنفاق العام الجاري من جهة، كما تعتبر أهم مصادر الدخل للعاملين بالدولة من جهة أخرى، ومن ثم فان زيادة الأجور بدرجة كبيرة تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بنوعيه الحكومي والعائلي،

[84] CNES, **Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, 1998, p 71.

أي ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للقطاعين الحكومي والعائلي. هذه الإجراءات مكنت الدولة من السيطرة على معدلات التضخم من ناحية وضمان تحقيق فائض اقتصادي يكفي لاستمرار تمويل التنمية والوفاء بالالتزامات الخارجية المترتبة على تراكم الدين الخارجي من ناحية أخرى[85].

لكن هذه الزيادات في الأجور ليست موحدة بالنسبة للمستقلين والأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء، وبالرغم من الإجراءات المتخذة لرفع الدعم المالي الخاص بالمواد الاستهلاكية الأساسية التي استفادت من دعم الميزانية فان القدرة الشرائية للأفراد عرفت انخفاضا في هذه المرحلة مع نمو مداخيل العائلات بسرعة أقل من المستوى العام للأسعار.

وهذا حسب ما يحدده الجدول التالي:

الجدول رقم 10: تطور المداخيل والتحويلات

الوحدة: مليار دج

السنة	مداخيل الأجراء	مداخيل المستقلين	التحويلات
1990	51.0	35.8	22.0
1991	48.4	33.7	19.2
1992	50.1	34.2	21.4
1993	365.9	271.9	167.2
1994	429.2	341.8	186.9
1995	664.7	619.4	247.5
1996	664.7	619.4	247.5
1997	717.6	647.4	295.2
1998*	781.1	723.3	327.5
1999**	820	797	363.5

Source : CNES, **Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel, 1998, p 71.**

المصدر:* المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998**، الجزائر، نوفمبر 1998، ص: 108.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، الجزائر، ماي 2000، ص:110.

أمام تدهور المداخيل عرفت القدرة الشرائية تحسنا ضئيلا، لكن سرعان ما تدهورت مع بداية سنة 1991 بسبب ارتفاع في المستوى العام للأسعار خلال السنتين (1991/1990)، حيث سجل هذا الأخير تطورا يماثل تطور مداخيل العائلات وقدره 29%، 30% على الترتيب الشيء الذي ترتب عنه نموا متباطئا في استهلاك العائلات بلغ 1.6% (مع انخفاض الاستهلاك للفرد بـــ1%) في سنة 1992.

بالإضافة إلى تدهور القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة. وهذا راجع إلى التطور الذي سجله المستوى العام للأسعار في سنة 1992(32%)، أما فيما يخص الفترة (1997/1993) فان الأجور

[85] برحومة عبد الحميد، **محددات الاستثمار وأدوات مراقبتها (إعداد نموذج قياسي للاستثمار بالجزائر للفترة: 1994–2004)**، رسالة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006–2007، ص:38.

قد سجلت زيادات ولكن بصورة متفاوتة. فإذا أخذنا الفترة من سنة 1993 إلى سنة 1997 نلاحظ أن مداخيل الاجراء ارتفعت من 365.9 مليار دج سنة 1993 إلى مقدار 717.61 مليار دج أي بزيادة قدرها 96%، نفس الشيء بالنسبة لمداخيل المستقلين سنة 1996، أما بالنسبة لمبلغ التحويلات العائلية فإن نسبة الارتفاع قدرت بين سنتي 1993 و1997 بـــ 76% أي من 167.2 مليار دج إلى المقدار 295.2 مليار دج.

أما في أواخر سنة 1998 وبداية 1999، فقد عرفت مرتبات الأجراء زيادة قدرها 7.5% بالقيمة الجارية، حيث بلغت 820 مليار دج في سنة 1999، في نفس الوقت الذي سجل فيه مؤشر الأسعار عند الاستهلاك ارتفاعا يقدر بنسبة 5.1%. كما عرفت مرتبات الأجراء العاملين بالقطاع الزراعي تطورا بنسبة 12%، وارتفعت مرتبات الأجراء غير المزارعين وعمال الإدارة بنسبة تقارب 7%.

وبخصوص مداخيل المهن الحرة فإنها قدرت بـــ698 مليار دج بتراجع قدر بـــ9%، وضمن هذه الفئة تحتل المداخيل المتأتية من قطاع الخدمات الصدارة بزيادة قدرها 20%، تليها مداخيل المزارعين المستقلين بزيادة قدرها 11%، وأخيرا مداخيل غير المزارعين بزيادة قدرها 8%.

وعرفت التحويلات المالية تطورا بنسبة 8.5% بينما بلغت مساعدات الضمان الاجتماعي الموجهة للأسر 103 مليار دينار سنة 1998 بزيادة قدرها 16%، أما بخصوص تحويلات الدولة الموجهة لفئات السكان المحرومة فقدر مبلغها بـــ114 مليار دينار في سنة 1998 بزيادة قدرها 8.5%.

إن هذا التطور أدى إلى انتقال المداخيل الإجمالية للأسر من 1479 مليار دينار إلى 1602 مليار دينار بزيادة قدرها 8.3%، وبلغت الاقتطاعات من أجور مداخيل المهن الحرة 187 مليار دينار بزيادة قدرها 9.2%، وفيما يتعلق بالاستهلاك الحقيقي للأسر فبلغ 1478 مليار دينار بالقيمة الثابتة، بزيادة قدرها 3.6% مقارنة بسنة 1997[86].

أما في سنة 1999 فان المدخول المتوفر لدى الأسر عرف تحسنا قدر بـــ9%، حيث انتقل من 1644.1 مليار دج إلى 1792 مليار دج وجاء هذا التحسن في سياق يعرف بارتفاع شامل لأسعار التجزئة بـــ2.6 %، وبالتوازي مع الحركة المتميزة لارتفاع الأسعار فان أجور العمال ارتفعت بـــ5%، حيث انتقلت من 781.1 مليار دج سنة 1998 إلى 820 مليار دج سنة 1999، كما قدر ارتفاع مداخيل المستقلين بـــ10% حيث انتقلت من 723.3 مليار دج في سنة 1998 إلى 797 مليار دج سنة 1999[87].

[86] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998**، مرجع سابق، ص:108.

[87] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، مرجع سابق، ص:110.

ثالثا: تطور الاستهلاك العائلي

تميزت الفترة (1990-1992) بارتفاع سريع لأسعار الاستهلاك وهذا راجع إلى انخفاض إيرادات الدولة، خاصة المتعلقة باستيراد المواد الغذائية مما أدى إلى نمو متباطئ في استهلاك العائلات، كما تدهورت القدرة الشرائية أكثر مما كانت عليه في السنوات السابقة بسبب التطور الذي سجله المستوى العام للأسعار في سنة 1992 (32%).

والشكل البياني التالي يوضح تطور الاستهلاك العائلي:

الشكل رقم 12: منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي في الفترة (1990-1999)

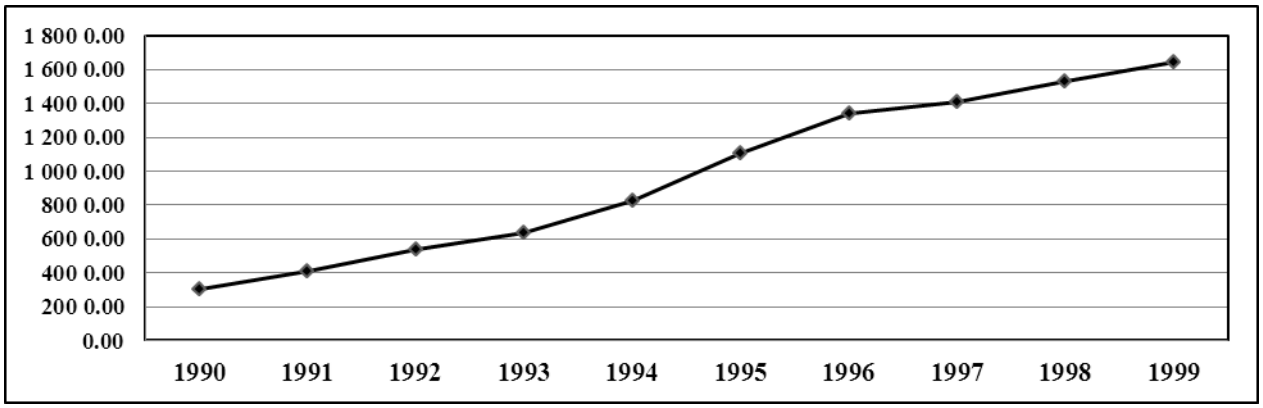

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم **02** .

نلاحظ انخفاض معدل نمو الاستهلاك العائلي في السنوات الأربع الأولى، حيث عرفت الفترة (1993-1998) تحريرا للأسعار فتسارعت وتيرة التضخم لا سيما منذ إلغاء الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الاستهلاكية الأساسية سنة 1993، مما أدى إلى تقلص الطلب على السلع في الأسواق، وكذا تطور المداخيل بوتيرة أقل من وتيرة تطور أسعار الاستهلاك حيث قدر معدل ارتفاع المستوى العام للأسعار بـــ21% خلال الفترة (1993-1997) كل هذه العوامل أدت إلى انخفاض حاد في معدل نمو استهلاك العائلات سنة 1993، ثم استرد عافيته وببطئ بداية من سنة 1994 والى غاية سنة 1999، حيث ارتفع مستوى الاستهلاك أكثر ليصل إلى 1642.33 مليار دج سنة 1999، بعدما كان 305.04 مليار دج سنة 1990.

المطلب الثالث: دراسة تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولا: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك

يعبر السعر اقتصاديا على الثمن الذي يجب أن يدفع مقابل سلعة أو خدمة ما مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة هذه السلعة أو الخدمة بالإضافة إلى هامش الربح الذي يجب أن يتحصل عليه صاحب هذه السلعة أو الخدمة.

تحدد الأسعار تبعا لآلية سوق العرض والطلب في ظل اقتصاديات السوق الحرة أما في الاقتصاديات المخططة فإنها تحدد تبعا للسياسة العامة للدولة حيث أنها المتحكم الأول في السوق.

غير أن تحرير الأسعار كان له الأثر البالغ في تسارع وتيرة التضخم لا سيما منذ التدابير التي اتخذت والمتمثلة في حذف الدعم المالي الموجه لمعظم المواد الأساسية. إن الهدف من تحرير الأسعار هو تقليص الدعم الذي تقدمه الحكومة، حيث أعيد النظر في نظام الأسعار بمقتضى القانون 89-12 الصادر في جويلية 1989، أين قسمت الأسعار إلى قسمين: الأسعار المقننة والأسعار الحرة.

يمتد تطبيق حرية الأسعار إلى جميع المنتوجات التي لم ينص أي قانون على تحديدها وهي تطبق على المنتوجات التي لا تتميز بالخصوصية الأساسية للاقتصاد والعائلات بهدف تمكين ميكانيزمات السوق من تنظيم أسعار السلع والخدمات التي من أجلها يقدم نظام العرض والطلب نتائج ايجابية لصالح الاستثمار والإنتاج والطلب.

لقد أعطى برنامج التعديل الهيكلي أهمية كبيرة لنظام تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في ميكانيزمات السوق لأن تدخلها يؤدي إلى تشويش الأسعار النسبية، أي أن الأسعار تعكس التكاليف الحقيقية للإنتاج، كما أن تدخل الدولة يكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد والتوزيع العادل للدخل الوطني.

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك الوسيلة الأساسية لقياس التضخم نظرا لانعكاساته على العائلات، حيث يضم ثمانية مجموعات من بنود الإنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات للفرد، يحسب هذا المؤشر سنويا من طرف الديوان الوطني للإحصائيات ويتكون من 260 سلعة وخدمة، والذي تم اعتماده على أساس الإحصاء الوطني حول استهلاك العائلات الجزائرية سنة 1988.

تعتمد الأوزان على نتائج التحقيقات الميدانية التي يجريها الديوان الوطني للإحصائيات مع الأسر على المستوى الوطني، وبسنة مرجعية هي 1989 يحسب هذا المؤشر وفقا لقانون لاسبير *Laspeyeres* أي المتوسط الحسابي المرجح للمؤشرات الأولية[88]:

[88] ONS, **Indices des prix à la consommation , collections statistique**, N° 113, Alger, 2004, p p 2- 4.

$$CPI_{(m/89)} = \sum_i (W_i / \sum_i W_i) \left(P_i^m / P_i^{89}\right)$$

حيث:

P_i^m : السعر المتوسط الجاري للسلعة *i* في الشهر *m*.

W_i: وزن السلعة *i*.

P_i^{89} : سعر الأساس في سنة 1989 للسلعة *i*.

يعكس الرقم القياسي لأسعار المستهلكين التغيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية، ويتعلق الأمر بذلك المقياس أو المؤشر الذي يقيم متوسط التغير الذي يحدث في الأسعار، إلا انه لا يفسر تغيرات المعيشة أو ميزانية الاستهلاك للأسر[89].

نظرا للوزن الذي تشكله المواد الغذائية من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية السكان، فان العوامل المؤثرة في أسعار هذه المواد تطغى على التغيرات التي تطرأ على مؤشر أسعار الاستهلاك، إذ أنه في السنوات الأخيرة طبقت العديد من البلدان مقاييس لتضخم مرجعي من خلال إظهار الاتجاهات العامة الدائمة في التضخم بواسطة حذف تذبذبات السعر المؤقتة من المؤشر.

ومن خلال ما سبق فانه يجب أن يسترجع السوق مكانته في تحديد الأسعار ومن ثم رفع الدعم عنها، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990- 1999).

الجدول رقم 11: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار الاستهلاك	120.2	150.8	197.5	240.2	316.3	406.2	488.8	518.4	550.7	562.2
التغير (%)	17.5	25.45	30.96	21.62	31.68	28.42	20.33	6.05	6.23	2.08

Source: www.ons.dz/ipc012007. htm, consulté le: 10/01/2011

والشكل التالي يوضح تطور مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل رقم 13: منحنى بياني يمثل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة (1990-1999)

[89] Bali Hamid, **Inflation et mal-développement en Algérie,** OPU, Alger, 1993, p 111.

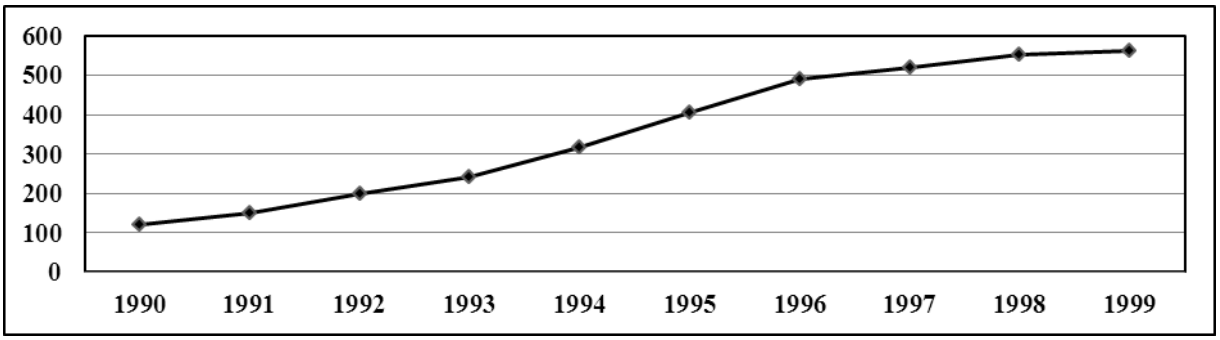

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **11** .

يتضح من الشكل رقم 13، الارتفاع المستمر لأسعار الاستهلاك في الجزائر. وما يفسر هذا الارتفاع هو مجموعة التعديلات التي ميزت هذه الفترة أهمها:

- بداية التوجه إلى نظام جديد هو نظام السوق المفتوح على جميع الاحتمالات من خلال تغير البنية الاقتصادية التي كانت مبنية على اقتصاد مخطط يهدف إلى الوصول لتحقيق الأطر المسطرة من خلال المخططات الاقتصادية.
- تخلي الدولة تدريجيا عن دورها في تدعيم المواد الاستهلاكية (قانون الأسعار الجديد).
- الارتفاع الكبير في أسعار السلع خاصة السلع الغذائية.

إن هذه الفترة عرفت ارتفاعات مهمة في الأسعار، الارتفاع الأول امتد من سنة 1990 إلى سنة 1991(25% و32% من الزيادة السنوية على التوالي)، والارتفاع الثاني شمل سنتي 1994 وسنة 1995 (25% و30% من الزيادة السنوية على التوالي)، ومنذ سنة 1996 صار ارتفاع مؤشر الأسعار أقل بكثير مما كان عليه 19.7% في 1996 و5.7% في سنة 1997، حيث إن هذا التطور لا يوافق سوى جزئيا تطور مؤشر أسعار المواد الغذائية.

إن ارتفاع مؤشر الأسعار كان كبيرا منذ سنة 1990 (23%) وازداد أكثر خلال سنتي 1992 و1993 (25%) ليبلغ أعلى مستوياته في 1994 بـــ41.3% وظل الارتفاع كبيرا جدا حتى سنة 1995 (31%) ولم يضعف هذا الارتفاع إلا في السنوات الموالية (19.7% في 1996 و5.7% في 1997).

نستنتج مما سبق أن السنتين 1994 و1995 عرفت ارتفاعات كبيرة لمؤشر أسعار الاستهلاك، ويرجع سبب هذا الارتفاع خلال هذه الفترة إلى سنوات تطبيق برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، أما في السنتين 1996 و1997 عرف مؤشر أسعار الاستهلاك تراجعا بسيطا.

أما في سنة 1998 فسجل مؤشر الأسعار عند الاستهلاك نسبة 5.1%، مقارنة بالمعدل السنوي لسنة 1997، ويعود تطور مؤشر الأسعار الذي يبدو متباطئا، إلى الارتفاع الكبير للأسعار المسجل منذ سنة 1987،

وتدهور دخل الأسر المقدر بنسبة 36% خلال العشرية، إلى جانب تراجع الاستهلاك الخاص للفرد الواحد الذي انخفض بنسبة 10% عما كان عليه منذ عشر سنوات[90].

وحسب معطيات المصالح التابعة لمندوب التخطيط، بلغ استهلاك الأسر بالأسعار الجارية حوالي 1700 مليار دينار أي بزيادة قدرها 2.7%، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع الأسعار بـــ 0.5%، غير أن تراجع الأسعار من 5% سنة 1998 إلى 2.6% سنة 1999 ثم إلى 0.34% سنة 2000 قد نتج عنه تحسن في استهلاك الفرد.

إن مؤشر أسعار الاستهلاك قد سجل تغيرا وسطيا سنويا قدر بـــ 19.03% ، ويعكس هذا المعدل ظاهرة الارتفاع المستمر في الأسعار خلال الفترة المذكورة.

إلا أن تطور الأسعار يحجب عملية تكييف الاستهلاك حسب القدرة الشرائية للأسر مما ترتب عنه التخلي عن بعض المواد الاستهلاكية، هذا ما جعل قيمة مؤشر التضخم نسبية، وبالفعل وعند تدهور القدرة الشرائية فإن الأسر تكيف دخلها النقدي مع الحاجات الأساسية مثل: التغذية والألبسة على الخصوص[91].

ثانيا: تطور معدلات التضخم

تعتبر ظاهرة التضخم من أهم المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها الدول وذلك من خلال انعكاساتها على الأفراد والمؤسسات والدول، وبالرغم من أن لهذه الظاهرة مظهرا واحدا يتمثل في الارتفاع العام والمستمر في الأسعار، إلا أن أسبابها كثيرة تختلف من بلد لآخر ومن ظرف لآخر، إن تذبذب معدلات التضخم خلال فترة الدراسة ناتج عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات العديدة للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى.

إن أفراد المجتمع يوزعون دخولهم النقدية بين الاستهلاك والادخار الذي يلجئون إليه في فترات معينة مثل تعرضهم لطارئ ما أو محاولة الاستثمار في مشروع ما، وذلك من أجل تحسين ظروفهم المعيشية، لكن أيضا قد يلجأ الأفراد لهذه المدخرات في فترات ارتفاع الأسعار أي عندما يرتفع معدل التضخم.

والجدول التالي يظهر تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة.

الجدول رقم 12: تطور معدل التضخم خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة:%

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل التضخم	17.87	25.89	31.67	20.54	29.05	29.8	18.69	5.73	4.95	2.64

[90] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998**، مرجع سابق، ص:109.

[91] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الجزائر، نوفمبر 2001، ص:59.

Source: CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie, Rapport** 26ème **session plèniere**, Algérie, mai 2005, pp 140-143.

و يمكن إيضاح مختلف التطورات التي مرت بها معدلات التضخم من خلال المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 14: **منحنى بياني يمثل تطور معدل التضخم في الفترة (1990-1999)**

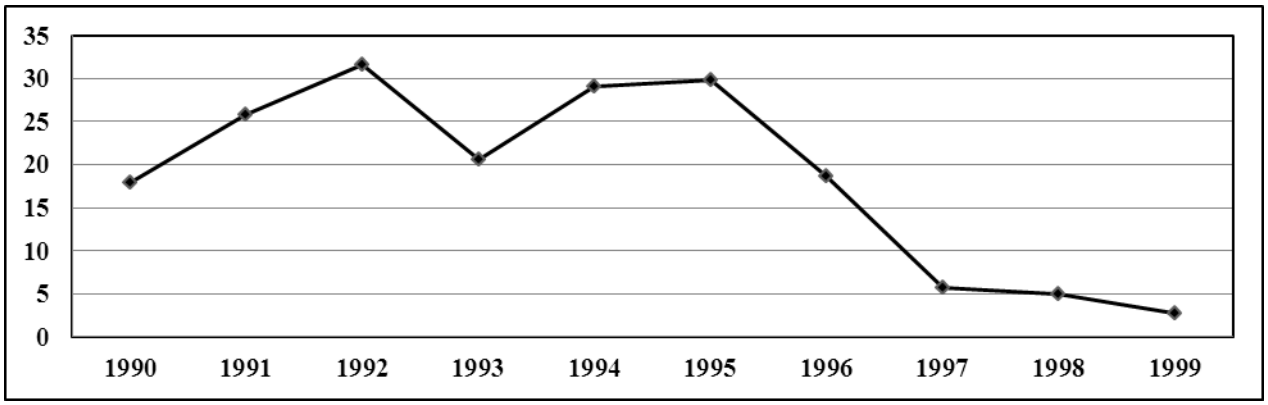

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **12** .

من خلال الشكل يتضح أن معدل التضخم عرف عدة مراحل يمكن ذكرها كما يلي:

الفترة (1990-1992): خلال هذه الفترة عرف معدل التضخم ارتفاعا متواصلا، حيث بلغ سنة 1992 معدل 31.67% ويرجع سبب ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها:

- تخفيض قيمة الدينار في جوان 1991 حيث وصل معدل انخفاضه إلى 18.47% لينخفض من جديد إلى 22.4% في سبتمبر 1991.
- حركة تحرير الأسعار وإلغاء الدعم العام على السلع، الأمر الذي أدى إلى وصول معدلات التضخم إلى مستوياتها الحقيقية.
- تطبيق سياسة نقدية توسعية حيث خصص الجزء الأساسي من الكتلة النقدية لتمويل النشاط الاقتصادي وعجوزات الميزانية الضخمة.
- ارتفاع إجمالي الأجور بنسبة 35% سنة 1992 مقابل 29% سنة 1991[92].

أما في سنة 1993 فقد انخفض فيها معدل التضخم إلى 20.5%، وترجع هذه النتائج إلى الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية، حيث انخفضت وتيرة التوسع النقدي من 24% إلى 21.62% بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.

الفترة (1994-1995): ظهر الارتفاع في معدلات التضخم من جديد، حيث بلغ 29.8% سنة 1995 ويرجع ذلك بالخصوص إلى:

- الركود الذي ميز مستويات العرض الكلي.

[92] المجلس الوطني للتخطيط، **المخطط الوطني لسنة 1993**: **وثيقة تلخيصية**، جانفي1993، الجزائر، ص13.

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.71%.
- ضغوط خدمة المديونية.
- ارتفاع أسعار البترول بشكل كبير سنة 1994.
- زيادة التكاليف وتدهور الإنتاج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية.
- ارتفاع وتيرة الطلب الكلي.

الفترة (1996-1999): شهدت معدلات التضخم خلال هذه الفترة انخفاضا متواصلا، وهذا ما يدل على الجهود المتواصلة والتي تهدف إلى الحد من الضغوط التضخمية ونجاح هذه الجهود بداية من سنة 1996، حيث بلغ معدل التضخم 18.7% وهذا راجع إلى:

- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة.
- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة.

إن هذه الجهود المبذولة أدت إلى تراجع معدل التضخم ليصل إلى 2.6% سنة 1999.

1- أثر التضخم على الاستهلاك العائلي:

بالنسبة لأثر التضخم على الاستهلاك العائلي، يلاحظ على العموم أن مؤشر الاستهلاك بالأسعار الجارية يرتفع خلال فترات التضخم، لكن مؤشر الاستهلاك الحقيقي الفردي ينخفض، وهذا ما نلاحظه من خلال تحليل أثر التضخم على الاستهلاك في الفترة (1990-1999).

الجدول رقم 13: أثر التضخم على استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنـــــــــــــة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
مؤشر الاستهـــــلاك بالأسعار الجاريـــــة	117.8	146.7	197.1	235.8	296.0	382.4	460.6	476.0	507.8	543.8
%معدل التغيـــــر	17.8	24.55	34.3	19.6	25.5	29.2	20.4	3.3	6.7	7.0
مؤشر الاستهـــــلاك بالأسعار الثابتـــــة	98.0	97.3	99.8	95.4	93.66	94.1	94.2	91.8	92.2	96.7
%معدل التغيـــــر	2.0-	0.7-	2.6	4.4-	1.9-	0.5	0.1	2.5-	0.4	4.9
مؤشر الاستهلاك الحقيقي لكل ساكـــــــن	95.6	92.4	86.4	86.4	83.1	82.0	80.4	76.9	75.8	78.3
%معدل التغـــــير	4.4-	3.1-	0.2-	6.5-	3.8-	1.3-	1.9	4.3-	1.4-	3.3-

المصدر: **الديوان** الوطني للإحصائيات، 1995.2000

الشكل رقم 15: تطور مؤشرات استهلاك العائلات في الجزائر

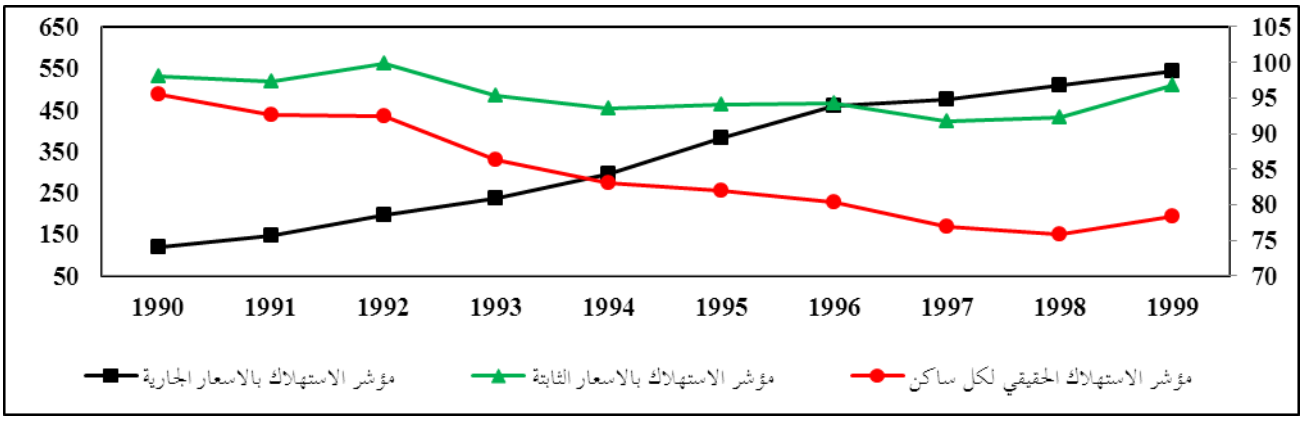

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **13**.

يتضح من خلال الشكل أن مؤشرات الاستهلاك بالأسعار الجارية تضاعف بأكثر من مرتين ونصف في الفترة (1990-1994)، ولكن بالتركيز على المؤشرات ذات القيم الحقيقية ونصيب الفرد من مستوى الاستهلاك الحقيقي. يلاحظ أن هذه الأخيرة عرفت تدهورا خاصة في الفترة (1995-1999)، ويرجع السبب في هذا الانخفاض إلى تحرير الأسعار، وكذا رفع الدعم عن أسعار السلع والخدمات.

على الرغم من التحسن التدريجي الذي حدث في السنوات القليلة الماضية، إلا أن العائلات الجزائرية لم تسترجع مستواها الحقيقي للاستهلاك الذي حققته في بداية التسعينات.

يمكن القول أن مؤشر الاستهلاك الحقيقي الفردي متفاوت حسب الطبقات الاجتماعية، فهناك طبقات تميزت بارتفاع هذا المؤشر، في حين تميزت الأخرى (الطبقات الفقيرة والمتوسطة) بانخفاض ملموس في مؤشر الاستهلاك الحقيقي[93].

2- أثر التضخم على الادخار:

يؤدي نقص السلع الاستهلاكية إلى ظهور موجات تضخمية وهذا ما ميز الاقتصاد الجزائري خلال العقد الأخير من القرن الماضي، حيث يترتب على التضخم انخفاض في حجم الادخار على مستوى الاقتصاد، مما يؤدي إلى اتجاه الكثير من الأسر إلى شراء السلع بكميات تفوق احتياجاتهم اليومية بغرض تخزينها.

يعتبر التضخم عاملا هاما من العوامل التي تؤثر على الادخار، ويتبين ذلك في الحالتين التاليتين[94]:

[93] BALI.Hamid, **Op-cit**, p p 204-206

- الحالة الأولى: إذا كان التغير بالارتفاع أو الانخفاض في التضخم يصاحبه كذلك انخفاض أو ارتفاع متناسب في الدخل المتاح، في هذه الحالة يرى المدخرون أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة، وبالتالي يفضلون المحافظة على نفس مستوى الادخار.
- الحالة الثانية: وهي الحالة التي تكون فيها التغيرات في التضخم يصاحبها تغيرات غير متناسبة في الدخل المتاح، ومنه فان هذه الوضعية سيكون لها الأثر المباشر على سلوك المدخرين لان ارتفاع الأسعار أو انخفاضها دون أن يكون في المقابل تغير متناسب مع الدخل سيؤدي بالأفراد إلى الانتقال إلى مستويات أعلى أو أدنى (على التوالي)، وهذا على حساب دالة الاستهلاك وهو ما سيؤثر على الادخار.

3- أثر التضخم على الاستثمار:

إن ظاهرة الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية من العوامل التي تؤثر سلبا على الدخل الحقيقي للفرد مما ينعكس على قدرته الشرائية، وبالتالي فإن مساهمته في الادخار تقل نظرا لاستحواذ الاستهلاك على الجزء الكبير من الدخل. كما أن الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار أو كما يطلق عليه بظاهرة التضخم يؤدي إلى التقليص من حجم الأموال المودعة في البنوك لاستعمالها في المضاربة في الأراضي والعقارات وغيرها كما هو الشأن بالنسبة لدول العالم الثالث. هذه الأموال من شانها تمويل عمليات استهلاكية بشكل مفرط بدلا من تعبئتها لتمويل استثمارات إنتاجية تخدم الاقتصاد والتنمية. وترجع التغيرات في المستوى العام للأسعار إلى عدة عوامل من أهمها عرض النقود وسرعة تداول العملة والتغيرات في حجم الإنتاج على مستوى الاقتصاد والتغيرات في أسعار الاستيراد وتكاليف عوامل الإنتاج المستخدمة...الخ.

إن ظاهرة التضخم تصعب مهمة المستثمرين في تقييم مشروعاتهم نظرا لتقلبات الأسعار. كما أن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد من تدهور قيمة العملة المحلية، مما يسبب في زيادة تكاليف المشاريع الاستثمارية فتتحول أنظار المستثمرين إلى قطاعات الربح السريع والتي لا تتأثر كثيرا بالتضخم كالتجارة مثلا[95].

إلى جانب التضخم هناك عامل آخر يؤثر على الاستهلاك والادخار والذي يتمثل في معدل الفائدة، فنجد أن أسعار الفائدة الحقيقية قد تم تحريرها مع تراجع معدلات التضخم وأصبحت تأخذ قيما موجبة منذ سنة 1997، بينما قبل ذلك كانت معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، إضافة إلى التسيير المركزي للأسعار خلال مدة طويلة لم يساعد على تحريك وزيادة الادخار.

---

[94] جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (VAR)**، (1970-2004) ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص:57.

[95] برحومة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص:82-83.

ثالثا: أسعار الفائدة

يعتبر سعر الفائدة أداة الربط بين القطاع المالي والنقدي من جهة والقطاع الفعلي من جهة أخرى حسب التحليل الكيتزي، كما يمثل تكلفة رأس المال المستثمر وسعر خصم التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع. لقد واكب تحرير أسعار الفائدة في الجزائر مسار الإصلاحات الهيكلية منذ انطلاقها، حيث تم تحرير أسعار الفائدة على ودائع البنوك التجارية في ماي 1990، أما أسعار الفائدة على القروض البنكية فقد ظلت خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، ونتيجة لذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبين من حيث القيمة الحقيقية خلال سنتي 1993 و1994 لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن توخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في سنتي 1992و1993. لقد اتخذت الحكومة الجزائرية خطوة هامة بموجب برنامج الإصلاحات الاقتصادية سنة 1994 عندما أزيل الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية، ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسب الفائدة على الإيداع ونسب الفائدة على الإقراض وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر 1995.

الجدول رقم 14: تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (1990-1999)

الوحدة: %

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
أسعار الفائدة	16.88	17.5	17.5	17.5	19.63	18	16.33	14	9.25	8.5

Source : ONS

الشكل رقم 16: منحنى بياني يمثل تطور أسعار الفائدة في الفترة (1990-1999)

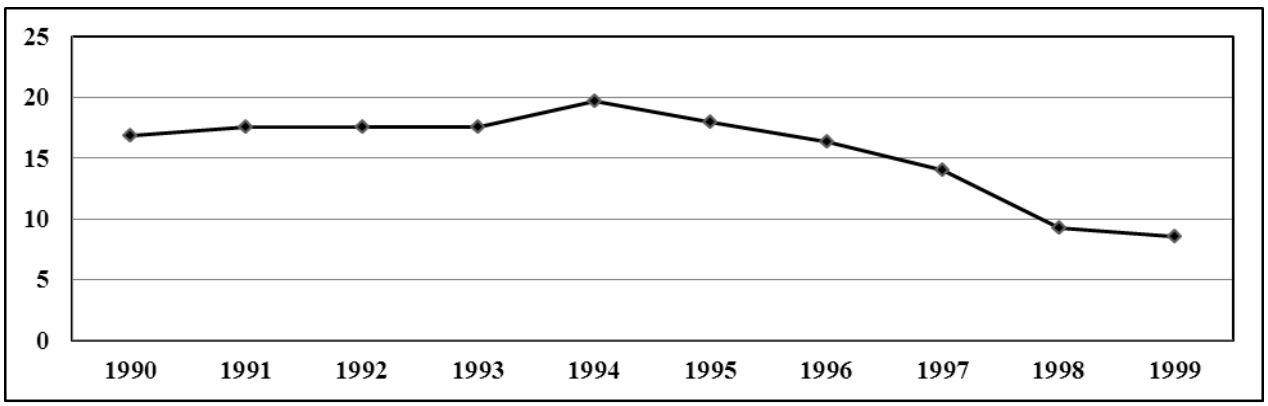

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **14.**

لقد عرفت أسعار الفائدة انخفاضا معتبرا خلال السداسي الثاني من سنة 1997، حيث بلغت مستوى يتراوح بين 10% و 12.5%. وانخفضت نسبة إعادة الحسم على مستوى بنك الجزائر من 13% في نهاية ديسمبر 1996 إلى 11% في نهاية ديسمبر 1997، مما أدى إلى انخفاض محسوس في معدل سعر الفائدة حسب المبالغ التي خضعت للتفاوض على مستوى السوق المشتركة بين البنوك التي انخفض فيها سعر الفائدة من 18% في نهاية جوان 1997 إلى 11.8% في نهاية ديسمبر 1997، ويعتبر هذا التحسن أيضا نتيجة لانخفاض نسبة التضخم[96].

المبحث الثالث: تطور استهلاك العائلات الجزائرية خلال الفترة (2000- 2009)

عرفت هذه الفترة ارتفاعا في أسعار المحروقات وذلك ابتداء من سنة 2000، والتي نتج عنها نوع من الراحة المالية تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي عن طريق تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى، كل هذه العوامل أدت بدورها إلى تحسن مستويات الاستهلاك.

المطلب الأول: نفقات استهلاك الأسر حسب مسح سنة 2000

جرى التحقيق الخاص لنفقات إستهلاك الأسر سنة 2000[97]، وهو آخر مسح أجري بالجزائر حتى الآن حيث اعتمد في تحليل نتائجه على تحليل سلوك الإنفاق الاستهلاكي للأسر الجزائرية.

لقد أنجز هذا المسح من طرف الديوان الوطني للإحصائيات (*ONS*)، وذلك من شهر مارس 2000 وحتى غاية أفريل 2001 بحيث ضم 12150 أسرة عادية جزائرية موزعة على التراب الوطني والممثلة لمجموع الأسر الجزائرية ويدخل هذا المسح ضمن المسوح الدورية المقامة كل عشر سنوات.

وحسب نتائج التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995 حول مستويات معيشة الأسر أوردت أن معدل النفقة السنوية للفرد الواحد بلغ 35260 دينار، ومقارنة بهذه المعطيات تحسن مستوى استهلاك الأسر خلال سنة 2000 بالقيمة الحقيقية بنسبة 4.3%.

وفي سنة 1988 قدرت نفقات الأسر بـــ270 مليار دينار أي ما يعادل نفقة قدرها 8870 دينار للفرد الواحد. وعلى مدار 12 سنة فإن معدل النفقات للفرد الواحد وبالقيمة الجارية تضاعف 5.6 مرات، أما بالقيمة الحقيقية فان مستوى الاستهلاك قدر بقيمة 8589 دينار للفرد الواحد.

---

[96] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998**، مرجع سابق، ص:36.

[97] ONS, **Les dépenses des ménages en 2000 à travers les résultats provisoires de l'enquete de consommation**, données statistiques N° 352, Octobre 2002 .

إن نتائج التحقيق حول نفقات الاستهلاك الذي اجري سنة 2000، تترجم تراجع الاستهلاك بنسبة 4% مقارنة بسنة 1988 بمعدل انخفاض سنوي قدره0.27% [98] .

أولا: بنية استهلاك الأسر

تطورت بنية الاستهلاك في الفترة الممتدة بين 1988 و2000 ويبين هذا التطور تغيرا في ترتيب أولوية الحاجات، كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 15: تطور ترتيب نفقات الأسر في الفترة الممتدة بين 1988 و2000

الوحدة: %

1988	2000
التغذية: 52.5%	التغذية: 44.6%
النقل:11.4%	السكن:13.60%
نفقات أخرى:8.8%	نفقات أخرى:10.40%
الألبسة:8.2%	النقل: 9.40%
السكن:7.7%	الألبسة: 8.6%
الأثاث: 4.7%	الصحة: 6.30%
التربية والثقافة والترفيه: 4.4%	التربية والثقافة والترفيه:3.90%
الصحة: 2.1%	الأثاث: 3.40%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، مرجع سابق، ص:81.

إن تفسيرات هذه التغيرات عديدة نذكر منها[99]:

- زيادة الدخل المتوفر لدى الأسر؛
- التغيرات التي طرأت على العرض في مجال المواد؛
- نمط الحياة والمتغيرات السوسيولوجية.

تبين هذه البنية الجديدة أن الحصة المتعلقة بالنفقات المخصصة للسكن تحتل مكانة أكبر من نفقات الأسر وسيتم التركيز أيضا على الحصة المرتبطة بالنفقات الموجهة لمجموعة التربية والثقافة والترفيه.

إن ازدياد النفقات باتجاه النشاطات الثقافية والترفيهية التي تعتبر حاجات ثانوية يطرح تحسنا في مستويات معيشة السكان، غير أنه في الفترة الممتدة بين 1988 و2000 انخفضت حصتهم حيث انتقلت من 4.4% الى 3.9% أمام حاجات كان من المفروض أن تزداد بالنظر إلى هرم سن السكان.

[98] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، الجزائر، ماي 2003، ص:81 .

[99] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، مرجع سابق، ص:81 .

الجدول رقم 16: المقارنة بين النفقات الكلية الاستهلاكية للأسر

	1988		2000	
	القيمة 10^9 دج	النسبة المئوية (%)	القيمة 10^9 دج	النسبة المئوية (%)
المجموع	207.4	% 100.0	1531.4	%100.0
المنطقة الحضرية	109.2	%52.6	995.6	%65
المنطقة الريفية	98.2	%47.4	535.8	%35

Source :ONS, **données statistique**, op cit, N° 352.

من خلال الجدول يتبين أن النفقات الخاصة بالأسر ارتفع بشكل عام سنة 2000 مقارنة بسنة 1988، وهذا الارتفاع يمس بالأخص المناطق الحضرية وذلك نتيجة لارتفاع عدد السكان فيها.

الجدول رقم 17: النفقات الاستهلاكية للأسر سنة 2000 حسب المنطقة الجغرافية

المنطقة / السنة	2000
الحضرية	995.6
الريفية	535.8
الكل	1531.4

Source :ONS, **données statistique**, op cit, N° 352.

يوضح الجدول رقم 17 النفقات الاستهلاكية للأسر سنة 2000 في كل من المنطقتين الحضرية والريفية، حيث نجد أن ما قيمته 1531.4 مليار دينار أنفقت سنة 2000 حسب مجموع الأسر الجزائرية.

من خلال الجدول يتبين أن النفقات الاستهلاكية في المنطقة الحضرية بلغت ما قيمته 995.6 مليار دينار، وهي قيمة كبيرة مقارنة بالمنطقة الريفية والتي بلغت فيها النفقات الاستهلاكية 535.8 مليار دينار.

الجدول رقم 18: نسبة النفقات الاستهلاكية حسب المجموعات سنة 2000 حسب المنطقة الجغرافية

الوحدة:%

مجموعات النفقات	المنطقة الحضرية	المنطقة الريفية
المواد غذائية	45.1	43.7
الملابس	8.90	8.20
السكن	13.10	14.40
الأثاث وتجهيزات منزلية	3.40	3.40
الصحة	6.40	6.00
النقل والمواصلات	9.50	9.20
تربية، ثقافة، ترفيه	3.90	3.70
نفقات أخرى	9.80	11.40
المجموع	%100	%100

Source: ONS, **données statistique**, op cit, N° 352.

بعض نتائج التحقيق حول استهلاك الأسر لسنة 2000:

- تحسن النفقات للفرد الواحد بنسبة 4.3% بالقيمة الحقيقية مقارنة بسنة 1995، وذلك على الرغم من تسجيل تراجع بالقيمة الحقيقية بنسبة 4% مقارنة بسنة 1988.

- تغير بنية الاستهلاك لصالح ترتيب جديد للحاجيات وتقلص حصة النفقات الغذائية.
- إن هذه النتائج تعزز النتائج التي توصل إليها التحقيق الذي أجراه البنك الدولي والمنظمة العالمية للصحة حول مستويات المعيشة سنة 1995[100].

كما أن من بين النتائج الأولية والجزئية لهذا التحقيق كانت حول مستويات معيشة الأسر، حيث أن نتائج التحقيق حول مستويات معيشة الأسر الذي قام به الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1995، أظهرت أن معدل النفقات السنوية للفرد الواحد تقدر بـــ 35260 دج.

تظهر النتائج الأولى للتحقيق حول الاستهلاك لسنة 2000 أن معدل النفقات للفرد الواحد تقدر بـــ 39067دج أي 27689 دج بالقيمة الثابتة لسنة 1995 وانخفاضا حقيقيا قدره 22%.

إن المستوى الإجمالي للنفقات يكون قد انخفض وهذا ما يعكس تقليصا في الاستهلاك. وقد يعود هذا التقليص إلى انخفاض الأجور والى ترشيد النفقات لصالح إعادة تنظيم الاستهلاك[101].

وفعلا فان توزيع النفقات قد تطور لصالح السكن بين 1995و2000 مثلما يشير إليه الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تصنيف حصص ميزانية الأسر بين 1995 و2000

1995	2000
1- التغذية	1- التغذية
2- الألبسة	2- السكن
3- النقل	3- الألبسة
4- الصحة	4- النقل
5- السكن	5- الصحة

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، مرجع سابق، ص:158.

يكشف هذا التغير في سلوك الأسر بأن انشغالهم الأساسي بعد التغذية هو السكن. كما أن النفقات المترتبة عنه والتي كانت تمثل 3.65% من إجمالي النفقات في سنة 1995، بلغت 10% في سنة 2000.

ومن جهة أخرى تمثل نفقات التغذية 53% من إجمالي النفقات في سنة 2000 أي أن مستوى سنة 1988 تقريبا يقدر بـــ 52.5% مقابل 58.46% في سنة 1995.

المطلب الثاني: تطور دخل واستهلاك العائلات خلال الفترة (2000-2009)

أولا: تطور الدخل المتاح

[100] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، مرجع سابق، ص: 80.

[101] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، مرجع سابق، ص:158.

حسب الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات فان مداخيل العائلات الجزائرية قد عرفت تطورات تدريجية وذلك خلال الفترة (2000-2009)، وفي هذا الإطار فقد رافق تلك الزيادات في مداخيل العائلات في الجزائر زيادات مماثلة ومعتبرة في الاستهلاك العائلي.

الشكل رقم 17: منحنى بياني يمثل تطور الدخل المتاح في الفترة (2000- 2009)

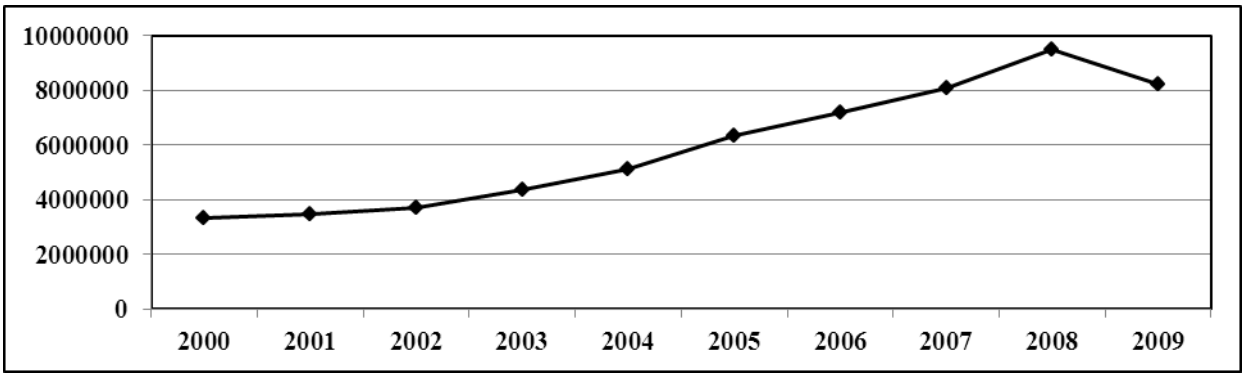

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم **02 .**

من الشكل رقم 17 نلاحظ أن هذه الفترة عرفت ارتفاعا بوتيرة مستمرة لدخل الأسر، حيث نجد أن قيم الدخل المتاح تختلف من سنة إلى أخرى، حيث عرفت هذه القيم تزايدا مستمرا، إذ بلغ الدخل المتاح سنة 2000، 3340686.30 مليون دج، مقارنة بسنة 1990 حيث قدر بـــ 464305.0 مليون دج.

لقد شهد الدخل المتاح نموا مستمرا امتد من سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 ثم عرف انخفاضا سنة 2009 قدر بـــ 1254471.5 مليون دج.

ثانيا: تطور مداخيل الأجراء والمستقلين والتحويلات

يبين تطور بنية الدخل الإجمالي للأسر منذ سنة 1998، أن حصة التحويلات تشغل مكانة تزداد أهمية على حساب مداخيل الأجور. وبالفعل فقد انتقلت مداخيل التحويلات من 344.2 مليار دج سنة 1988 إلى 546 مليار دج سنة 2002، وانتقلت حصتها في المداخيل الإجمالية للأسر من 18% سنة 1998 إلى 21% سنة 2002، أما حصة الأجور فقد انخفضت وانتقلت من 43% سنة 1998 إلى 40% سنة 2002. كما استقرت حصة مداخيل المهن الحرة في حدود 39% كما يبين ذلك الجدول رقم 20 [102].

الجدول رقم 20: تطور مداخيل الأسر

[102] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، مرجع سابق، ص:143.

الوحدة: %

التعيين	1995	1998	1999	2000	2001	2002
مرتبات الأجراء	%43.4	%42.6	%41	%40.9	%40.4	%39.9
مداخيل المستقلين	%37.3	%39.5	%39.8	%39.7	%39.5	%38.9
التحويلات	%19.4	%17.8	%19.2	%19.4	%20.1	%21.1
المداخيل الإجمالية للأسر	100	100	100	100	100	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، مرجع سابق، ص:143.

ويبين هذا الاتجاه انه منذ نهاية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي ارتفعت مداخيل التضامن بوتيرة تفوق مداخيل العمل كما تفوق مداخيل رأس المال. وبالفعل فقد بلغ معدل الوتيرة السنوية لزيادة التحويلات خلال الفترة الممتدة من سنة 1998 إلى 2002 بنسبة 13.2%، في حين أن وتيرة زيادة الأجور ورأس المال بلغت على التوالي نسبة 7.4% و9.6%.

الجدول رقم 21: تطور المداخيل والتحويلات

الوحدة: %

	1998	1999	2000	2001	2002	2004
مداخيل الأجراء	%8.3	%5.0	%5.5	%10.5	%7.6	%37.2
مداخيل المستقلين	%13.7	%9.9	%5.6	%11.7	%7.2	%39.2
التحويلات	%11.5	%17.2	%6.3	%16.6	%14.6	%23.6

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، مرجع سابق، ص:143.

في مرحلة النمو الاقتصادي ارتفع دخل الأسر بوتيرة تقل عن الوتيرة المسجلة سنة 2003، غير أن الدخل المتوفر لدى الأسر قدر سنة 2004 حسب عمليات التقويم الأولى 2955 مليار دينار بزيادة قدرها 4%، وفيما يخص دخل الأسر تمثل كتلة الأجور نسبة 37.2% وأجور المستقلين 39.2% والتحويلات 23.6%[103].

غير أن هذا التوزيع للدخل يخفي فوارق في توزيع كتلة الأجور وكذا كتلة المستقلين، ولا يستفيد الأجراء الفلاحيون سوى من نسبة 4.2% من الأجور، ويتحصل أجراء القطاعات غير الفلاحية على نسبة 47%، ويتقاضى مستخدمو الوظيف العمومي نسبة 48.4%.

وبالنسبة لتوزيع مداخيل المستقلين يستفيد المستقلون غير الفلاحيين من نسبة 58.1% والمستقلون الفلاحيون من 38.1% والمستقلون في الشؤون العقارية من 3.8%.

وتعتبر كتلة الأجور التي تدفع في القطاع الفلاحي أضعف كتلة على غرار معدل الأجر ويرتبط ذلك بنمط العمل السائد.

[103] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، مرجع سابق، ص:125.

إن الأجور التي يوزعها الوظيف العمومي والتي تعادل نسبة 39% تطغى على الأجور التي يوزعها القطاع الفلاحي وغير الفلاحي. وتفسر أهمية هذه النسبة أيضا بكون الوظيف العمومي هو ثاني هيئة مستخدمة في البلاد حيث يشغل 1.5 مليون موظف.

ثالثا: تطور الاستهلاك العائلي

إن النتائج الأولية المستخرجة من التحقيق الذي أنجزه الديوان الوطني للإحصائيات سنة 2000 حول استهلاك الأسر تشير إلى بروز ظاهرة تركيز الثروات وانتشار الفقر، حيث تمتلك نسبة 25% من الأسر الأكثر فقرا 7.5% من ميزانية الاستهلاك، في حين أن حصة 25% من الأسر الأكثر ثراء تبلغ 53%، ولا تبقى إلا حصة 39.5% من ميزانية الاستهلاك لباقي الأسر التي تمثل نسبة 50% من السكان[104].

ولقد انتقل الاستهلاك من 1684.8 مليار دج سنة 2000 إلى 1817.2 مليار دج سنة 2001 بزيادة قدرها 7.3% بالقيمة الجارية وبنسبة 3.1% بالقيمة الثابتة، وهذه الزيادة تفوق زيادة النمو الديمغرافي مما نجم عنه تحسن في معدل استهلاك الفرد الواحد[105].

وعلى صعيد آخر فإن نشاط الأجهزة وتوفير مليون منصب عمل (2000-2004) على خلفية النمو الاقتصادي، قد أثر على انتشار عدم الاستقرار وبصفة فعلية على الفقر الغذائي، وتجدر الإشارة إلى أن التحليل الذي أجري سنة 2004 حول استهلاك الأسر الذي بلغ 2333.2 مليار دينار بالقيمة الثابتة، حيث قدرت نسبة الاستهلاك 4.9%. وحسب كل فرد يرتفع الاستهلاك بنسبة تزيد عن 3%[106].

أما في الفترة (2005-2009) فقد عرف استهلاك الأسر ارتفاعا كبيرا حيث قدر سنة 2005 بـــ 2510.4 مليار دج، بينما سنة 2009 فقد بلغ 3211.5 مليار دج.

والشكل التالي يوضح تطور استهلاك الأسر الجزائرية في الفترة (2000-2009).

الشكل رقم 18: منحنى بياني يمثل تطور الاستهلاك العائلي في الفترة (2000-2009)

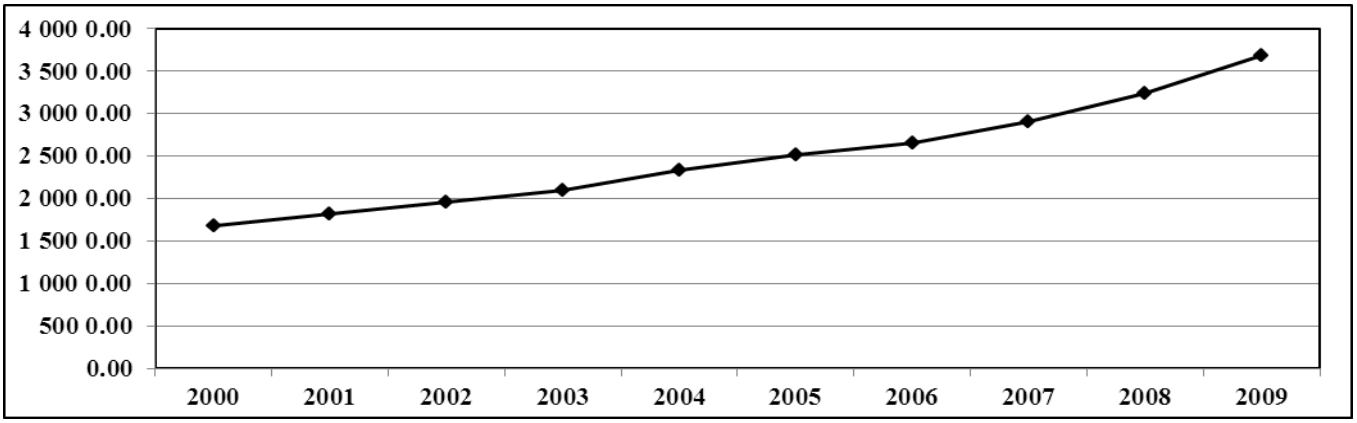

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الملحق رقم **02**.

[104] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، مرجع سابق**، ص:202.

[105] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الجزائر، جوان 2002، ص:125.

[106] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، مرجع سابق، ص ص:127-128 .

رابعا: علاقة الاستهلاك بالادخار والاستثمار:

1- الاستهلاك والادخار:

إن المدخل البديل لتمثيل مستوى الإنفاق الاستهلاكي في الاقتصاد يتضمن الجزء من الدخل الذي لا ينفقه الأفراد على المنتجات الاستهلاكية، وهذا ما يعبر عنه بالادخار بغض النظر عن طبيعة الاستعمال الذي وضع فيه، بالإضافة إلى أن دالة الاستهلاك مرتبطة بدالة الادخار[107].

لقد عرف الدخل المتاح الخاص بالقطاع العائلي ارتفاعا ولكنه بطيء وهذا خلال الفترة (1970-1990)، أي فترة الاقتصاد الموجه حيث كان نموه بطيئا وهذا بسبب صعوبة الوضع الاقتصادي وكذا تدني الدخول بالنسبة للأفراد، حيث سميت هذه المرحلة بمرحلة البناء الاقتصادي، إذ أهمل الجانب الاجتماعي وهذا راجع إلى سوء التسيير بالإضافة إلى انخفاض أسعار البترول خلال نفس الفترة واعتماد الاقتصاد المخطط، لكن في فترة التسعينات عرف الدخل نوعا من النمو والزيادة، وهذا راجع إلى تحسن المداخيل[108].

لقد تميز ادخار القطاع العائلي بالنمو خلال طول المدة. ولكن ببطئ وهذا رغم النمو الحاصل على مستوى الدخل في نفس الفترة، حيث يلاحظ أن الاستهلاك في تطور مستمر، ويعود سبب الزيادة في الاستهلاك العائلي والذي أثر بصفة مباشرة على الادخار إلى ارتفاع معدلات التضخم وتأثيره على الدخل رغم تطوره خلال هذه الفترة.

إن الادخار العائلي خلال السنوات الأخيرة عانى من عدة مشاكل، ففضلا عن ذلك فقد تولد نتيجة الانفتاح الاقتصادي نمط جديد من الاستهلاك يتسم بزيادة الميل إلى الاستهلاك وهو ما يؤثر سلبا على معدلات الادخار الحالية (تزايد تنوع المنتجات الاستهلاكية المستوردة، تنامي أسلوب البيع بالتقسيط)، وبالتالي تعميق الفجوة الادخارية، بالإضافة إلى ذلك نقص فرص التوظيف وهو ما يحفز العائلات على الاستهلاك[109].

2- الاستهلاك والاستثمار:

إن الهدف من الاستثمار هو توفير طاقات إنتاجية إضافية لمواجهة الارتفاع في معدلات الاستهلاك من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن نمو الاستهلاك بمعدلات تفوق المقررة في الخطة التنموية يؤثر على حجم المدخرات، مما يحول دون توجيهه لتمويل الاستثمارات، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي. هذا الأمر يستدعي تخطيط الاستهلاك وترشيده من خلال توجيه الزيادة في الدخل نحو القنوات الاستثمارية، إلا انه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال اعتماد سياسة ضريبية محكمة للقضاء على الاستهلاك

---

[107] كامل بكري، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1995، ص79.

[108] جنيدي مراد، **مرجع سابق**، ص:92.

[109] **المرجع نفسه**، ص: 93.

الترفي لذوي الدخول المرتفعة، بالإضافة إلى الحد من استيراد السلع الكمالية أو ما شابهها وتوجيه الفوائض نحو توفير وسائل إنتاجية إضافية، وذلك من خلال استيراد سلع استثمارية لغرض الزيادة في الطاقة الإنتاجية للبلد[110].

في حالة استقرار مستويات الدخل والاستهلاك، فإنه ليس هناك ضرورة للقيام بالاستثمار بهدف الزيادة في الطاقة الحالية للاقتصاد، وإنما يجب الاكتفاء بالاستثمار التعويضي للمحافظة على الطاقة الإنتاجية الحالية. في حين أنه لو يرتفع مستوى الدخل فإن المستثمرين سيتوقعون ارتفاعا في الطلب الاستهلاكي، وهو ما سيترتب عليه اتخاذ قرارات استثمارية للزيادة في القدرات الإنتاجية الحالية لمواجهة ارتفاع معدلات الاستهلاك[111].

المطلب الثالث: دراسة تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية

أولا: تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد.

بالنظر إلى الجدول رقم 22 نجد أن مؤشر أسعار الاستهلاك قد عرف ارتفاعا متواصلا طيلة الفترة محل الدراسة، وهذا الارتفاع يعود إلى الزيادة المستمرة في الأسعار غير أن هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى.

الجدول رقم 22: تطور مؤشرات أسعار الاستهلاك خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة: %

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أسعار الاستهلاك	558.7	578.2	591.29	611.8	639.8	652.1	663.9	689.81	719.8	766.1
التغير (%)	0.62-	3.49	2.26	3.46	4.57	1.92	1.80	3.90	4.34	6.43

Source: www.ons.dz/ipc012007. htm, consulté le: 10/01/2011

الشكل رقم 19: منحنى بياني لتطور أسعار الاستهلاك للفترة (2000-2009)

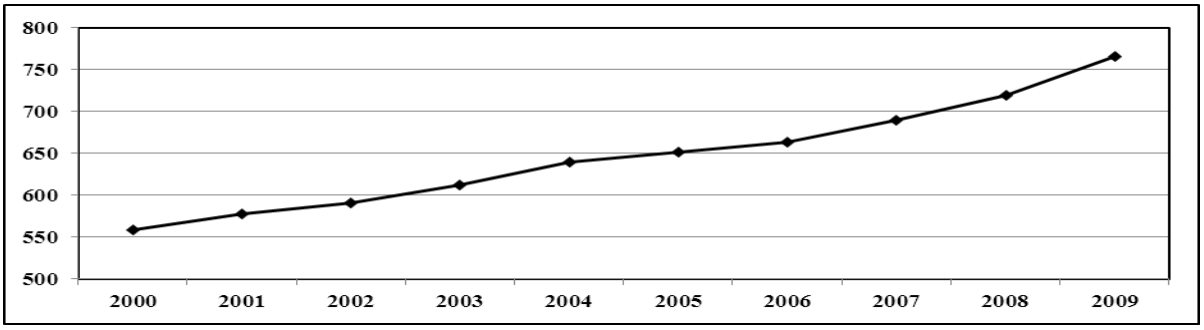

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **22** .

[110] برحومة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص: 83.

[111] **المرجع نفسه**، ص: 83.

بالنظر إلى الشكل أعلاه نجد أن مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر قد اتجه إلى التزايد بشكل مستمر خلال الفترة (2000-2009)، ويعكس ذلك التغيرات الفعلية والحقيقية التي حدثت في المستوى العام للأسعار خلال نفس الفترة إذ اقترن ذلك بالارتفاع المستمر في كمية النقود، حيث سجل معدل تغير سنوي وسطي خلال الفترة محل الدراسة قدره 2.32%، غير أن هذه التغيرات السنوية كانت متباعدة خلال بعض السنوات حيث أنها شهدت قيمة سالبة سنة 2000، لتعرف ارتفاعا طفيفا سنة 2004 حيث قدرت بـــ 4.57 %. أما في السنوات الأربع الموالية فقد شهدت انخفاضا في الأسعار حيث عرفت معدل تغير سنوي قدر بـــ 1.93%. ولا شك أن انخفاض معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك عموما في الجزائر خلال السنوات الأخيرة يعكس مدى السياسات المالية والنقدية الصارمة والمتشددة التي تطبقها الحكومة من جهة ومدى الانكماش الاقتصادي الذي تسبب في تدهور القدرة الشرائية بشكل سريع وقوي، وبالتالي تراجع مستوى الطلب الكلي من جهة ثانية.

يتفق المحللون على أهمية هذا المؤشر باعتباره مقياسا لمعدل التضخم لأنه يصور التدهور الذي يطرأ على القوة الشرائية للنقود أو على مستوى معيشة الأفراد، كما أن التغير الذي يطرأ على مؤشر أسعار المواد الغذائية يعتبر من أهم المؤشرات بسبب المكانة التي يحتلها هذا المؤشر من مجموع الإنفاق الاستهلاكي لغالبية المواطنين، بحيث أن هذا التغير الذي يطرأ على هذا المؤشر له دلالة خاصة، وهذا لاتصاله بأهم المقومات المعيشية للفرد، وحاجة المواطن اليومية لهذا النوع من الاستهلاك، وعليه فان مؤشر أسعار المواد الغذائية يعتبر المؤشر الأساسي الذي يكون فيه معدل التضخم أكثر حساسية.

ثانيا: تطور معدلات التضخم

إن هذا الجدول خاص بتطور معدلات التضخم من سنة 2000 وحتى سنة 2009، يوضح أن أدنى قيمة له سجلت سنة 2000، بالإضافة إلى ذلك فان هذا الجدول يشير إلى ارتفاعات حادة في معدلات التضخم خاصة في السنوات: 2001، 2004، 2008، 2009 حيث فاقت نسبة التضخم 4%.

الجدول رقم 23: تطور معدلات التضخم خلال الفترة (2000–2009)

الوحدة:%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل التضخم	0.34	4.23	1.40	2.59	4.00	1.90	1.80	3.80	4.86	5.74

Source : CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie,** Rapport 26ème session plènière, mai 2005, Algérie, p132.

www.data.albankdawli.org (2005-2009), consulté le 02/02/2011.

الشكل رقم 20: منحنى بياني يمثل تطور معدلات التضخم في الفترة (2000-2009)

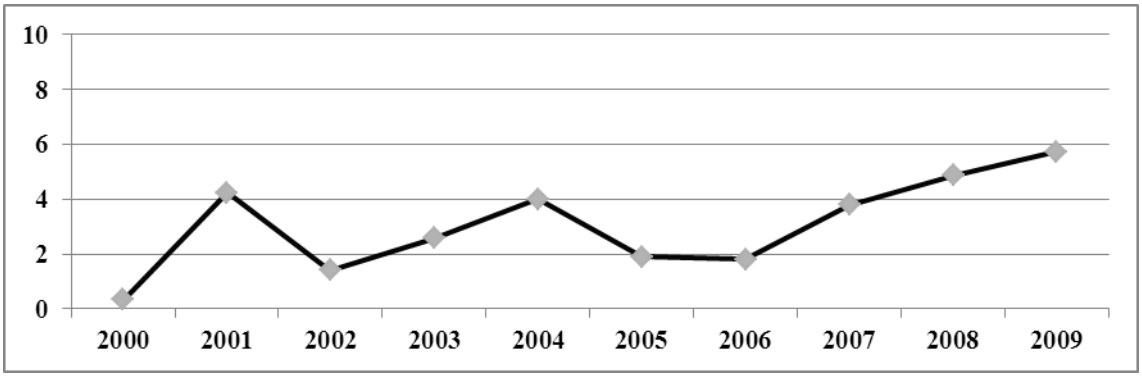

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **23**.

من خلال الشكل يتضح أن معدل التضخم عرف انخفاضا وارتفاعا في عدة سنوات ويمكن إيضاح ذلك كما يلي:

في سنة 2000: بلغ معدل التضخم أدنى قيمة له سنة 2000 بمعدل 0.34%، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تظافر عدة جهود نذكر منها:

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة حيث عرفت خلال هذه الفترة اكبر معدل لها قدر بـــ 43% سنة 1998.
- التحكم في كتلة الأجور من خلال تحديد حد أدنى للأجور سنة 1996 بحوالي 6000 دج، وفي سنة 1997 ارتفعت مرتبات الأجراء بنسبة 8% مقابل نسب تضخم قدرت بـــ 5.7 %.

لقد نجم عن هذه الزيادة في الأجر شبه استقرار في القدرة الشرائية بعد الانخفاض المسجل خلال سنتي 1995 و1996 (-7% و-3.5%)، غير انه إذا قورن تطور مداخيل الأجور ومعدل استهلاك الأسر الذي انتقل من 9600 دينار إلى 9400 دينار للفرد الواحد بأسعار ثابتة يسجل انخفاض يفوق(2%)[112].

الفترة (2001-2007):

خلال هذه الفترة عادت معدلات التضخم للارتفاع مقارنة بما وصلت إليه سنة 2000، حيث بلغ في المتوسط 2.82%، ويرجع السبب في ذلك إلى:

- الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقره رئيس الجمهورية في أفريل 2001، حيث خصص له مبلغ يقدر بـــ 520 مليار دج لمدة متوسطة تمتد على ثلاث سنوات ابتداء من أفريل 2001 إلى أفريل 2004، وبرنامج دعم النمو الذي انطلق سنة 2005 واستمر إلى غاية 2009.

[112] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1997**، الجزائر، أفريل 1998، ص:96 .

- الزيادة في الأرصدة النقدية الخارجية الصافية حيث قدرت سنة 2007 بـــ 105 مليار دولار بسبب ارتفاع أسعار البترول، حيث أن السعر المتوسط للبترول بلغ 74.95 دولار للبرميل الواحد[113].

ما يمكن ملاحظته أن معدل التضخم سنة 2002 بلغ 1.4% مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 4.23 % ويرجع السبب في ذلك إلى تطبيق تقنية جديدة من قبل بنك الجزائر وهي تقنية استرجاع السيولة، والتي كان لها الأثر الكبير في خفض معدل التضخم.

كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدل التضخم بين سنتي 2003 و2004 حيث بلغ على التوالي 2.6%، 4% إلى فائض السيولة المتوفرة لدى الخزينة العمومية، ومن ثم انخفاض معدلات التضخم إذ بلغت 1.9% في سنة 2005 و1.8% سنة 2006 ويرجع هذا الانخفاض إلى الصرامة في تطبيق السياسة النقدية.

أما سنة 2007 فقد شهدت ارتفاعا في معدل التضخم حيث بلغ 3.8% ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- ارتفاع مؤشر أسعار المنتوجات الغذائية وقدرت نسبة الارتفاع بـــ 57%[114].
- ارتفاع معدلات الأجور .
- ارتفاع احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي.

الفترة (2008-2009):

عرف التضخم الذي يعد أحد المعايير التي تعنى بها السياسة النقدية، ارتفاعا كبيرا سنة 2008، حيث بلغ معدله السنوي 4.86% في نهاية جوان 2008، ويمكن تفسير ذلك أسعار السلع الغذائية والمواد الزراعية والمنتجات الغذائية الصناعية ويبدو أن التضخم الذي مصدره خارجي قد انخفض كثيرا على الصعيد الداخلي بفضل نشاط الدولة من خلال رفع مستوى النفقات خلال سنة 2008[115].

وقد ضبط قانون المالية التكميلي لسنة 2008 نسبة التضخم بـــ 3% إلى 3.5%، مرتبطة بارتفاع الأسعار الدولية للمنتجات الغذائية الأساسية، أما سنة 2009 فقد ارتفع معدل التضخم مجددا ليصل إلى 5.74%.

ثالثا: أسعار الفائدة

تعتبر أسعار الفائدة أداة رقابة في يد السلطات النقدية لمواجهة ارتفاع معدلات التضخم والتحكم في معدلات الادخار العائلي والحكومي والتي لها تأثير مباشر على معدلات الاستهلاك العائلي، إلا أن ارتفاع

---

[113] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2008**، الجزائر، نوفمبر 2008، ص:4 .

[114] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2008**، مرجع سابق، ص:11 .

[115] **المرجع نفسه**، ص:10.

أسعار الفائدة له تأثير سلبي على الميل الحدي للاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض وتيرة إنتاج السلع والخدمات بالجزائر[116].

تميز تطور معدلات الفائدة في النظام المصرفي في الجزائر بقدر كبير من الثبات، وهذا من خلال ملاحظة جميع هذه المعدلات لمختلف سنوات الفترة محل الدراسة في اقتصاد يتميز بنمط تسييري مركزي يعتمد في الأساس على مركزية توجيه الاستثمار، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 24: تطور أسعار الفائدة خلال الفترة (2000-2009)

الوحدة:%

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل الفائدة	8.5	8	6.6	6.5	6.5	3.3	2.9	3.3	3.9	4.3

Source: FMI, **Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre de l'Article IV,** Algérie, p34.

الشكل رقم 21: منحنى بياني يمثل تطور أسعار الفائدة في الفترة (2000-2009)

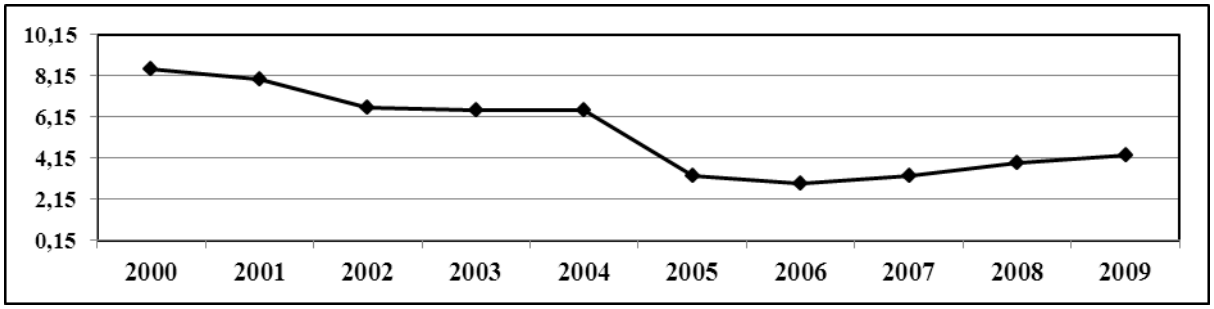

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم **24**.

يشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2002 بان أسعار الفائدة تقلصت إلى 6.5% مع نهاية شهر ديسمبر لنفس السنة، أي تراجع بنقطة ونصف على مستوى المعدل الأدنى مقارنة بنفس الفترة من سنة 2001. ولقد عرفت أسعار الفائدة الدائنة عموما استقرارا في الفترة ما بين 2003 و2004 بـــ 6.5%، ويرجع سبب ذلك إلى استقرار الوضعية النقدية للجزائر باعتبارها شرطا أساسيا لتنمية الاستثمار[117].

أما في الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2009 فإن أسعار الفائدة عرفت انخفاضا حيث قدرت سنة 2005 بـــ 3.3%، بينما كانت تقدر سنة 2004 بـــ 6.5%، وبقيت على هذا المعدل تقريبا في السنوات الأربع الموالية.

[116] برحومة عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص: 315- 316.

[117] **المرجع نفسه**، ص: 191.

خلاصة الفصل:

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى بعض المفاهيم العامة الخاصة بالأسر في الجزائر، ثم تمت دراسة التطور العددي للسكان لأنه يعتبر أهم عامل يؤثر ويتأثر بتغيرات الإنتاج، ويعتبر من أهم المحددات الرئيسية لكمية الاستهلاك لأنه المسبب بالدرجة الأولى لارتفاع الطلب على السلع والخدمات، كما تم التعرض إلى هيكل استهلاك العائلات في الجزائر حيث أن القسط الأكبر من المداخيل المتاحة للعائلات ينفق على المواد الغذائية، بالإضافة إلى ذلك فقد تم التعرف على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على الاستهلاك العائلي منها: الدخل المتاح، المستوى العام للأسعار، أسعار الفائدة....الخ.

لقد ارتكز اهتمامنا في هذا الفصل أساسا على تحليل تطور استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990- 2009)، حيث قسمت فترة الدراسة إلى فترات جزئية تعبر عن أهم التغيرات الاقتصادية، من خلال تقييم تطور الاستهلاك العائلي وارتباطه بتطور المداخيل المتاحة للعائلات والمستوى العام للأسعار عند الاستهلاك. وفي ضوء هذه الدراسة يمكن استخلاص النتائج التالية:

- **الفترة (1990-1999)**: تميزت هذه الفترة بتدهور القدرة الشرائية، وذلك بسبب الارتفاع السريع لمستوى الأسعار عند الاستهلاك، والناتج عن انخفاض واردات الجزائر وخاصة المتعلقة بالمواد الغذائية. بالإضافة إلى تحرير الأسعار وإلغاء الدعم الموجه لمعظم السلع الاستهلاكية الأساسية سنة 1993، مما أدى إلى نمو متباطئ في استهلاك العائلات.

- **الفترة (2000-2009)**: خلال هذه الفترة تحسن المستوى المعيشي للسكان، وذلك من خلال تحسين الظروف المعيشية، والذي يعود أساسا إلى النتائج التي حققتها مختلف البرامج العمومية المطبقة منذ سنة 2001، مثل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، كما يعود هذا التحسن أيضا إلى التحويلات الاجتماعية للدولة.

الفصل الثالث

دراسة قياسية للاستهلاك العائلي في الجزائر

تـــمهيد:

بعد الدراسة التحليلية لأهم التطورات التي مر بها الاستهلاك العائلي في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد الجزائري، سيتم في هذا الفصل إعطاء نمذجة قياسية للاستهلاك العائلي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة العلاقة بين استهلاك العائلات والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر عليه كالدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي ومعدل التضخم وأسعار الفائدة، وذلك وفق بيانات إحصائية من سنة (1990-2009)، ولهذا الغرض تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: يتضمن الإطار النظري للقياس الاقتصادي من حيث مفهومه وأهدافه ومنهجية البحث فيه، بالإضافة إلى دراسة نماذج الانحدار الخطي سواء نموذج الانحدار الخطي البسيط أو نموذج الانحدار الخطي المتعدد، بالإضافة إلى دراسة مشاكل القياس الاقتصادي وطرق معالجتها.

المبحث الثاني: يتضمن هذا المبحث محاولة إيجاد علاقة بين الاستهلاك العائلي واهم محدداته، وهذا من خلال تعيين نموذج خاص بهذه الظاهرة وتقييمه بالاعتماد على معايير اقتصادية ومعايير إحصائية ومعايير قياسية وفق منهجية القياس الاقتصادي.

المبحث الثالث: خصص للتأكد من صلاحية النموذج القياسي المتحصل عليه، وهذا من خلال اختبار استقرارية النموذج، وكذلك دراسته من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية للتأكد من أن النموذج يتمتع بالإستقرارية حتى يكون قابلا للتنبؤ.

المبحث الأول: الإطار النظري للقياس الاقتصادي

لقد احتل استخدام الأساليب الكمية مكانة هامة في قياس العلاقات التي تتضمنها الظواهر الاقتصادية، وبصفة خاصة النماذج القياسية والتي تعتمد على التحليل والقياس الكمي لهذه الظواهر وتحديد المتغيرات التي تحكمها وتفسرها، مما يساعد على فهمها وشرح سلوكها الاقتصادي ومن ثم اتخاذ أفضل القرارات، سواء بقبول الفروض المستمدة من النظرية الاقتصادية أو رفضها واستخدامها في توقعات مستقبلية.

المطلب الأول: تعريف القياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه

سنحاول على مستوى هذا المطلب التركيز على مفاهيم ومبادئ أساسية خاصة بالقياس الاقتصادي وأهدافه ومنهجية البحث فيه.

أولا: تعريف القياس الاقتصادي

إن مصطلح "اقتصاد قياسي" (*économétrie*) يحتوي على كلمة "اقتصاد" وهي أساس هذا المصطلح وذلك لأن ميدان استعماله الأساسي هو معالجة الظواهر الاقتصادية، أما الجزء الآخر لهذا المصطلح فهو كلمة "القياسي"، وتعني الحساب والقياس أي التقدير الكمي للعلاقات الاقتصادية[118].

لقد تعددت التعاريف التي قدمت للقياس الاقتصادي بتعدد الكتاب والباحثين فيعرف على انه التعبير الكمي عن ظاهرة اقتصادية ما والعوامل التي تتحكم فيها وتقديمها في شكل علاقات رياضية، تكون متغيراتها عبارة عن مقادير اقتصادية[119]،كما يعرف كذلك بأنه "فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بالقياس والتقدير الميداني للعلاقات الاقتصادية"[120]،كما عرف بأنه "فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبني على أساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذا في ذلك أساليب استقراء ملائمة"[121].

ومن جملة التعاريف المقدمة أعلاه يمكن القول بأن القياس الاقتصادي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بتحويل المشكلة الاقتصادية من شكلها النظري العام إلى شكل كمي تحكمه علاقات كمية رياضية يمكن أن تعالج باستعمال الطرق والتقنيات الرياضية والإحصائية، فموضوع الاقتصاد القياسي إذن هو النمذجة الاقتصادية أي بناء النماذج الرياضية الاقتصادية.

---

[118] مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص: 9 .

[119] **المرجع نفسه**، ص:9.

[120] تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 1.

[121] وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص:23

ثانيا: أهداف القياس الاقتصادي

تتلخص أهداف القياس الاقتصادي فيما يلي:

1- اختبار النظرية الاقتصادية:

إن من بين أهداف القياس الاقتصادي هو وضع النظرية الاقتصادية موضع الاختبار لاكتشاف مدى مقدرتها التفسيرية للواقع[122]، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وذلك باستخدام التحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، ومن ثم فان هدف الاقتصاد القياسي هو اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختبار قوة المتغير المستقل في تأثيره على المتغير التابع[123].

2- تفسير بعض الظواهر الاقتصادية:

إن هدف القياس الاقتصادي هو قياس العلاقات الاقتصادية بغرض اختبارها، حيث أن هذا القياس لا يمكن أن يتم إلا على أساس نظرية والتي تقدم العلاقات التي يمكن قياسها مما يعني عدم وجود قياس بدون نظرية، حيث أن مهمة النظرية الاقتصادية تأتي قبل القياس الاقتصادي[124].

3- اتخاذ القرارات ورسم السياسات:

يساعد القياس الاقتصادي على رسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الحصول على قيم عددية لمعاملات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات لتساعد على استخدام أفضل الطرق لاتخاذ القرارات المناسبة[125].

4- التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل:

يساهم القياس الاقتصادي في رسم السياسات من خلال إيجاد قيم عددية لمعلمات المتغيرات الاقتصادية والتنبؤ بما ستكون عليه الظاهرة الاقتصادية في المستقبل[126].

ثالثا: منهجية البحث في القياس الاقتصادي:

إن الهدف الأساسي من وراء استعمال القياس الاقتصادي في أي بحث هو قياس العلاقة التي تربط متغير تابع وهو الذي يمثل الظاهرة محل الدراسة، بمتغير مفسر أو أكثر وذلك عن طريق النمذجة، أي بناء نماذج قياسية تربط المتغير التابع بمتغير مفسر لهذه الظاهرة أو أكثر.

---

[122] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص:11.

[123] وليد إسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، **مرجع سابق**، ص: 28

[124] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 12

[125] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مرجع سابق**، ص ص: 12-13.

[126] وليد إسماعيل السيفو واحمد محمد مشعل، **مرجع سابق** ، ص: 28.

1- مرحلة تكوين النموذج:

يمكن تعريف النموذج الاقتصادي بأنه عبارة عن هيكلة الظاهرة في شكل معادلة تتضمن متغيرات اقتصادية تهدف إلى التعبير عن الواقع وتمثيله[127]، تعتبر مرحلة صياغة النموذج من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما تتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يتكون منها النموذج أو التي يجب استبعادها منه[128].

ينطلق تكوين النموذج من الفرضيات التي توفرها النظرية الاقتصادية عن العوامل التي تتحكم في الظاهرة وعلاقات التأثير فيما بينها (المستقل والتابع)، نعبر عن هذه العلاقات النظرية في شكل معادلات رياضية، ومن أجل تحديد نوع العلاقة الرياضية التي تجمع المتغير التابع والمتغير (المتغيرات) المستقل، يجب إتباع الخطوات التالية[129]:

-إجراء تحليل تمهيدي: وذلك من خلال تعريف الظاهرة المفسرة(y) ثم تحديد العوامل المؤثرة فيها (الظواهر المسببةأوالمفسرة)، كما يجب تحديد وحدات القياس التي نقيس بها تلك الظاهرة وكل العوامل المؤثرة فيها.

- التأكد من أن هناك علاقة جدلية واضحة بين الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها.

- جمع المعلومات الأولية: يبدأ جمع المعطيات عن كل العوامل المرتبطة بالظاهرة المدروسة عن طريق إجراء القياسات اللازمة لكل منهم مع مراعاة أن تكون القيم متقابلة مع بعضها البعض من حيث المكان والزمان، ثم القيام بترتيب هذه المعلومات في جدول خاص.

- التعرف على الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة ويتم ذلك بواسطة الرسم البياني للمعطيات المتعلقة بالمتغير التابع وكل متغير مستقل على حدة، هذا الرسم يسمح بتحديد الشكل البياني العام للعلاقة المدروسة بين المؤشرين $(x),(y)$ وذلك من خلال تحديد الاتجاه العام لشكل انتشار النقط الخاصة بهذين المؤشرين.

- اختيار انسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة وتمثيله، فقد تكون هذه العلاقة خطية أو غير خطية، أو في شكل معادلة من الدرجة الثانية أو من الدرجة الثالثة.

2- مرحلة تقدير معلمات النموذج:

يتم في هذه المرحلة صياغة الظاهرة في شكل معادلة رياضية توضح العلاقة السببية بين المتغيرات من أجل تحقيق تقديرات كمية للمعلمات، ويتم ذلك عن طريق جمع البيانات المتعلقة بالمتغيرات التي يحتويها النموذج وتأخذ البيانات عدة أنواع وهي:

- سلاسل زمنية تعطي قيم المتغيرات في فترات زمنية متتالية.

---

[127] Régis Bourbonnais, **Econométrie**,5e Edition, Dunod, Paris, 2004, p1.

[128] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن،2007، ص: 28

[129] مكيد علي، **مرجع سابق**، ص ص: 12-13

– بيانات مقطعية تعطي قيم معلومات عن المتغيرات الاقتصادية المتعلقة بوحدات اقتصادية مختلفة في نقطة زمنية معينة.

– كما توجد بيانات أخرى تتمثل في بعض المتغيرات النوعية التي تؤثر في المتغير التابع وتعرف بالمتغيرات الصورية أو الصماء[130].

3- مرحلة تقييم المقدرات:

إن المقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت لها دلالة من الناحية الإحصائية، ويوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها[131]:

أ– المعايير الاقتصادية:

تتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، فالنظرية الاقتصادية قد تضع قيودا مسبقة على حجم وإشارة المعلمات وهي تعتمد في ذلك على منطق معين.

ب– المعايير الإحصائية:

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

جـــ– المعايير القياسية:

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع، وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الإحصائية نفسها، ولذا فهي تسمى اختبارات الرتبة الثانية، ومن بين هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، ومعايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

4- مرحلة تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ:

يتم على مستوى هذه المرحلة تقييم قدرة النموذج على التنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر المدروسة[132]، ويمكن التعبير عن منهجية القياس الاقتصادي في الشكل التالي:

---

[130] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مرجع سابق**، ص:23 .

[131] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص ص: 43-44.

[132] **المرجع نفسه**، ص: 44

الشكل رقم 22 : منهجية البحث في القياس الاقتصادي

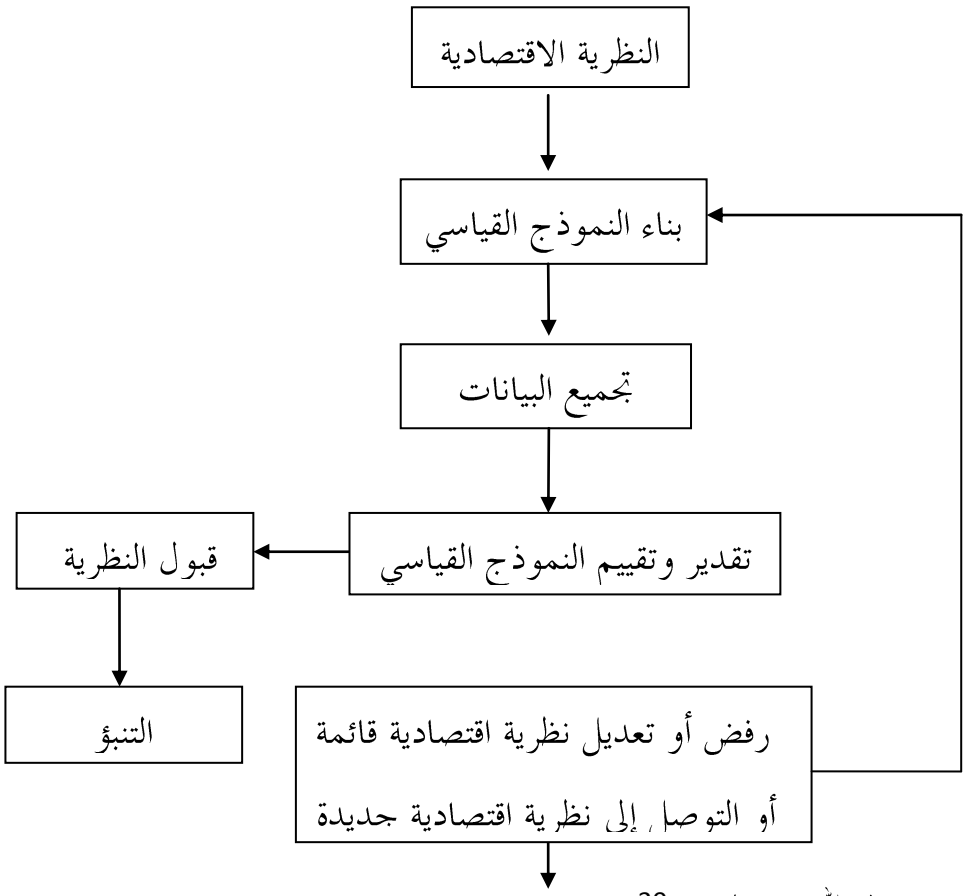

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص:30.

المطلب الثاني: النماذج الانحدارية الخطية

تنقسم نماذج الانحدار بصفة عامة إلى قسمين، نماذج الانحدار الخطي البسيط ونماذج الانحدار الخطي المتعدد، فبالنسبة للانحدار البسيط فانه يتحدد بعدد المتغيرات المستقلة حيث يدرس العلاقة بين متغير تابع وآخر مستقل، بينما الانحدار المتعدد يدرس العلاقة بين متغير تابع وعدة متغيرات مستقلة[133].

أولا: نموذج الانحدار الخطي البسيط

تأخذ معادلة الانحدار البسيط الصيغة الخطية التالية[134]:

$$Y_i = B_0 + B_1 X_i$$

حيث:

Y_i: المتغير التابع

X_i: المتغير المستقل

[133] **المرجع نفسه**، ص:95

[134] دومنيك سالفاتور، ترجمة عدية حافظ منتصر، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص: 138

B_0 ، B_1 : معلمات النموذج

وحيث انه من غير المعقول أن تقع النقاط تماما على الخط، فان العلاقة الخطية التامة في المعادلة يجب أن تعدل لكي تضم متغير آخر يسمى المتغير العشوائي أو حد الخطأ ويرمز له بالرمز(U_i) .

$$Y_i = B_0 + B_1 X_i + U_i$$

حيث: U_i يعبر عن عنصر الخطأ وهذا معناه أن المتغير المفسر X_i لا يمكن لوحده تفسير كل التغيرات التي قد تطرأ على المتغير التابع Y_i بل هناك عوامل أخرى لها علاقة بما يحدث لـــ Y_i ولكن لا يمكن دمجها في النموذج إما لعدم توفر بيانات إحصائية عنها أو لأنه من غير الممكن قياسها (كالذوق والتقاليد وغيرها...).

1- فرضيات النموذج الخطي البسيط:

الفرضية الأولى: تتعلق بقيم المتغير المستقل، حيث يفترض أن البيانات التي جمعت بالنسبة لهذا المتغير قادرة على إظهار تأثيرها في تغير قيم المتغير التابع، بحيث تكون قيمة واحدة على الأقل مختلفة عن بقية القيم، ويمكن صياغة هذا الفرض بالصيغة الرياضية التالية[135]:

$\sum(X_i - \bar{X})^2 \neq 0$ حيث أن $(\bar{X})$ تعبر عن متوسط قيم (X_i).

الفرضية الثانية: الأمل الرياضي للأخطاء معدوم أي أن[136]:

$$(E(U_i) = 0) \quad ,\forall(i = 1 \dots \dots n)$$

تعني هذه الفرضية أن الأخطاء لا تدخل في تفسير(Y_i)، إذ أنها تعبر عن حدود عشوائية تأخذ قيما موجبة، سالبة أو معدومة لا يمكن قياسها أو تحديدها بدقة، تخضع لقوانين الاحتمال بحيث يكون وسطها أو توقعها الرياضي مساو للصفر.

الفرضية الثالثة: تجانس (ثبات) تباين الأخطاء.

هذا يعني أن تباين حد الخطأ متساوي عند جميع قيم (X_i)و يبلغ (σ^2) ويعبر عنها رياضيا كما يلي:

$VAR(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2$ أي أن قيمة التباين ثابتة عند قيم (X_i) المختلفة.

ومن الفرض الثاني والفرض الثالث نستنتج أن المتغير العشوائي يتوزع توزيعا طبيعيا أي:

$$U_i \rightarrow N(0, \sigma^2)$$

الفرضية الرابعة: تتعلق بالارتباط الذاتي بالمتغير العشوائي، بمعنى أن التباين المشترك (U_i) مع (U_j) معدوم ويمكن التعبير عن هذا رياضيا كما يلي:

$$Cov(U_i U_j) = E(U_i U_j) = 0\,, \qquad \forall\, i \neq j\,, (i,j) = 1 \dots . n$$

[135] Rachid Ben Dib, **Econométrie**, OPU, Alger, 2001, p 33.

[136] تومي صالح، **مرجع سابق**، ص: 38

الفرضية الخامسة: تتمثل هذه الفرضية في أن قيم (U_i) غير مرتبطة بأي من المتغيرات المستقلة في النموذج، ويعبر عنه رياضيا كما يلي[137]: $E(U_i X_i) = 0$

2- تقدير معلمات النموذج:

تتعدد طرق تقدير معلمات النموذج، إلا أن أحسنها طريقة المربعات الصغرى العادية وذلك لما تتميز به من خصائص إحصائية وسهولة الحساب.

أ- طريقة المربعات الصغرى:

من العلاقة الخطية التي تربط بين دخل الأسرة X وإنفاقها على سلعة معينة Y

$$Y_i = B_0 + B_1 X_i + U_i$$

يتبين لنا بان تأثير الدخل في الإنفاق على السلعة يتحدد من خلال العلاقة المنتظمة $(B_0 + B_1 X_i)$، أما تأثير العوامل الأخرى فانه متجسد في (U_i)، وعليه فانه لمعرفة العلاقة الحقيقية بين دخل الأسرة وإنفاقها على السلعة يتطلب حساب B_0 وB_1، إلا أن حساب المعالم المذكورة لا يمكن أن يتم إلا في حالة الحصول على دخل وإنفاق جميع الأسر وهذا أمر غير ممكن بسبب صعوبة العملية الإحصائية اللازمة ولتسهيل العملية تسحب عينة من الأسر ومن ثم تقدر قيم المعالم ويتم تقدير معالم المعادلة:

$$Y_i = \widehat{B_0} + \widehat{B_1} X_i + U_i$$

ولتقدير تأثير الدخل بصورة مستقلة في الإنفاق فان يتم بواسطة المعادلة التالية:

$$\widehat{Y_i} = \widehat{B_0} + \widehat{B_1} X_i$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة خط الانحدار، وتشير العلامة (^) إلى كون القيم تقديرية وليست حقيقية وكل نقطة من نقاطه $(\widehat{Y_i})$ تمثل القيمة التقديرية لمتوسط إنفاق جميع العائلات ذات الدخل البالغ X ويتبين من المعدلتين أعلاه بأن قيم المشاهدات الفعلية Y_i تنحرف عن القيم التقديرية $(\widehat{Y_i})$ بمقدار e_i كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 23: يبين العلاقة المقدرة

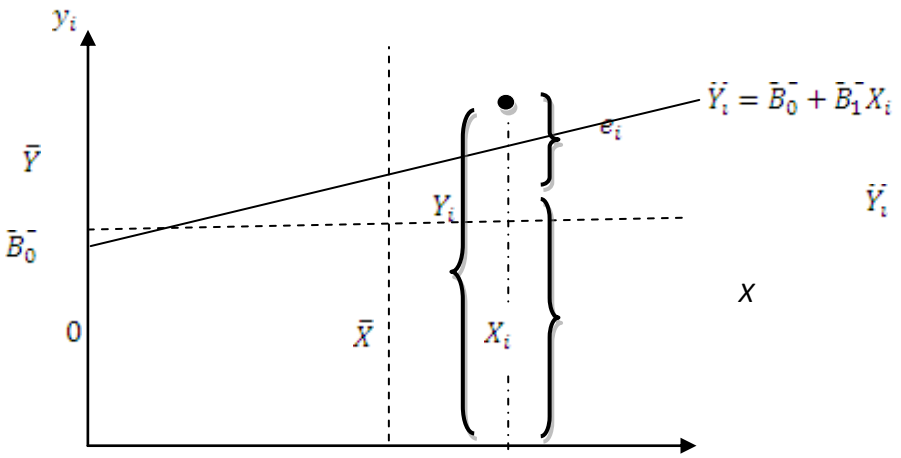

المصدر: حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص:42

[137] أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2002، ص ص: 14-15

من الشكل يتبين لنا أن:

$$e_i = Y_i - \widehat{Y_i}$$

حيث يمكن للبواقي e_i، أن تكون سالبة أو موجبة حسب موضع نقطة المشاهدة من الخط المقدر، ولإيجاد أفضل خط مستقيم لعينة مشاهدات X،Y من بين خطوط لانهائية العدد تصف المعادلة الخطية، تستخدم طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ويتضمن ذلك في محاولة جعل مجموع مربع انحرافات القيم الحقيقية Y_iعن القيم التقديرية $\widehat{Y_i}$ أقل ما يمكن، أي جعل مجموع مربعات الأخطاء العشوائية عند نهايتها الصغرى، لأن طريقة (OLS) تشترط تصغير القيمة $\left(\sum e_i^2\right)$ ويتم التعبير عنها رياضيا كما يلي:

$$\varphi = \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = \sum\left(Y_i - \widehat{B_0} - \widehat{B_1}X_i\right)^2$$

وبالتفاضل الجزئي للدالة φ بالنسبة لـــ $\widehat{B_0}$، $\widehat{B_1}$ ومساواتها للصفر نجد[138]:

$$\begin{cases} \frac{\delta(\varphi)}{\delta(\widehat{B_0})} = -2\sum\left(Y_i - \widehat{B_0} - \widehat{B_1}X_i\right) = 0 \\ \frac{\delta(\varphi)}{\delta(\widehat{B_1})} = -2\sum X_i\ \left(Y_i - \widehat{B_0} - \widehat{B_1}X_i\right) = 0 \end{cases}$$

وبحل جملة معادلتين نجد قيم كل من $\widehat{B_1}$،$\widehat{B_0}$ أي أن:

$$\begin{cases} \widehat{B_1} = \frac{\sum(X_i - \bar{X})(Y_i - \bar{Y})}{\sum(X_i - \bar{X})^2} \\ \widehat{B_0} = \frac{\sum X_i^2 \sum Y_i - \sum X_i \sum X_i Y_i}{n\sum X_i^2 - (\sum X_i^2)} \\ \quad = \overline{Y} - \widehat{B_1}\overline{X} \end{cases}$$

إن هذا التقدير يعرف بالتقدير نحو نقطة الأصل، أما التقدير حول نقطة المتوسط فيكتب على الشكل التالي:

$$x_i = X_i - \bar{X} \quad , \quad y_i = Y_i - \bar{Y}$$

ومنه يمكن كتابة المعادلة الممثلة لـــ $\widehat{B_1}$ كما يلي:

$$\widehat{B_1} = \frac{\sum x_i y_i}{\sum x_i^2}$$

بينما يقدر الحد الثابت بنفس الصيغة السابقة[139].

يتم تحديد خط الانحدار المقدر بإحدى المعادلتين التاليتين:

$$\begin{cases} Y_i = \widehat{B_0} + \widehat{B_1}X_i + U_i \\ \hat{Y} = \widehat{B_0} + \widehat{B_1}X_i \end{cases}$$

[138] Jack Johnston, John Dinardo, **Méthodes économetriques**, 4eEdition, Economica, New york, 1997, p 21.

[139] أموري هادي كاظم الحسناوي، **مرجع سابق**، ص ص: 17-18.

3- اختبار فرضيات النموذج الخطي البسيط:

أ- اختبار جودة الارتباط:

يعتبر معامل التحديد R^2 مقياس لاختبار جودة الارتباط، فهو معيار يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع[140].

ويتم حسابه رياضيا كما يلي:

إذا كان $Y_i = \hat{Y}_i + e_i$

فان $Y_i - \bar{Y} = (\hat{Y}_i - \bar{Y}) + e_i$

وبتربيع طرفي المعادلة نجد:

$$\sum(Y_i - \bar{Y})^2 = \sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2 + \sum {e_i}^2$$

حيث:

$\sum(Y_i - \bar{Y})^2$: مجموع مربعات الانحرافات الكلية للمتغير التابع ويرمز لها بالرمز *TSS*.

$\sum(\hat{Y}_i - \bar{Y})^2$: مجموع مربعات الانحرافات المفسرة أو الموضحة ويرمز لها بالرمز *ESS*.

$\sum {e_i}^2$: مجموع مربعات البواقي(الغير مفسرة) *RSS*

وعليه يمكن إعادة صياغة المعادلة السابقة على الشكل: *TSS = ESS + RSS*

وبقسمة طرفي المعادلة على *TSS* نجد: $\frac{ESS}{TS} + \frac{RSS}{TSS} = 1$

ومنه يعرف معامل التحديد كما يلي: $R^2 = \frac{ESS}{TSS} = 1 - \frac{RSS}{TSS} = 1 - \frac{\sum {e_i}^2}{\sum {y_i}^2}$

وبما أن *RSS* محصور بين الصفر والقيمة *TSS*، وطبقا لقانون المربعات الصغرى فان R^2 ينتمي إلى المجال التالي: $0 \leq R^2 \leq 1$.

ب – اختبار المعنوية:

يهدف هذا المعيار إلى اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات المقدرة $\widehat{B_0}$ و $\widehat{B_1}$ حيث توجد فرضيتان:

فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغيرين *X* و *Y* أي أن: $H_0: B_0 = B_1 = 0$

الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين المتغيرين *X* و*Y* أي أن: $H_1: B_0 \neq B_1 \neq 0$

[140] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص:164.

- **اختبار الإحصائية t** [141]:

يتم استخدام هذا الاختبار عند مستوى معنوية معينة ودرجة حرية $n-k$ وهذا من أجل اختبار الفرضيتين السابقتين، وصيغته الرياضية هي:

يتم حساب t بالنسبة لـــ $\widehat{B_1}$ وفق الصيغة التالية:

$$S_{e_i}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-2},\quad S_{\widehat{B_1}}^2 = \frac{S_{e_i}^2}{\sum x_i^2},\quad S_{\widehat{B_1}} = \sqrt{S_{\widehat{B_1}}^2} \quad \text{حيث} \quad t_{\widehat{B_1}} = \frac{\widehat{B_1}}{S_{\widehat{B_1}}}$$

t : هو اختبار عند مستوى معنوية معين ودرجة حرية $n-k$ علما أن n تمثل عدد المشاهدات في العينة و k : عدد المعالم .

$S_{\widehat{B_1}}$: تمثل الانحراف المعياري للمقدرة $\widehat{B_1}$.

$S_{\widehat{B_1}}^2$: تباين $\widehat{B_1}$.

$S_{e_i}^2$: تباين الخطأ.

نفس الشيء بالنسبة لـــ $\widehat{B_0}$:

$$S_{e_i}^2 = \frac{\sum e_i^2}{n-k}, S_{\widehat{B_0}}^2 = S_{e_i}^2\left[\frac{1}{n} + \frac{x^2}{\sum x_i^2}\right],\ S_{\widehat{B_0}} = \sqrt{S_{\widehat{B_0}}^2}, t_{\widehat{B_0}} = \frac{\widehat{B_0}}{S_{\widehat{B_0}}}$$

بعد حساب قيمة t للمقدرات نقارنها مع قيمتها الجدولية المعطاة في الجداول الخاصة بها عند درجات الحرية $n-k$ ومستوى المعنوية (5% أو1 %) لتحديد قبول أو رفض فرضية العدم، فإذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من t الجدولية نرفض فرضية العدم .بمعنى أن المعلمة ذات معنوية إحصائية، والعكس إذا كانت t المحسوبة أقل من t الجدولية نقبل فرضية العدم أي عدم معنوية المعلمة المقدرة.

- **اختبار الإحصائية F** :

تعرف على أنها العلاقة بين مجموع مربعات الانحرافات المفسرة عن طريق المتغير المفسر ومجموع مربعات انحراف البواقي وكل مجموع مقسوم على درجة حريته الموافقة له[142]، وتأخذ الصيغة الرياضية التالية:

$$F = \frac{\sum \widehat{y_i^2}/k}{\sum e_i^2/n-k-1}$$

يقوم هذا الاختبار على نوعين من الفرضيات:

فرضية العدم: تنص على عدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن: $H_0: B_1 = 0$

الفرضية البديلة: تنص على وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أي أن: $H_1: B_1 \neq 0$

[141] المرجع نفسه، ص:82.

[142] Régis Bourbonnais, **op. cit**, p 35.

بعد حساب قيمة F نقارنها بقيمة F الجدولية عند مستوى معنوية (5% أو1 %) ودرجة حرية $(n-k-1,\ k)$ للبسط والمقام، فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من قيمة F الجدولية نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي معنوية العلاقة المقدرة، أما إذا كانت قيمة F المحسوبة أقل من قيمة F الجدولية نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة على عدم معنوية معادلة الانحدار[143].

ثانيا: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

إن الانحدار الخطي البسيط يعتمد على دراسة العلاقة بين متغيرين، ولكنه كثيرا ما تصادف الباحث ظاهرة أو متغير لا يرتبط بظاهرة أو بمتغير واحد فقط ولكنه يتأثر بعدة عوامل، لذلك لابد من توسيع الانحدار البسيط ليشمل على انحدار للمتغير التابع y مع العديد من المتغيرات المستقلة $x_1, x_2 \dots\dots, x_k$، ويسمى بنموذج الانحدار الخطي المتعدد أو العام.

1- الشكل العام للنموذج الخطي العام:

بصفة عامة تكون الصيغة العامة للنموذج الخطي العام كالآتي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_{1i} + B_2X_{2i} + \cdots + B_kX_{ki} + U_i$$

حيث تتكون هذه المعادلة من متغير تابع Y_i، ومجموعة من المتغيرات المستقلة $x_1, x_{2,} \dots\dots, x_k$، وحد عشوائي U_i حيث n عدد المشاهدات وk عدد المتغيرات المستقلة.

2- فرضيات النموذج الخطي المتعدد:

الفرضية الأولى: وجود علاقة خطية بين المتغير التابع Y والمتغيرات المستقلة أي أن Y هو دالة خطية للمتغيرات المفسرة.

الفرضية الثانية: القيمة المتوقعة لمصفوفة حدود الخطأ تساوي المصفوفة الصفرية أي: $E(U) = 0$

الفرضية الثالثة: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء الداخلة في دالة الانحدار المتعدد أو انعدام التغاير بينهما ويعبر عنها رياضيا كما يلي: $E(U_iU_j) = 0$

الفرضية الرابعة: ثبات تباين المتغيرات العشوائية والتباين المشترك لها يساوي الصفر أي:

$$Cov(U) = E(U\acute{U}) = \sigma^2 In \quad / \quad Var(U_i) = E(U_i)^2 = \sigma_u^2$$

حيث:

In: مصفوفة أحادية.

$\acute{U}$: مقلوب المصفوفة.

$\sigma^2 In$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لحد الخطأ[144].

[143] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص ص:91-92.

[144] أموري هادي كاظم الحسناوي، **مرجع سابق**، ص:74.

الفرضية الخامسة: حد الخطأ غير مرتبط بالمتغيرات المفسرة.

$$Cov(U_i, X_{ij}) = 0$$

الفرضية السادسة: الشعاع U_i يتوزع توزيعا طبيعيا.

3- تقدير معلمات النموذج الخطي المتعدد:

تتم عملية التقدير باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وتتم عملية التقدير كما يلي:

$$Min \sum_{i=1}^{n} e_i^2 = Min(\grave{e}e) = Min(Y - XB)'(Y - XB) = Min\, S$$

حيث:

$\grave{e}$: عبارة عن شعاع البواقي.

e: منقول شعاع البواقي

يتم تخفيض مجموع مربعات الانحرافات بالاشتقاق بالنسبة للشعاع $\hat{B}$ نحصل على:

$$\frac{\delta S}{\delta \hat{B}} = -2\grave{X}Y + \grave{X}X\hat{B} = 0 \quad \Leftrightarrow \quad \hat{B} = (\grave{X}X)^{-1}.\grave{X}Y$$

حيث:

X: مصفوفة المتغيرات المستقلة ذات بعد n سطر تمثل عدد المشاهدات، و$(k+1)$ عمود تمثل عدد المعلمات.

وعلى هذا الأساس تكتب الصيغة التقديرية للنموذج الخطي المتعدد كما يلي:

$$\widehat{Y_i} = \widehat{B_0} + \widehat{B_1}X_{1i} + \widehat{B_2}X_{1i} + \cdots + \widehat{B_k}X_{ki}$$

المطلب الثالث: مشاكل القياس الاقتصادي

إن من بين المشاكل القياسية التي تواجه الباحث وذلك نتيجة انتفاء الفروض المستند إليها النموذج مشكلة الارتباط الخطي المتعدد، مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ.

أولا: الارتباط الخطي المتعدد

يشير الارتباط الخطي المتعدد أو التعدد الخطي إلى الحالة التي يكون فيها بين اثنين أو أكثر من المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار ارتباط قوي، مما يجعل من الصعب عزل تأثيراتها الفردية على المتغير التابع[145].

1- أسباب مشكلة الارتباط الخطي المتعدد:

تنشأ مشكلة الارتباط الخطي من عدة أسباب نذكر منها[146]:

- ميل المتغيرات الاقتصادية إلى التغير سويا لأنها تتأثر بنفس العوامل.
- استخدام المتغيرات ذات الإبطاء كمتغيرات تفسيرية للنموذج.

---

[145] دومنيك سالفاتور، **مرجع سابق**، ص: 210.

[146] مجدي الشوربجي، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، ص ص: 254-255.

- صغر حجم العينة فيصبح عدد المشاهدات قريب من عدد المتغيرات التفسيرية.

2- اختبارات اكتشاف التعدد الخطي:

توجد العديد من الاختبارات لأجل اكتشاف التعدد الخطي أهمها:

أ- اختبار *Firsh*:

يتم هذا الاختبار عن طريق إيجاد معادلة الانحدار للمتغير التابع على كل من المتغيرات المستقلة على حدة، ثم نختار الانحدار الذي يعطي أفضل النتائج وفق المعايير المتفق عليها، ثم نضيف متغيرات مفسرة أخرى ونختبر آثار كل منها على الأخطاء المعيارية وعلى R^2، ويعتبر المتغير المستقل المضاف ذا معنوية إذا تحققت الحالات التالية:

- إذا أدت إضافة المتغير المستقل في معادلة الانحدار إلى تحسن في قيمة R^2، دون التأثير على قيم المعلمات.
- إذا أدت إضافة المتغير المستقل في معادلة الانحدار إلى التأثير على إشارة المعلمات لتكون غير مقبولة اقتصاديا فان هذا مؤشر على وجود التعدد الخطي بشكل معقد.

ب- اختبار *FARRAR-GLAUBER*:

لاكتشاف ظاهرة التعدد الخطي نقوم بالخطوات التالية:

- حساب مربع معامل الارتباط المتعدد بالنسبة لكل المتغيرات المستقلة بالترتيب R_j^2.

- اختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات الارتباط المتعددة بواسطة التوزيع F كما يلي[147]:

$$F = \frac{R_j^2/(k-1)}{\left(R_j^2\right)/(n-k)} \sim F_{k-1,n-k}$$

وتكون الفرضية المختبرة هي:

$$H_0: R_j^2 = 0$$
$$H_1: R_j^2 \neq 0$$

فإذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من تلك المجدولة نقبل H_1، ويكون المتغير X_j متعدد أو مرتبط خطيا، أما إذا حدث العكس نقبل H_0، ولا يكون هناك أثر لتعدد X_j خطيا.

[147] تومي صالح، **مرجع سابق**، ص ص: 190- 191.

جـــ- اختبار *KLIEN* :

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن وجود (التعدد الخطي) حيث يتم مقارنة معامل التحديد مع مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة. فإذا كان معامل التحديد أكبر من مربع معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة فهذا يعني عدم وجود مشكلة التعدد الخطي وإن كان موجودا فهذا يكون غير مؤثر، أي أن[148]:

$$R^2 > r_{x_i x_j}^2$$

3- طرق معالجة مشكلة التعدد الخطي[149]:

- محاولة توسيع حجم العينة وذلك بإضافة بيانات كافية عن متغيرات الظاهرة المدروسة.
- حذف المتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة التي تسببت في ظهور المشكلة في النموذج
- تحويل شكل الدالة باستعمال النسب والفروقات عوضا عن المتغيرات الأصلية.
- استخدام أسلوب الدمج بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية.

ثانيا: الارتباط الذاتي بين الأخطاء

يشير الارتباط الذاتي إلى الحالة التي لا تتحقق فيها فرضية انعدام الارتباط الذاتي بين الأخطاء والتي تعد أحد الفرضيات التي تقوم عليها طريقة المربعات الصغرى في التقدير، بحيث تكون قيمة المتغير العشوائي U_i، في أية فترة زمنية معينة مرتبطة مع قيمة أو قيم نفس المتغير العشوائي السابقة[150] ويعبر عنه رياضيا كما يلي[151]:

$$cov(U_i, U_{i-s}) = E(U_i, U_{i-s}) = \emptyset^s . \sigma_u^2 \qquad s < t$$

حيث $\emptyset$ معلمة محصورة ما بين (+1) و (-1) أي: $|\emptyset| < 1$ أما σ^2 فهي تباين الأخطاء U_i

1- أسباب حدوث مشكلة الارتباط الذاتي:

من الأسباب التي تؤدي إلى إحداث هذه المشكلة هي[152]:

- إهمال بعض المتغيرات المستقلة من النموذج المراد تقديره.
- الصياغة الغير دقيقة لنموذج الانحدار المراد تقديره.
- عدم دقة بيانات السلاسل الزمنية.
- سوء وصف المتغير العشوائي.

2- اختبارات اكتشاف الارتباط الذاتي:

---

[148] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص:252.

[149] **المرجع نفسه**، ص ص: 253-254.

[150] تومي صالح ، **مرجع سابق**، ص:44.

[151] عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، 1995، ص: 201.

[152] مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص: 448.

للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي هناك عدة اختبارات لكن أكثرها شيوعا ودقة هو:

أ- اختبار ديربين واتسون *Durbin-Watson*:

يعتبر اختبار ديربين واتسون من أهم الاختبارات المستعملة للكشف عن الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، حسب الصيغة التالية[153]: $e_t = Pe_{t-1} - u_t$

$$P = \frac{e_t}{e_{t-1}} + u_t \quad / \ t = 1,2,...n$$

حيث يمثل P معامل الارتباط الذاتي، ويستند هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما:

- فرضية العدم: التي تنص على انعدام الارتباط الذاتي: $H_0 = P = 0$
- الفرضية البديلة: تنص على وجود ارتباط ذاتي: $H_1 = P \neq 0$

وتقدر قيمة معامل ديربين واتسون DW بموجب الصيغة التالية[154]:

$$DW = \frac{\sum_{t=2}^{n}(e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=2}^{n} e_t}$$

حيث: e_t القيمة المقدرة لمعامل المتغير العشوائي، أو $DW \cong 2(1-P)$، حيث أن DW تنحصر قيمتها بين الصفر وأربعة إذ انه عندما يكون:

$$P = 1 \rightarrow DW = 0$$
$$P = 0 \rightarrow DW = 2$$
$$P = -1 \rightarrow DW = 4$$

حيث أن القيمة الجدولية لـــ DW يتم استخراجها وذلك بالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات n وعدد المتغيرات المستقلة k، ومن خلال الجدول يمكن تحديد قيمتين هما d_u و d_l تتراوح قيمتها بين 0 و2 واللتين تحددان مساحة ما بين 0 و 4 كما يوضحه الرسم التالي:

الشكل رقم 24: **التوزيع الاحتمالي لـــ *DW***

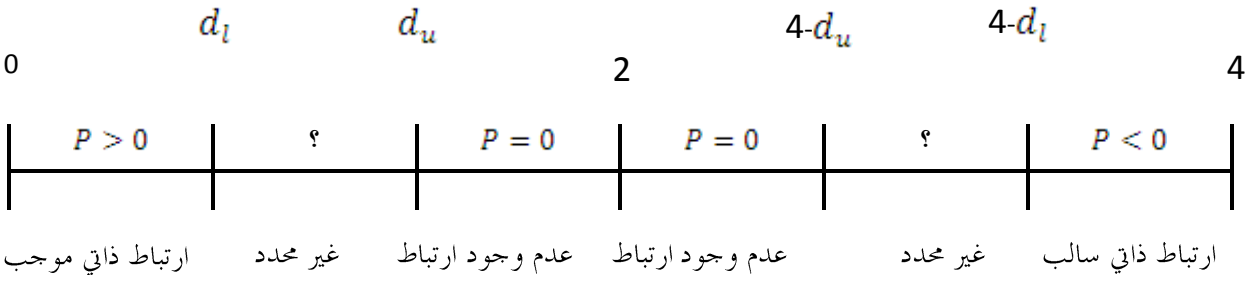

Source:Régis Bourbonnais, op. cit, p:123.

- إذا كانت $0 < DW < d_l$ أو $4 > DW > 4 - d_l$ نرفض H_0.

[153] Johnston Jack et Dinardo John, **Méthodes économétrique**, Economica, Paris, 4eme édition, 1999, p186.
[154] Bourbonnais. Régis, **op . cit**, p123.

- إذا كانت $4 - d_u > DW > d_u$ نقبل H_0.
- إذا كانت $4 - d_u < DW < 4 - d_l$ أو $d_l > DW > d_u$ في هذه الحالة تكون نتيجة الاختبار غير محددة، أي لا يمكن استنتاج إذا كان هناك ارتباط أو لا.

ب- اختبار *Von- Neuman* [155]:

ينص إختبار معدل فون نيومان على الصيغة التالية:

$$\frac{\sigma^2}{s^2} = \frac{\sum_{t=2}^{t}(u_t - u_{t-1})}{\sum_{1}^{t} u_t^2} \cdot \frac{n}{n-1}$$

حيث: $\frac{\sigma^2}{s^2}$ هو النسبة بين متوسط مجموع مربعات الفروقات والتباين

3- طرق معالجة مشكلة الارتباط الذاتي:

هناك عدة طرق لمعالجة الارتباط الذاتي أهمها:

أ- طريقة التحويل [156]:

تعد هذه الطريقة من أسهل الطرق، وتسمى بطريقة لكوكران- اوركات، حيث يقترح إجراء انحدار ذاتي من الدرجة الأولى كما يلي:

- افتراض أن U_i يخضع للارتباط الذاتي من الدرجة الأولى أي أن: $U_i = PU_{i-1} + \varepsilon_i$

والمتغير العشوائي ε_i يتبع افتراضات (OLS) للقيمة المتوقعة صفر، وثبات التباين وبدون ارتباط ذاتي.

- تحويل البيانات وذلك باستخدام التخلف الزمني للمتغير التابع والمتغير المستقل والمتغير العشوائي، فيكتب النموذج بالشكل التالي: $Y_{i-1} = B_0 + B_1 X_{i-1} + U_{i-1}$
- ضرب المعادلة السابقة بمعامل الارتباط الذاتي (P) ثم طرحها من المعادلة الأصلية للنموذج $_i = B_0 + B_1 X_i + U_i$ فنجد:

$$Y_i - PY_{i-1} = B_0(1-P) + B_1(X_i - PX_{i-1}) + (U_i - PU_{i-1})$$

ب- طريقة التكرار: حسب هذه الطريقة يتم التكرار وفق مرحلتين:

- تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، ثم حساب البواقي $e_i = Y_i - \hat{Y}_i$

ليتم حساب قيمة معامل الارتباط الذاتي التقديري $\hat{R}$ وفق القانون التالي: $\hat{P} = \frac{\sum_{i=2}^{n} e_i e_{i-1}}{\sum_{i=2} e_{i-1}}$

---

[155] وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، **مرجع سابق**، ص: 137.

[156] **المرجع نفسه**، ص: 137.

- بعدها يتم تحويل كل من المتغير التابع Y_i والمتغير المستقل X_i إلى القيمتين الجديدتين: Y_i^* X_i^*, كالآتي:

$$Y_i^* = Y_i - PY_{i-1}$$

$$X_i^* = X_i - PX_{i-1}$$

ونحسب البواقي الجديدة كما يلي:

$$e_i^* = Y_i - Y_i^*$$

ثم نحسب قيمة DW بموجب الصيغة التالية:

$$DW = \frac{\sum(e_i^* - e_{i-1}^*)^2}{\sum e_i^{*2}}$$

نقارن قيمة DW المحسوبة مع قيمتها الجدولية لقبول أو رفض فرضية العدم:

- ففي حالة قبول H_0 يعني انعدام الارتباط الذاتي والتوقف عند هذا الحد، أما في حالة قبول H_1 تجري عملية التنقية للبيانات مرة أخرى لتتابع عملية معالجة مشكلة الارتباط الذاتي بنفس الطريقة حتى يتم التخلص منها[157].

ثالثا: مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ

يعبر عن هذه المشكلة رياضيا في حالة النموذج البسيط بالصيغة التالية:

$$Var(U_i) = E(U_i^2) = \sigma^2{}_i \neq \sigma^2$$

1- أسباب حدوث مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ:

تظهر مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ تحت عدة أسباب أهمها[158]:

- وجود علاقة ذات اتجاهين بين المتغيرات المفسرة.
- استخدام البيانات المقطعية بدلا من بيانات السلسلة الزمنية.
- استخدام بيانات جزئية بدلا من بيانات تجميعية، لأن البيانات التجميعية تخفي الاختلافات بين المفردات حيث يلغي بعضها البعض فلا يكون هناك مجال لتشتت القيم بدرجة كبيرة، أما في حالة البيانات الجزئية كتلك المتاحة عن الأفراد أو المنشآت الفردية فعادة ما يكون تشتت كبير بين القيم للاختلافات الكبيرة بين سلوك الوحدات الفردية.
-

[157] **المرجع نفسه**، ص ص: 325- 326.

[158] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص ص: 394- 395.

2- اختبارات اكتشاف عدم تجانس تباين الخطأ:

هناك عدة طرق يمكن اعتمادها لاكتشاف عدم تجانس تباين الخطأ منها:

أ- اختبار معامل ارتباط الرتب لسبيرمان:

يعتبر من أسهل وأبسط الاختبارات، ويتطلب حسابه ما يلي[159]:

- تقدير معلمات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وحساب البواقي e_i، $e_i = Y_i - \widehat{Y}_i$
- ترتيب قيم المتغير المستقل (X_i) والانحرافات e_i تصاعديا أو تنازليا، وإعطاء كل منها رتبا معينة وفق تسلسل القيم ثم تحسب الفروقات بين الرتب، ومن ثم نستخرج معامل ارتباط الرتب ما بين القيم المطلقة للانحرافات وقيم المتغير المستقل وفق قانون سبيرمان لارتباط الرتب كالآتي:

$$r_s = 1 - \left[\frac{6\sum d_i^2}{n(n^2-1)}\right]$$

حيث:

: تمثل حجم العينة n

: تمثل الفرق بين كل رتبتين متناظرتين. d_i

- إيجاد القيمة المحسوبة لاختبار T كما يلي: $T_c = \frac{r_s\sqrt{n-2}}{\sqrt{1-r_s^2}}$

إيجاد قيمة T الجدولية عند درجة الحرية $(n-k+1)$، وعليه إذا كانت T_c المحسوبة أكبر من T الجدولية يتم قبول الفرضية البديلة H_1، والتي تنص على وجود مشكلة تباين الخطأ أي: $H_1 = \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \cdots \neq \sigma_n^2$، أما إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من القيمة الجدولية فسيتم قبول فرضية العدم H_0 التي تنص على عدم وجود مشكلة تجانس التباين أي: $H_1 = \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \cdots = \sigma_n^2$

ب- اختبار جولد فيلد وكوانت:

يستخدم في حالة البيانات المقطعية والعينات الكبيرة، حيث يمر بعدة مراحل[160]:

- ترتيب البيانات الخاصة بالمتغير المستقل ترتيبا تصاعديا.
- حذف المشاهدات الوسيطية من بيانات العينة، ويفضل في هذا الإطار حذف $\frac{1}{5}$ من المشاهدات.
- تقسم مجموع المشاهدات المتبقية إلى مجموعتين بالتساوي، حيث تنطوي المجموعة الأولى على قيم المشاهدات الصغيرة، في حين تنطوي الثانية على القيم الكبيرة.

[159] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص: 272.

[160] **المرجع نفسه**، ص ص: 266- 267.

- يتم تقدير معلمات العلاقة الخطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل لكل عينة جزئية على انفراد، بعدها يتم احتساب تباين الخطأ للمجموعة الأولى $S_{i1}^2 = \frac{\sum e_i^2}{T_1 - k}$، والمجموعة الثانية $S_{i2}^2 = \frac{\sum e_i^2}{T_2 - k}$

حيث:

$\sum e_i^2$: مجموع مربعات البواقي على الترتيب.

k: عدد معلمات النموذج.

وفي الأخير يتم احتساب الإحصائية $\grave{F}$ وفق الصيغة التالية: $F = \frac{\grave{S}_{i1}^2}{S_{i2}^2} = \frac{RSS_2}{RSS_1}$

إيجاد القيمة الجدولية لـــ F عند درجات الحرية لكل من البسط والمقام $T_1 - k$ و $T_2 - k$ ومستوى معنوية معين، فإذا كانت قيمة $\grave{F}$ المحسوبة اكبر من قيمة F الجدولية نقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم ثبات تباين الخطأ، أما إذا كانت قيمة $\grave{F}$ اقل من الجدولية نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين الخطأ.

جـــ- اختبار جليسر:

يستخدم هذا الاختبار لغرض كشف مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ ويتم على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يتم فيها إجراء انحدار عادي للنموذج: $Y_i = B_0 + B_1 \quad _i + U_i$

المرحلة الثانية: يتم حساب البواقي حسب القانون $e_i = Y_i - \widehat{Y_i}$، وتختلف هذه المرحلة في أن جليسر يستعمل القيمة المطلقة للبواقي $|e_i|$ كمتغير تابع في انحدار يكون المتغير المستقل هو X_i وفق الصيغة التالية:

$$|e_i| = \sigma + yX_i^h + V_i \ , \quad h = 1, \frac{1}{2}, -1$$

ويتم قبول أو رفض ثبات التباين بناءا على معنوية أو عدم معنوية المعلمة y، غير أن ما يعاب على هذا الاختبار أن المتغير العشوائي المستخدم فيها V_i لا يستوفي لظروف المربعات الصغرى، فقيمته المتوقعة لا تساوي الصفر، أي: $E(V_i) \neq 0$

د- اختبار وايت: تتمثل خطوات هذا الاختبار فيما يلي[161]:

- تقدير انحدار مساعد بين $\frac{2}{i}$ من جهة والمتغير $X_{2i}, X_{3i}, {X_{2i}}^2, {X_{3i}}^2, X_{2i}, X_{3i}$ من جهة أخرى وفق الصيغة التالية:

$$\widehat{e_i} = \widehat{B_1} + \widehat{B_2}X_{2i} + \widehat{B_3}X_{3i} + \widehat{B_4}X_{2i}^2 + \widehat{B_5}X_{3i}^2 + \widehat{B_6}\,X_{2i}X_{3i} + V_i$$

حيث إذا كان عدد المعلمات (K) بما فيها الحد الثابت في نموذج الانحدار الأصلي فان عدد حدود الانحدار المساعد يعادل $\left[\frac{k(k+1)}{2}\right]$.

[161] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص ص: 507-508 .

- القيام بتقدير (nR^2) حيث(n) حجم العينة، (R^2) معامل التحديد للانحدار المساعد.
- يتم إجراء اختبار الفرض العدمي $B_1 = B_2 = \cdots = 0$ وذلك بمقارنة nR^2 مع X^2 عند مستوى معنوية 5% أو 1% ودرجات حرية تساوي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار المساعد مع استبعاد الحد الثابت أي: $k-1$، فإذا كان $nR^2 > X^2_{5,0.05}$ فان ذلك يعني وجود عدم ثبات التباين والعكس.

3- طرق معالجة مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ[162]:

إن خرق فرضية ثبات التباين لحدود الخطأ يؤدي إلى وجود قيم مختلفة وغير ثابتة لتباينات حدود الخطأ العشوائية، ومن ثم فان القطر الرئيسي لمصفوفة التباين والتباين المشترك الخاصة بحدود الخطأ يحتوي على قيم مختلفة وغير ثابتة، أي أن: $E(U_iU_j) \neq \sigma^2 In$

حيث أن: $\sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \cdots \neq \sigma_n^2$

وتتمثل معالجة مشكلة عدم تجانس التباين في المجتمعات الفرعية بتحديد الأوزان ومن ثم استخدام هذه الأوزان في تحويل صيغة النموذج إلى صيغة أخرى ينتج عنها قيم متساوية في قطر المصفوفة $\sigma^2 In$ ولتحقيق هذا الفرض توجد طرق مختلفة منها:

عندما يزداد تباين المتغير التابع Y، بشكل تناسبي مع قيمة الوسط الحسابي$\bar{X}$ فانه يمكن تحويل المتغيرات التي تعاني من مشكلة عدم تجانس التباين من خلال قسمة طرفي المعادلة $Y_i = B_0 + B_1X_i + U_i$ على المتغير المستقل X_i كما في الصيغة التالية: $\frac{Y_i}{X_i} = \frac{B_0}{X_i} + B_1\frac{X_i}{X_i} + \frac{U_i}{X_i}$

مع ملاحظة الحد الثابت في المعادلة الرئيسية $_0$ أصبح يمثل معامل الانحدار، أي: B_1 وأن: B_1 أصبح يمثل الثابت، مما يجعل معامل التحديد R^2 مختلف في المعادلتين لاختلاف قيم المتغير التابع، Y_i في الأولى و$\frac{Y_i}{X_i}$ في الثانية.

- عندما يزداد المتغير التابع $_i$ ، بشكل تناسبي مع الزيادة في X_i فتتم عملية التحويل بقسمة طرفي معادلة الانحدار على $\sqrt{X_i}$، أي:

$$Y_i = B_0 + B_1X_i + U_i$$
$$\frac{Y_i}{\sqrt{X_i}} = \frac{B_0}{\sqrt{X_i}} + B_1\frac{X_i}{\sqrt{X_i}} + \frac{U_i}{\sqrt{X_i}}$$

[162] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **مرجع سابق**، ص ص: 282- 283 .

هنا العلاقة بين المتغيرين X_i و Y_i أصبحت علاقة بين ثلاث متغيرات $\frac{U_i}{\sqrt{X_i}}$، $\frac{1}{\sqrt{X_i}}$، $\sqrt{X_i}$، علما بان قيمة الثابت بعد التحويل تصبح صفر، كما أن قيمة R^2 تصبح اكبر مما يجعل تقدير القيمة المتوقعة للمتغير التابع Y غير دقيقة.

المبحث الثاني: تعيين النموذج الخاص بالاستهلاك العائلي وتقديره

تعتبر مرحلة تعيين النموذج المرحلة الأولى من مراحل القياس الاقتصادي، ثم تليها المرحلة الثانية والمتمثلة في تقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على إحدى طرق التقدير.

المطلب الأول: تعيين النموذج

يقصد بتعيين النموذج هو صياغة العلاقات الاقتصادية في صورة رياضية، حيث تعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال تحديد المتغيرات التي يجب أن يتكون منها النموذج سواء تعلق الأمر بالمتغير التابع الذي يعبر عن الظاهرة محل الدراسة أو المتغيرات المفسرة التي تتحكم في هذه الظاهرة.

إن مرحلة تعيين النموذج بمعادلة أو مجموعة من المعادلات تتوقف على نص النظرية الاقتصادية، والتي تعتبر المصدر الأساسي في تحديد المتغيرات وطبيعة العلاقة التي تربط بينها، وذلك من خلال وصفها للظاهرة الاقتصادية والتعريف بها.

أولا: تحديد متغيرات النموذج

تستدعي دراسة استهلاك العائلات حصر عدد من المتغيرات المستقلة التي رأينا أنها تؤثر على المتغير التابع أي الاستهلاك العائلي وهذا من خلال ما تم التعرض إليه في الدراسة النظرية ويمكن تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة كما يلي:

المتغير التابع: يتمثل المتغير التابع في الاستهلاك العائلي ويرمز له بالرمز $Cons$

المغيرات المفسرة: وتتمثل هذه المتغيرات في:

- الدخل المتاح ويرمز له بالرمز $Dinc$.
- عدد السكان ويرمز له بالرمز Pop.
- معدلات التضخم ويرمز له بـــ Inf.
- أسعار الفائدة ويرمز لها بالرمز Ir.

بعد التعرف على المتغير التابع المعبر عن الظاهرة محل الدراسة، وتحديد المتغيرات المفسرة التي يحتويها النموذج والتي تتحكم في الظاهرة المدروسة، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الصيغة الرياضية للنموذج كما يلي:

$$Cons \rightarrow f(Dinc, Pop, Inf, Ir)$$

سيتم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تقدير النموذج القياسي الخاص بالاستهلاك العائلي، حيث يستند النموذج الخطي على افتراض وجود علاقة خطية بين المتغير التابع المتمثل في الاستهلاك العائلي والمتغيرات المستقلة (الدخل المتاح، عدد السكان الإجمالي، معدلات التضخم، أسعار الفائدة)، وحد عشوائي U_i.

ثانيا: الصياغة الرياضية لنموذج الاستهلاك العائلي

من أجل معرفة الصيغ الرياضية المناسبة لتقدير النموذج سوف نستخدم الصيغة الخطية والصيغة الغير خطية (اللوغاريتمية) للتعبير عن الاستهلاك العائلي، والصيغة الرياضية لكل نموذج هي كالتالي:

1- الصيغة الخطية: تتمثل صيغة النموذج الخطي في الشكل التالي:

$$Cons = B_0 + B_1 Dinc + B_2 Pop + B_3 Inf + B_4 Ir + U_i$$

حيث أن:

$Cons$: يمثل الاستهلاك العائلي بـــ: مليون دينار.

$Dinc$: يمثل الدخل المتاح بـــ: مليون دينار.

Pop: يمثل عدد السكان الإجمالي بـــ: نسمة.

Inf: معدل التضخم بـــ: % .

Ir: سعر الفائدة بـــ: %.

U_i: الحد العشوائي الذي يتم إضافته للنموذج لكي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر عن الظاهرة محل الدراسة والتي يصعب قياسها مثل: أذواق المستهلكين، العوامل النفسية، أو لأسباب أخرى.

تمثل معلمات النموذج، حيث: B_0, B_1, B_2, B_3, B_4

$$(B_1, B_2) > 0 \quad و \quad (B_3, B_4) < 0$$

2- الصيغة غير الخطية:

أي الصيغة اللوغاريتمية والتي تعني كتابة الدالة في الشكل الغير الخطي على النحو التالي:

$$Cons = B_0 . Dinc^{B_1} . Pop^{B_2} . Inf^{B_3} . Ir^{B_4} . U_i$$

وبإدخال اللوغاريتم الطبيعي على الطرفين يتم تحويلها إلى الصيغة الخطية كما يلي:

$$LnCons = LnB_0 + B_1 LnDinc + B_2 LnPop + B_3 LnInf + B_4 LnIr + LnU_i$$

حيث أن:

LnB_0: تمثل الحد الثابت

B_1, B_2, B_3, B_4: تمثل مرونة تغير الاستهلاك العائلي بالنسبة إلى الدخل المتاح، عدد السكان الإجمالي، معدلات التضخم، أسعار الفائدة على التوالي.

ثالثا: تقييم النموذج

تتم هذه العملية من خلال دراسة النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية، وذلك بالاعتماد على معايير اقتصادية وأخرى إحصائية بالإضافة إلى المعايير القياسية.

1- الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية للنموذج المقدر

أ- الدراسة الاقتصادية: تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى توافق نتائج النموذج مع منطق النظرية الاقتصادية وهذا من خلال إشارة معاملات المتغيرات المفسرة للنموذج وتوافقها مع ما تقره النظرية الاقتصادية، وان لم تتوافق إشارة المقدرات مع ما تقره النظرية الاقتصادية يتم عزلها من النموذج.

ب- الدراسة الإحصائية: يتم الأخذ بمجموعة من المعايير الإحصائية عند القيام بعملية تقييم النموذج من الناحية الإحصائية، حيث يتم من خلالها التأكد من أن النموذج له مقدرة تفسيرية وهذا بالاعتماد على إحصائية ستودنت t والتي يتم من خلالها اختبار معنوية المعلمات حيث أن الإحصائية t تقيس مدى تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

فرضية العدم $H_0: \quad B_0 = B_1 = \cdots = B_4 = 0$

الفرضية البديلة $H_1: \quad B_0 \neq B_1 \neq \cdots \neq B_4 \neq 0$

حيث إذا كانت القيمة المحسوبة t_{cal} اكبر من القيمة الجدولية t_{tab}، فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1، أي أن المتغير المفسر له دور في تفسير تغيرات المتغير التابع.

القيمة الجدولية t_{tab} يتم استخراجها من جدول ستودنت عند مستوى معنوية 5% وبدرجة حرية $(n-k)$ ويتم التعبير عنها كما يلي: t^{α}_{n-k}.

كما يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج بالاعتماد على معامل التحديد R^2، ومعامل التحديد المعدل $\bar{R}^2$ لان النموذج يتكون من أكثر من متغير مفسر $\bar{R}^2$، حيث كلما اقتربت قيمة معامل التحديد من الواحد كلما دل ذلك على دقة النموذج وجودة التقدير أي أن هناك علاقة قوية تربط بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة. بالإضافة إلى إحصائية F والتي من خلالها يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال الفرضيتين التاليتين:

تنص فرضية العدم على انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة

فرضية العدم

$$H_0: \quad B_0 = B_1 = \cdots = B_5 = 0$$

أما الفرضية البديلة فتنص على وجود على الأقل متغير من بين المتغيرات المفسرة له علاقة بالمتغير التابع

الفرضية البديلة $H_1: \quad B_0 \neq B_1 \neq \cdots \neq B_5 \neq 0$

تتم مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} بالقيمة الجدولية F_{tab}، حيث $F_{tab} = F_{n-k-1}^{k}$ ، والتي يتم استخراجها من جدول فيشر F، عند مستوى معنوية 5% ودرجة الحرية للبسط والمقام فإذا كانت القيمة المحسوبة F_{cal} اكبر من القيمة الجدولية F_{tab}، فإننا نرفض فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك متغير مفسر واحد له علاقة بالمتغير التابع، أي أن المتغير المفسر له دور في تفسير تغيرات المتغير التابع.

جـــ– الدراسة القياسية: وتتمثل في مدى استيفاء النموذج لفرضيات التقدير، وأن انتفاء إحداها يؤدي إلى بروز مشاكل قياسية تتمثل في مشكلة الارتباط الخطي بين المتغيرات المفسرة ومشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة عدم تجانس تباين الخطأ.

المطلب الثاني: النموذج الخطي للاستهلاك العائلي بالجزائر

يتم اعتماد طريقة المربعات الصغرى العادية في عملية تقدير معلمات النموذج كونها تعد أفضل طريقة للتقدير وذلك لاعتمادها على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد ممكن، والبيانات التي سيتم استخدامها هي بيانات زمنية تمتد من 1990 إلى 2008، وستتم عملية تقدير النموذج القياسي بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (*EVIEWS5*)، وبعد إدخال البيانات الخاصة بالمتغيرات في هذا النموذج لغرض التقدير فان نتائج التقدير كانت كما يلي:

الجدول رقم 25: نتائج تقدير النموذج الخطي للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2008)

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 04:50
Sample (adjusted): 1990 2008
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5865075.	741631.3	-7.908344	0.0000
Dinc	0.098525	0.022445	4.389556	0.0006
Pop	0.234775	0.024747	9.486816	0.0000
Inf	-5968.455	4113.467	-1.450955	0.1688
Ir	16008.52	12157.80	1.316729	0.2091

R-squared	0.994943	Mean dependent var	1627472.
Adjusted R-squared	0.993498	S.D.dependent var	860639.2
S.E. of regression	69398.79	Akaike info criterion	25.35406
Sum squared resid	6.74E+10	Schwarz criterion	25.60260
Log likelihood	- 235.863	F-statistic	688.5716
Durbin-Watson stat	1.431469	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

والنموذج الخطي يلخص نتائج الجدول كما يلي:

$$Ir\,Cons = -16008.52 + 5968.45Inf - 0.23Pop - 0.09\,Dinc + 5865075$$

(-7.90)* (4.38) (9.48) (-1.45) (1.31)

$n = 19$ $R^2 = 0.9949$ $\bar{R}^2 = 0.9934$ $F = 688.57$ $DW = 1.43$

حيث أن:

*( ): هذه القيم تمثل الإحصائيةt وسيتم اعتمادها بهذه الطريقة في كل النماذج.

R^2: معامل التحديد

$\bar{R}^2$: معامل التحديد المعدل

F: إحصائية فيشر

DW: إحصائية ديربين واتسون

n: عدد المشاهدات

يلاحظ من خلال النموذج المقدم أن معامل الدخل المتاح إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) والمتغير المفسر (الدخل المتاح)، وهذا يعد مقبولا من الناحية الاقتصادية حيث انه إذا تغير الدخل المتاح بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـــ 0.09، أما بالنسبة لمعامل عدد السكان الإجمالي فان إشارته موجبة أي أن العلاقة طردية بين الاستهلاك العائلي وعدد السكان الإجمالي، وهذا يعتبر مقبول من الناحية الاقتصادية حيث انه إذا تغير عدد السكان الإجمالي بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـــ 0.23، أما بالنسبة لمعامل معدل التضخم نلاحظ أن إشارته سالبة أي أن العلاقة عكسية بين الاستهلاك العائلي ومعدل التضخم وتتفق هذه النتيجة مع ما تقره النظرية الاقتصادية حيث انه إذا تغير معدل التضخم بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـــ 5968.45، إلا أن ارتباطه بأسعار الفائدة بعلاقة طردية يتنافى مع ما تقره النظرية الاقتصادية.

أما من الناحية الإحصائية فان هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج وهذا على حسب ما يبينه معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.9934$ مشيرا بذلك إلى جودة التقدير، أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير تغيرات المتغير التابع والمتمثل في الاستهلاك العائلي، كما أن النموذج معنوي كليا وهذا يظهر من خلال إحصائية F، حيث عند مقارنة القيمة المحسوبة F_{cal} والمقدرة بـــ 688.57

بالقيمة الجدولية F_{tab} عند مستوى معنوية 5%، ودرجة حرية للبسط والمقام كما هو مبين في العلاقة التالية:= $F_{n-k-1}^{k} = F_{19-4-1}^{4} = F_{14}^{4}$ 3.11، نجد أن القيمة المحسوبة اكبر من القيمة الجدولية وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على انعدام العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، ونقبل بالفرضية البديلة والتي مفادها أن هناك على الأقل متغير مفسر يؤثر على المتغير التابع، إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

كما يلاحظ أن معلمات كل من مقدرة الثابت والدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي لها معنوية إحصائية من خلال الإحصائية t حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} اكبر من القيمة الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية 5%، بحيث: $t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{19-5}^{0.05} = t_{14}^{0.05} = 2.145$ ، إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

أما بالنسبة لمعلمتي كل من معدل التضخم وأسعار الفائدة ليست لهما معنوية إحصائية وهذا يتبين من خلال الإحصائية t حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} اقل من القيمة الجدولية t_{tab} عند مستوى معنوية 5%، مما يعني رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها فان قيمة معامل التحديد المعدل المرتفعة توحي بان هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان انخفاض قيمة إحصائية ستودنت بالنسبة لمقدرتي معلمتي المتغيرين المفسرين (معدل التضخم وأسعار الفائدة)، يدل على أنهما لا يؤثران في المتغير التابع وهذه الحالة تشير إلى وجود تعدد خطي بين المتغيرين وللتأكد من هذا نقوم بإجراء انحدار خطي بسيط بين المتغيرين لإثبات إذا ما كان هناك ارتباط أو لا. ويمكن توضيح النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم 26: **نتائج تقدير النموذج معدل التضخم بدلالة أسعار الفائدة**

Dependent Variable : INF
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 06:26
Sample (adjusted): 1990 2008
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7.026703	2.527289	-2.780332	0.0128
Ir	1.687557	0.206598	8.168296	0.0000

R-squared	0.796945	Mean dependent var	11.14474
Adjusted R-squared	0.785000	S.D.dependent var	11.27377
S.E. of regression	5.227427	Akaike info criterion	6.245016
Sum squared resid	464.5419	Schwarz criterion	6.344431
Log likelihood	- 57.3276	F-statistic	66.72106
Durbin-Watson stat	1.056467	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

وفقا للجدول 26 كانت النتائج للنموذج كما يلي:

$$Inf = -7.02 + 1.68\,Ir$$

(-2.78) (8.16)

0.7969 $\bar{R}^2$ =0.7850 F =66.72 DW =1.05 n =19 R^2 =

يلاحظ من خلال النموذج أن هناك ارتباط قوي بين معدل التضخم وسعر الفائدة وهذا ما يوضحه معامل التحديد= R^2 0.7969، بالإضافة إلى ذلك فان معلمة سعر الفائدة لها معنوية إحصائية أي أن سعر الفائدة يؤثر على معدل التضخم، وعليه فان هذا الارتباط القوي يؤكد على أن هناك تعدد خطي بين سعر الفائدة ومعدل التضخم.

ولمعالجة هذه المشكلة نقوم بإعادة تقدير النموذج مرة بدون أسعار الفائدة ومرة أخرى بدون معدل التضخم ثم نقوم بالمفاضلة بين النموذجين.

- **تقدير النموذج بعد إزالة أسعار الفائدة:**

الجدول رقم 27: **نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط أسعار الفائدة**

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 24/04/11 Time: 05:02
Sample (adjusted): 1990 2008
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5480142	698053.9	-7.850601	0.0000
Dinc	0.085658	0.020695	4.139087	0.0009
Pop	0.227623	0.024728	9.205231	0.0000
Inf	-1778.467	2669.665	-0.666176	0.5154

R-squared	0.994316	Mean dependent var	1627472.
Adjusted R-squared	0.993180	S.D.dependent var	860639.2
S.E. of regression	71075.96	Akaike info criterion	25.36555
Sum squared resid	7.58E+10	Schwarz criterion	25.56438
Log likelihood	- 235.972	F-statistic	874.7274
Durbin-Watson stat	0.975712	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

والنتائج يمكن تلخيصها في النموذج التالي:

$$Cons = -5480142 + 0.08\,Dinc + 0.22\,Pop - 1778.46\,Inf$$

(-7.85) (4.13) (9.20) (-0.66)

0.9943 $\bar{R}^2$ =0.9931 F =874.72 DW =0.97 n =19 R^2 =

يلاحظ من خلال هذا الجدول أن معامل معدل التضخم غير معنوي إحصائيا، حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} اقل من القيمة الجدولية t_{tab}، بهذا نرفض فرضية العدم H_0 وعليه يتم حذفه من النموذج.

الجدول رقم 28: نتائج تقدير النموذج بعد إزالة معدل التضخم

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 20/04/11 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1990 2008
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
C	-5813417	478288.1	-12.15463	0.0000
Dinc	0.079821	0.018420	4.333450	0.0005
Pop	0.238744	0.017922	13.32149	0.0000

R-squared	0.994148	Mean dependent var	1627472.
Adjusted R-squared	0.993417	S.D.dependent var	860639.2
S.E. of regression	69829.62	Akaike info criterion	25.28944
Sum squared resid	7.80E+10	Schwarz criterion	25.43857
Log likelihood	- 237.249	F-statistic	1359.116
Durbin-Watson stat	0.899353	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

والنتائج يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

$$Cons = -5813417 + 0.07\,Dinc + 0.23\,Pop$$
$$(-12.15) \quad (4.33) \quad (13.32)$$

$R^2 = 0.9941$ $\quad \bar{R}^2 = 0.9934$ $\quad F = 1359.11$ $\quad DW = 0.89$ $\quad n = 19$

من خلال النموذج المقدر يتبين انه مقبول من الناحية الاقتصادية وهذا بتوافق إشارات المتغيرات المفسرة مع ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث يرتبط الاستهلاك العائلي بعلاقة طردية مع كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي، أما من الناحية الإحصائية نجد أن معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.9934$ مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة أي أن هذه الأخيرة تساهم في تفسير تغيرات الاستهلاك العائلي بنسبة 99.34% هذا من جهة، ومن جهة أخرى يظهر النموذج انه معنوي كليا من خلال إحصائية فيشر حيث أن القيمة المحسوبة F_{cal} والتي تساوي 1359.11 اكبر من القيمة الجدولية F_{tab}، والتي تســـاوي $F^k_{n-k-1} = F^2_{19-2-1} = F^2_{16} = 3.63$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على أن هناك متغير مفسر واحد على الأقل له علاقة بالمتغير التابع إذن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

أما بالنسبة لمعلمتي الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي فان لهما معنوية إحصائية وهذا يظهر من خلال الإحصائية t الخاصة بكل مقدر حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} اكبر من القيمة الجدولية t_{tab} عند

مستوى معنوية 5%، بحيث $t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{19-3}^{0.05} = t_{16}^{0.05} = 2.120$، إذن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.

- **تقدير النموذج بعد إزالة معدل التضخم:**

الجدول رقم 29: نتائج تقدير النموذج بعد إسقاط معدل التضخم

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 05:21
Sample (adjusted): 1990 2008
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
C	-5986074	763595.5	-7.839326	0.0000
Dinc	0.079691	0.018974	4.200044	0.0008
Pop	0.243665	0.024845	9.807617	0.0000
Ir	2362.145	7983.095	0.295893	0.7714

R-squared	0.994182	Mean dependent var	1627472.
Adjusted R-squared	0.993019	S.D.dependent var	860639.2
S.E. of regression	71910.16	Akaike info criterion	25.38889
Sum squared resid	7.76E+10	Schwarz criterion	25.58772
Log likelihood	- 237.194	F-statistic	854.4349
Durbin-Watson stat	0.910301	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

ونتائج الجدول يمكن تلخيصها في النموذج الخطي التالي:

$$Cons = -5986074 + 0.07\,Dinc + 0.24\,Pop + 2362.14\,Ir$$
$$(-7.83) \quad (4.20) \quad (9.80) \quad (0.29)$$
$$R^2 = 0.9941 \quad \bar{R}^2 = 0.9930 \quad F = 854.43 \quad DW = 0.91 \quad n = 19$$

يلاحظ من خلال النموذج أن الاستهلاك العائلي يرتبط بعلاقة طردية مع كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهذا يعد مقبولا من الناحية الاقتصادية، إلا أن ارتباطه مع أسعار الفائدة بعلاقة طردية يتنافى مع ما تقره النظرية الاقتصادية لهذا يجب حذفه من النموذج، وعند حذف أسعار الفائدة فإننا نتحصل علـــى نفس النموذج المعبر عليه في الجدول رقم 28.

المطلب الثالث: النموذج الغير خطي

سنقوم بتقدير النموذج غير الخطي $Cons$ وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$Cons = B_0.Dinc^{B_1}.Pop^{B_2}.Inf^{B_3}.Ir^{B_4}.U_i$$

وباستخدام اللوغاريتم الطبيعي نتحصل على الصيغة التالية:

$$LnCons = LnB_0 + B_1 LnDinc + B_2 LnPop + B_3 LnInf + B_4 LnIr + LnU_i$$

ويمكن التعبير على نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي للاستهلاك العائلي في الجدول التالي:

الجدول رقم 30: نتائج تقدير النموذج غير الخطي للاستهلاك العائلي خلال الفترة **(1990-2008)**

Dependent Variable : LnCONS
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 05:53
Sample (adjusted): 1990 2008
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-86.09591	52.36246	-1.644230	0.1224
LnDinc	0.451755	0.324889	1.390488	0.1861
LnPop	5.384260	3.308280	1.627510	0.1259
LnInf	-0.039200	0.026851	-1.459885	0.1664
LnIr	0.432188	0.098411	4.391664	0.0006

R-squared	0.983923	Mean dependent var	14.12231
Adjusted R-squared	0.979330	S.D.dependent var	0.680054
S.E. of regression	0.097772	Akaike info criterion	- 1.59141
Sum squared resid	0.133832	Schwarz criterion	- 1.34287
Log likelihood	20.11843	F-statistic	214.2038
Durbin-Watson stat	1.320548	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

ونتائج الجدول يمكن تلخيصها في النموذج غير الخطي التالي:

$$LnCons = -86.09 + 0.45\ Ln\ Dinc + 5.38\ LnPop - 0.03\ Lninf + 0.43\ LnIr$$
$$(-1.64) \quad (1.39) \quad (1.62) \quad (-1.45) \quad (4.39)$$
$$R^2 = 0.9839 \quad \bar{R}^2 = 0.9793 \quad F = 214.20 \quad DW = 1.32 \quad n = 19$$

يلاحظ من خلال النموذج انه غير مقبول من المنظور الاقتصادي لارتباط الاستهلاك العائلي بعلاقة طردية بسعر الفائدة وهذا يتنافى مع ما تقره النظرية الاقتصادية، كما أن مقدرة الثابت لا تتمتع بمعنوية إحصائية لهذا يجب إزالتهما من النموذج، ونعيد التقدير مرة أخرى ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 31: نتائج تقدير النموذج غير الخطي بعد حذف كل من لوغاريتم اسعار الفائدة والثابت

Ls // Dependent Variable is LnCONS
Date: 05/04/11 Time: 20:34
Sample: 1990 2008
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnDinc	0.732048	0.060039	12.19279	0.1224
LnPop	0.194810	0.054273	3.589448	0.0025
LnInf	-0.012726	0.037234	-0.341779	0.7370

R-squared	0.961618	Mean dependent var	14.12231
Adjusted R-squared	0.956820	S.D.dependent var	0.680054
S.E. of regression	0.141314	Akaike info criterion	- 3.76959
Sum squared resid	0.319515	Schwarz criterion	- 3.62047
Log likelihood	11.85136	F-statistic	200.4284
Durbin-Watson stat	0.344972	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: : من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS2*** .

والنموذج الخطي التالي يعبر عن النموذج المقدم أعلاه كما يلي:

$$0.73\ Ln\ Dinc + 0.19\ LnPop - 0.01\ Lninf\ \ LnCons =$$

$$(12.19) \qquad (3.58) \qquad (-0.34)$$

$$0.9616 \qquad \bar{R}^2 = 0.9568 \qquad F = 200.42 \qquad DW = 0.34 \qquad n = 19 R^2 =$$

يلاحظ من خلال النموذج أن الاستهلاك العائلي يرتبط بعلاقة طردية مع كل من الدخل المتاح، وعدد السكان الإجمالي وبعلاقة عكسية مع معدل التضخم وهذا يتوافق مع ما تنص عليه النظرية الاقتصادية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يلاحظ من الناحية الإحصائية أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج وهذا ما يبينه معامل التحديد المعدل $\bar{R}^2 = 0.9568$، أي أن المتغيرات المفسرة تساهم في تفسير تغيرات الاستهلاك العائلي، وفي نفس الوقت يلاحظ أن مقدرة معدل التضخم لا تتمتع بمعنوية إحصائية لان القيمة المحسوبة t_{cal} اقل من القيمة الجدولية t_{tab} بهذا نقبل فرضية العدم H_0، وعليه يتم حذف المتغير معدل التضخم من النموذج، فنعيد التقدير مرة أخرى ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 32: **نتائج تقدير الاستهلاك العائلي بعد إزالة لوغاريتم معدل التضخم.**

Ls // Dependent Variable is LnCONS
Date: 05/04/11 Time: 17:34
Sample: 1990 2008
Included observations: 19

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LnDinc	0.746693	0.040948	18.23518	0.0000
LnPop	0.180952	0.035127	5.151389	0.0001

R-squared	0.961337	Mean dependent var	14.12231
Adjusted R-squared	0.959063	S.D.dependent var	0.680054
S.E. of regression	0.137594	Akaike info criterion	- 3.86758
Sum squared resid	0.321848	Schwarz criterion	- 3.76817
Log likelihood	11.78226	F-statistic	422.7002
Durbin-Watson stat	0.297959	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS2*** .

ووفقا للجدول أعلاه كانت نتائج النموذج كما يلي:

$$0.74 Ln\ Dinc + 0.18\ LnPop\ LnCons =$$

$$(18.23) \qquad (5.15)$$

$$0.9613 \qquad \bar{R}^2 = 0.9590 \qquad F = 422.70 \qquad DW = 0.29 \qquad n = 19 R^2 =$$

يلاحظ من خلال النموذج أنه مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك لارتباط كل من لوغاريتم الدخل المتاح ولوغاريتم عدد السكان الإجمالي طرديا مع لوغاريتم الاستهلاك العائلي خلال فترة الدراسة، كما يلاحظ من الناحية الإحصائية معامل التحديد المعدل مرتفع مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة التي يتضمنها النموذج بمعنى آخر أن الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي يفسران تغيرات الاستهلاك

العائلي 95.90%، بالإضافة إلى أن قيمة إحصائية فيشر المحسوبة $F_{cal} = 422.70$، اكبر من القيمة الجدولية F_{tab} والتي تساوي: $F^{k}_{n-k-1} = F^{2}_{19-2-1} = F^{2}_{16} = 3.63$، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

كما نلاحظ من خلال إحصائية ستودنت أن المعلمتين لهما معنوية إحصائية من خلال إحصائية ستودنت لكل مقدر، حيث أن القيمة الجدولية t_{tab} اقل من القيمة المحسوبة t_{cal}، عند مستوى معنوية 5%، بحيث: $t_{tab} = 2.110 t^{\alpha}_{n-k} = t^{0.05}_{19-2} = t^{0.05}_{17} =$، وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة.

عند المقارنة بين النموذج الخطي والنموذج اللوغاريتمي نجد أن النموذج الخطي أفضل من النموذج اللوغاريتمي وذلك من خلال معيار معامل التحديد المعدل$\bar{R}^2$، إذ يلاحظ أن معامل التحديد المعدل للنموذج الخطي يقدر بـــ 99.34% اكبر من معامل التحديد المعدل للنموذج اللوغاريتمي 95.90%، وعليه فان النموذج الذي سيأخذ بعين الاعتبار في بقية الدراسة القياسية هو النموذج الخطي.

المبحث الثالث: اختبار استقرارية نموذج الاستهلاك العائلي والتنبؤ به

يساعد اختبار استقرارية النموذج على معرفة مدى صلاحية النموذج المتوصل إليه خلال كل الفترة محل الدراسة، وان هناك نقطة زمنية معينة تسمى نقطة الانعطاف حدثت نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري فأصبح النموذج بموجبها غير صالح للاستعمال لكل الفترة، وللقيام بذلك نقوم باختبار مدى استقرارية معلمات النموذج، وهذا قصد التوصل إلى نموذج مستقر يمكن استعماله سواء لتفسير ظاهرة استهلاك العائلات أو للتنبؤ بحجمه مستقبلا.

المطلب الأول: اختبار مدى استقرارية النموذج

إن النموذج الخطي المتحصل عليه خلال فترة الدراسة (1990-2008) لا يمكن اعتباره نموذج قياسي صالح للاستعمال ما لم نتأكد من مدى صلاحيته من خلال اختبار استقراريته، وذلك بالاعتماد على اختبار *Chow* حيث يتم اختيار نقطة زمنية معينة تسمى بنقطة انعطاف حدثت فيها مجموعة من التغيرات الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية التي مر بها الاقتصاد الجزائري فأصبح بموجبها النموذج غير صالح لكل الفترة.

وحسب الأوضاع التي مر بها الاقتصاد الجزائري يمكن اعتبار سنة 2000 كنقطة انعطاف والتي تزامنت مع ارتفاع أسعار البترول وتحسن مداخيل الدولة والقيام بمشاريع تنموية، بالإضافة إلى ذلك فان في هذه السنة اجري آخر مسح خاص بنفقات استهلاك الأسر في الجزائر.

ويتم هذا الاختبار بمقارنة F المحسوبة المتحصل عليها من اختبار *Chow* مع F الجدولية عند مستوى معنوية 5%، ودرجة حرية k للبسط و $n-2k$ للمقام وفق الصيغة التالية: $F_{n-2k}^{k} = F_{19-6}^{3} = F_{13}^{3} =$ 3.41

عرض نتائج اختبار *Chow* عند نقطة الانعطاف لسنة 2000:

Chow Breakpoint Test: 2000			
F –statistic	12.77418	Probability	0.000357
Log likelihood ratio	26.09043	Probability	0.000009

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

حسب نتائج الجدول المعروضة فان قيمة F المحسوبة والتي تعادل 12.77 عند نقطة الانعطاف لسنة 2000 أكبر من قيمتها الجدولية $3.41 = F_{13}^{3}$ وعليه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة أي أن النموذج غير مستقر خلال طول الفترة وبالتالي فان سنة 2000 هي فعلا نقطة انعطاف.

- **النموذج المتحصل عليه خلال الفترة (1990- 2000):**

وعلى هذا الأساس نقوم بإعادة تقدير النموذج خلال الفترة (1990- 2000) والنتائج يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 33: تقدير النموذج الخطي للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2000)

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 05:21
Sample (adjusted): 1990 2000
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std.Error	t-Statistic	Prob.
C	-6141759	1441466.	-4.260774	0.0028
Dinc	0.086528	0.111151	0.778466	0.4587
Pop	0.250502	0.057578	4.350618	0.0024

R-squared	0.980769	Mean dependent var	1039215.
Adjusted R-squared	0.975961	S.D.dependent var	514335.8
S.E. of regression	79744.58	Akaike info criterion	25.63805
Sum squared resid	5.09E+10	Schwarz criterion	25.74656
Log likelihood	- 138.009	F-statistic	203.9990
Durbin-Watson stat	1.000317	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

وفقا للجدول أعلاه يمكن تلخيص النتائج كما يلي:

$$Cons = -6141759 + 0.08\,Dinc + 0.25Pop$$

(-4.26) (0.77) (4.35)

$n = 11$ $DW = 1.00$ $F = 203.99$ $\bar{R}^2 = 0.9759$ $R^2 = 0.9807$

يلاحظ من خلال النموذج انه مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك بتوافق إشارة المتغيرات مع ما تقره النظرية الاقتصادية. أما من الناحية الإحصائية فان معامل التحديد المعدل يظهر بقيمة مرتفعة $\bar{R}^2$ =0.9759 ما يعني أن هناك ارتباط قوي بين الاستهلاك العائلي والدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي، كما يتم تقييم النموذج إحصائيا من خلال الإحصائية t لكل من المقدرات حيث مقدرة عدد السكان الإجمالي ذات معنوية إحصائية بينما مقدرة الدخل المتاح فليست لها معنوية إحصائية ومنه يجب إزالتها من النموذج، وإعادة تقديره مرة أخرى ونتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 34: تقدير النموذج الخطي بعد إزالة الدخل المتاح خلال الفترة (1990-2000)

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 08:41
Sample (adjusted): 1990 2000
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-7217593	400714.0	-18.01183	0.0000
Pop	0.293868	0.014237	20.64080	0.0000

R-squared	0.979312	Mean dependent var	1039215.
Adjusted R-squared	0.977014	S.D.dependent var	514335.8
S.E. of regression	77979.57	Akaike info criterion	25.52925
Sum squared resid	5.47E+10	Schwarz criterion	25.60159
Log likelihood	- 138.410	F-statistic	426.0427
Durbin-Watson stat	0.905963	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

ووفقا للجدول أعلاه كانت النتائج كما يلي:

$$Cons = -7217593 + 0.29Pop$$

(-18.01) (20.64)

R^2 =0.9793 $\bar{R}^2$ =0.9770 F =426.04 DW =0.90 n =11

يتبين من خلال النموذج انه مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك من خلال إشارة معامل عدد السكان الإجمالي الموجبة وهذا ما يؤكد العلاقة الطردية التي تربط الاستهلاك العائلي بعدد السكان الإجمالي وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، أما من الناحية الإحصائية فان معامل التحديد المعدل مرتفع مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) والمتغير المستقل (عدد السكان الإجمالي) أو بمعنى آخر أن عدد السكان الإجمالي يفسر تغيرات الاستهلاك العائلي بنسبة 97.70%، كما أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F_{cal} والتي تساوي 426.04 اكبر من القيمة الجدولية F_{tab}، هذه الأخيرة التي تساوي:

$F_{n-k-1}^{k} = F_{11-1-1}^{1} = F_{9}^{1} = 5.12$ مما يدل على أن النموذج ككل له معنوية إحصائية.

أما بالنسبة لإحصائية ستودنت فان القيمة المحسوبة t_{cal} اكبر من القيمة الجدولية بحيث:

$t_{tab} = t_{n-k}^{\alpha} = t_{11-2}^{0.05} = t_{9}^{0.05} = 2.262$ عند مستوى معنوية 5% أي أن معامل عدد السكان الإجمالي ذو معنوية إحصائية، مما يدل على أن عدد السكان الإجمالي يؤثر في الاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2000).

- **نموذج الاستهلاك العائلي المتحصل عليه خلال الفترة (2000- 2008)**

نتائج تقدير النموذج خلال الفترة (2000-2008) يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم 35: تقدير النموذج الخطي خلال الفترة (2000-2008)

Dependent Variable : CONS
Method : Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 09:41
Sample (adjusted): 2000 2008
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-5224751.	1667995.	-3.132354	0.0203
Dinc	0.105363	0.034216	3.079360	0.0217
Pop	0.215423	0.057355	3.755965	0.0094

R-squared	0.994924	Mean dependent var	2352829.
Adjusted R-squared	0.993232	S.D.dependent var	518252.8
S.E. of regression	42635.68	Akaike info criterion	24.41997
Sum squared resid	1.09E+10	Schwarz criterion	24.48571
Log likelihood	- 106.889	F-statistic	588.0127
Durbin-Watson stat	1.780504	Prob (F-statistic)	0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

وتتلخص نتائج الجدول أعلاه في النموذج التالي:

$$Cons = -5224751 + 0.10\,Dinc + 0.21 Pop$$
$$(-3.13) \quad (3.07) \quad (3.75)$$

$R^2 = 0.9949$ $\quad \bar{R}^2 = 0.9932$ $\quad F = 588.01$ $\quad DW = 1.78$ $\quad n = 9$

المطلب الثاني: تقييم نموذج الاستهلاك العائلي المقدر

سنقوم على مستوى هذا المطلب بتقييم النموذج المتحصل عليه بعد التقدير وهذا من خلال الدراسة الاقتصادية والدراسة الإحصائية إضافة إلى الدراسة القياسية، وهذا من اجل التأكد من أن النموذج يتماشى مع ما تقره النظرية الاقتصادية، بالإضافة إلى التأكد من المعنوية الإحصائية للمعلمات وكذا التأكد من أن النموذج ككل معنوي، والتأكد من خلوه من مشاكل القياس الاقتصادي.

أولا: الدراسة الاقتصادية

يلاحظ من خلال النموذج المقدر الخاص بالفترة (2000-2008) ما يلي:

بالنسبة لمعامل الدخل المتاح نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع المتمثل في الاستهلاك العائلي والمتغير المفسر المتمثل في الدخل المتاح وهذا يعد مقبولا من الناحية الاقتصادية لأنه يتوافق مع ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث انه إذا تغير الدخل المتاح بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـــ0.1 وحدة.

أما بالنسبة لمعامل عدد السكان الإجمالي فان إشارته الموجبة تدل على أن هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (الاستهلاك العائلي) والمتغير المستقل (عدد السكان الإجمالي)، حيث انه إذا تغير عدد السكان الإجمالي بوحدة واحدة فان الاستهلاك العائلي سيتغير بـــ0.21 وحدة إذن معامل هذا المتغير له معنوية اقتصادية.

وعليه فان النموذج مقبول من الناحية الاقتصادية وذلك لارتباط الاستهلاك العائلي مع كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي بعلاقة طردية وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

ثانيا: الدراسة الإحصائية

إن هدف الدراسة الإحصائية هو اختبار فرضيات النموذج المقدر حيث يتم الأخذ بمجموعة من المعايير الإحصائية، وسيتم اختبار النموذج المقدر باستعمال هذه المعايير التي تهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، حيث يتم اختبار المعنوية الإحصائية للمعلمات باستخدام إحصائية ستودنت، كما يتم اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام معامل التحديد المعدل وإحصائية فيشر.

يلاحظ أن النموذج مقبول من الناحية الإحصائية وهذا يظهر من خلال معامل التحديد المعدل المرتفع $\bar{R}^2 = 0.9932$ مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة، بالإضافة إلى أن النموذج معنوي كليا وهذا يظهر من خلال إحصائية F حيث أن القيمة المحسوبة $F_{cal} = 588.01$ اكبر من القيمة الجدولية F_{tab}، والتي تساوي $F_{n-k-1}^{k} = F_{9-2-1}^{2} = F_{6}^{2} = 5.14$.

بالإضافة إلى أن كل مقدرات المتغيرات المفسرة لها معنوية إحصائية وهذا يتبين من خلال الإحصائية t حيث أن القيمة المحسوبة t_{cal} لكل من معامل الدخل المتاح ومعامل عدد السكان الإجمالي اكبر من القيمة الجدولية بحيث: $t_{tab} = t_{9-3}^{\alpha} = t_{6}^{0.05} = 2.447$ عند مستوى معنوية 5%.

ثالثا: الدراسة القياسية

يتضح من خلال النموذج انه لا يعاني من مشكلة التعدد الخطي، لذا سنقوم بدراسته من الناحية القياسية لاختبار وجود مشكلة عدم ثبات التباين ووجود مشكلة الارتباط الذاتي من عدمها.

1- اختبار عدم ثبات التباين:

للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين من عدمها يتم استعمال اختبار وايت ***White***، والذي يعتمد على تقدير انحدار مساعد e_i^2 والمتغيرات المفسرة ويمكن توضيح هذا من خلال الصيغة التالية:

$$e_i^2 = B_0 + B_1 Dinc_i + \acute{B}_1 Dinc_i^2 + B_2 Pop_i + \acute{B}_2 Pop_i^2$$

ونقوم باختبار فرضية العدم: $H_0: B_0 = B_1 = \acute{B}_1 = B_2 = \acute{B}_2 = 0$

وباستعمال البرنامج ***EVIEWS5*** نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 36: نتائج اختبار وايت *White*

White Heteroskedasticity Test :			
F –statistic	0.402368	Probability	0.800270
Obs*R-squared	2.582285	Probability	0.629964

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 21/04/11 Time: 15:57
Sample: 2000 2008
Included observations: 9

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-6.53E+11	2.48E+12	-0.262833	0.8057
Dinc	1404.374	5189.904	0.270597	0.8001
Dinc^2	3.85E-05	0.000554	0.069483	0.9479
Pop	42240.91	160621.2	0.262985	0.8056
Pop^2	-0.000689	0.002600	-0.264857	0.8042

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

نقوم بحساب إحصائية وايت WH عند مستوى معنوية 5% حيث نقوم بمقارنة إحصائية WH مع $x^2_{k,0.05}$

حيث أن: $x^2_{k,0.05} = x^2_{4,0.05} = 9.488$

وحيث أن: $nR^2 = 2.582 < x^2_{4,0.05} = 9.488$

نقبل بفرضية العدم أي ثبات التباين.

2- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

يقوم هذا الاختبار على فرضيتين أساسيتين هما:

فرضية العدم: $H_0: p = 0$، وتنص هذه الفرضية على انعدام الارتباط الذاتي.

الفرضية البديلة: $H_1: p \neq 0$، والتي تنص على وجود الارتباط الذاتي.

إن هذا الاختبار يعتمد على إحصائية ديربين واتسون والموجودة في جداول خاصة وذلك بتحديد الحد الأدنى d_l، والحد الأعلى d_u عند مستوى معنوية 5%، و$\grave{k}$ عدد المتغيرات المفسرة في النموذج والتي تعادل 2، وبالأخذ بعين الاعتبار عدد المشاهدات $n = 9$ فنجد:

d_l =0.63 وd_u =1.70 واللتين تحددان مساحة مابين 0 و 4 ويمكن توضيح ذلك من خلال الصورة التالية:

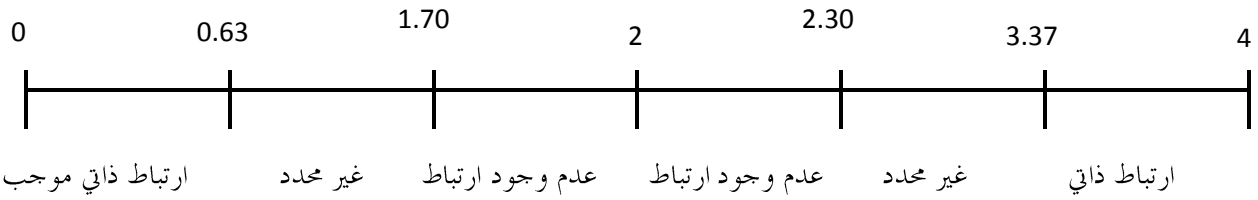

يلاحظ من خلال قيمة *DW* المحسوبة في النموذج والتي تعادل 1.78 أنها تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

المطلب الثالث: التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير

إن الهدف الأساسي لبناء النموذج القياسي هو التنبؤ به حيث على أساسه نستطيع معرفة سلوك أي ظاهرة اقتصادية في المستقبل، ولذلك سنحاول التنبؤ باستهلاك العائلات في الجزائر باستعمال أحسن نموذج متوصل إليه في الدراسة خلال الفترة (2010- 2014).

أولا: التنبؤ باستعمال النموذج المتحصل عليه

يوضح النموذج المتحصل عليه في الجدول 35 أن أهم متغيرين مؤثران على الاستهلاك العائلي هما الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهذا بعد اختبار نقطة الانعطاف، ورغم أن النموذج له مقدرة تفسيرية عالية وهذا يظهر من خلال معامل التحديد= R^2 0.9949، ومعامل التحديد المعدل = $\bar{R}^2$0.9932، وان معلمات النموذج مقبولة من الناحية الاقتصادية ولها معنوية إحصائية، إلا انه يجب اختبار مقدرة النموذج المتحصل عليه على التنبؤ.

ثانيا: تقييم الكفاءة التنبؤية للنموذج

يتم اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ بالاعتماد على معيار معامل عدم التساوي لثايل، حيث يعتبر من أهم المعايير التي تقيس الكفاءة التنبؤية للنموذج ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 37: نتائج اختبار معامل ثايل

Actual: CONS Forecast: CONSF Sample: 2000 2008 Include observations: 9	
Root Mean Squared Error	34811.89
Mean Absolute Error	28116.54
Mean Absolute Percentage Error	1.146848
Theil Inequality Coefficient	0.007244
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.001272
Covariance Proportion	0.998728

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

من قيمة معامل ثايل القريبة من الصفر والتي تساوي: $U_t = 0.0072$ فان النموذج قابل للتنبؤ.

ثالثا: التنبؤ بقيم الاستهلاك العائلي للفترة (2010– 2014)

للتنبؤ بقيم الاستهلاك العائلي للفترة (2010-2014) يتعين علينا التنبؤ بقيم المتغيرات المفسرة في هذه الفترة أولا ثم نعوض هذه القيم في النموذج المتوصل إليه.

الجدول رقم 38: القيم المقدرة للاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000- 2008)

obs	Actual	Fitted	Residual	Residual Plot
2000	1684863	1698935	-14072.4	
2001	1817277	1808426	8851.50	
2002	1955242	1931949	23292.7	
2003	2090639	2104020	-13381.9	
2004	2333219	2288969	44249.3	
2005	2510479	2523703	-13223.1	
2006	2647005	2718017	-71012.5	
2007	2905416	2920251	-14834.4	
2008	3231318	3181187	50130.9	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

ويمكن مقارنة القيم الفعلية للاستهلاك العائلي مع القيم المقدرة لها بواسطة النموذج المقدر من خلال المنحنى التالي:

الشكل رقم 25: مقارنة القيم الفعلية والقيم المقدرة القيم الاستهلاك العائلي خلال الفترة (2000-2008)

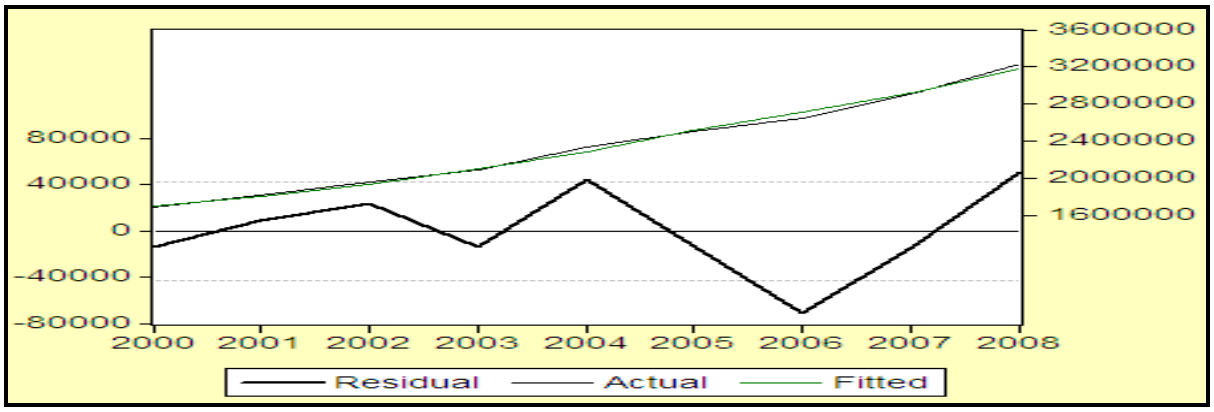

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***EVIEWS5*** .

نلاحظ من خلال الجدول ومن خلال المنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج السابق ليست ببعيدة عن القيم الفعلية إلا في سنة 2006 و 2008، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال المنحنى.

ولكي نتمكن من التنبؤ بقيم الاستهلاك العائلي للسنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014، يجب أولا التنبؤ بقيم المتغيرات المفسرة ومن اجل ذلك نستخدم معادلة الاتجاه العام الخاصة بتطور كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهي على النحو التالي:

$$Dinc = -6189703.69 + 791495.58T$$

$$Pop = 25139719.97 + 483749.21T$$

عند تعويض عدد المشاهدات في المعادلتين الخاصتين بالدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي سوف نتحصل على قيم المتغيرات المفسرة المتنبأ بها، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 39: قيم الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي المتنبأ بها

السنوات	الدخل المتاح المتنبأ به	عدد السكان المتنبأ به
2010	10431703.49	35298453.38
2011	11223199.07	35782202.59
2012	12014694.65	36265951.80
2013	12806190.23	36749701.01
2014	13597685.81	37233450.22

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***Xlstat 2010***

بعد التنبؤ بقيم المتغيرات المفسرة سنقوم بتعويض القيم المتحصل عليها في النموذج الذي تحصلنا عليه من خلال دراسة استقرارية النموذج والمتمثل فيما يلي:

$$Cons = -5224751 + 0.10\,Dinc + 0.21Pop$$

(-3.13) (3.07) (3.75)

0.9949 $\bar{R}^2 = 0.9932$ $F = 588.01$ $DW = 1.78$ $n = 9R^2 =$

لقد تم استثناء قيمة سنة 2009 الخاصة بالاستهلاك العائلي من اجل القيام بمحاكاة النموذج تاريخيا، وعلى هذا الأساس فان محاكاة النموذج تاريخيا الخاص بهذه السنة هو كما يلي:

الجدول رقم 40: نتائج المحاكاة التاريخية بالنسبة لسنة 2009

	القيمة الحقيقية	القيمة المقدرة	الفرق بينهما
الاستهلاك العائلي	3 211 560.60	3050357.67	161202.93

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***Xlstat 2010***

بعد التعويض بقيم المتغيرات المفسرة في النموذج نحصل على قيم الاستهلاك العائلي المتنبأ بها خلال السنوات الخمسة التالية وهي مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم 41: نتائج التنبؤ بقيم الاستهلاك العائلي

السنـــــــوات	2010	2011	2012	2013	2014
الاستهلاك العائلي	3231094.56	3411831.45	3592568.34	3773305.24	3954042.13

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج ***Xlstat 2010***

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن الاستهلاك العائلي في تزايد مستمر، هذا إذا استمر كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي في الارتفاع وذلك لارتباط الاستهلاك العائلي ارتباطا طرديا بكل منهما.

رابعا: تفسير نماذج الاستهلاك العائلي المتوصل إليها

يتضح من خلال النموذج النهائي للاستهلاك العائلي أن هذا الأخير يفسره كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهذا من خلال الدراسة الاقتصادية والإحصائية والقياسية التي مكنتنا من تقدير أفضل نموذج للاستهلاك العائلي خلال الفترة (1990-2008)، بالاعتماد على المعطيات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات المفسرة المكونة للنموذج والمتمثل في المعادلة الانحدارية التالية:

$$Cons = -5813417 + 0.07\ Dinc + 0.23\ Pop$$

وبالاعتماد على النموذج الذي توصلنا إليه سيتم تحليل أهم النتائج المتحصل عليها كما يلي:

من خلال نتائج النموذج المقدر للفترة (1990-2008) يتضح أن أهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي تتمثل في الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي، حيث أن الزيادة في كل من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي ستؤدي إلى زيادة الاستهلاك العائلي.

كما أن الدراسة الإستقرارية للنموذج الخاص بالاستهلاك العائلي خلال نفس الفترة (1990-2008) بينت أن النموذج غير مستقر، وهذا من خلال إثبات أن سنة 2000 تمثل نقطة انعطاف بالنسبة للنموذج وهذا راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر والتي كان لها التأثير الكبير على الاستهلاك العائلي، بالإضافة إلى أن هذه السنة شهد فيها معدل التضخم أدنى مستوى له حيث قدرت قيمته بـــ0.34، كما اجري في هذه السنة آخر مسح خاص بنفقات استهلاك الأسر.

ومن خلال اختبار استقرارية النموذج تحصلنا على نموذجين قياسيين النموذج الأول خاص بالفترة (1990-2000)، والنموذج الثاني خاص بالفترة (2000- 2008) وهذا على أساس اعتبار أن سنة 2000 تمثل نقطة انعطاف.

- **نموذج الاستهلاك العائلي المتحصل عليه خلال الفترة (1990-2000):**

كان النموذج المتحصل عليه خلال الفترة (1990-2000) هو على النحو التالي:

$$Cons = -7217593 + 0.29Pop$$

من خلال النموذج يتبين أن الاستهلاك العائلي يرتبط بعلاقة طردية مع المتغير عدد السكان الإجمالي حيث يعتبر هذا المتغير من أهم المتغيرات التي تفسر ظاهرة الاستهلاك العائلي، حيث شهدت هذه الفترة زيادات كبيرة من السكان إذ قدر عدد السكان الإجمالي سنة 2000 بـــ 30506054 نسمة، وهذا ما أدى

إلى زيادة الاستهلاك العائلي حيث بلغ خلال نفس السنة 1684862.80 مليون دج، إن هذه الزيادة تؤكد أن حجم السكان عامل اقتصادي مهم له أثر مباشر على استهلاك العائلات.

- **نموذج الاستهلاك العائلي المتحصل عليه خلال الفترة (2000- 2008):**

إن النموذج المتحصل عليه في الفترة الأخيرة (2000- 2008) يتمثل في:

$$Cons = -5224751 + 0.10\ Dinc + 0.21 Pop$$

إن هذا النموذج تم الحصول عليه بعد اختبار نقطة الانعطاف حيث وجد أنه غير مستقر وكانت سنة 2000 تمثل نقطة انعطاف بالنسبة له، ويبين هذا النموذج أن أهم متغيرين مؤثرين في الاستهلاك العائلي هما الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي إذ يعتبران من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على هذه الظاهرة.

يرجع سبب ظهور متغير الدخل المتاح في النموذج إلى أن الجزائر عرفت في هذه الفترة ارتفاعا في أسعار المحروقات مما أدى إلى تحسن مداخيل الدولة والذي بدوره أدى إلى زيادة استهلاك الأسر، حيث استمر تحسن المستوى المعيشي للسكان من خلال النتائج التي حققتها مختلف البرامج المطبقة منذ سنة 2001 (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، المخطط التكميلي لدعم النمو)،كما يرجع سبب ظهور متغير عدد السكان إلى أن الجزائر خلال هذه الفترة شهدت زيادة معتبرة من السكان والتي أدت بدورها إلى زيادة استهلاك العائلات.

أما فيما يخص عامل معدل التضخم والذي لم يظهر في هذه النماذج فيمكن إرجاع ذلك إلى عدم دقة الإحصائيات المتحصل عليها، أما بالنسبة للمتغير أسعار الفائدة والذي كانت علاقته بالمتغير التابع والمتمثل في الاستهلاك العائلي تتنافى مع ما تقره النظرية الاقتصادية فقد تم حذفه من النموذج، وربما يرجع ذلك إلى عدم تأثر الاستهلاك العائلي بأسعار الفائدة من جهة وعلاقته الغير الواضحة به من جهة أخرى.

- **التنبؤ بالاستهلاك العائلي خلال الفترة (2010- 2014):**

بعد تطبيق المعايير الاقتصادية والإحصائية والقياسية على النماذج القياسية، وبعد اختبار استقرارية النموذج النهائي المتحصل عليه تمكنا من الحصول على نموذج واحد مستقر له قدرة تنبؤية يفسر فعلا ظاهرة الاستهلاك العائلي في الجزائر، وهذا النموذج مفسر بالدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي في الفترة (2000- 2008)، حيث أن زيادة هذين المتغيرين يؤديان حتما إلى زيادة في الاستهلاك العائلي للفترة المتنبأ بها (2010- 2014).

عند المقارنة بين قيمة الاستهلاك العائلي لسنة 2009 المقدرة والتي قدرت قيمته بـــ 3050357.67 مليون دج بقيمته الفعلية لنفس السنة والتي قدرت بـــ 3211560.60 مليون دج، تعتبر مقبولة إذ نجد أن قيمة معامل التحديد قدرت بـــ 0.9949، هذه القيمة تعني أن المتغيرات المفسرة تتحكم بـــ 99.49% من

التغيرات التي تحدث في الاستهلاك العائلي، بينما 0.51 % تفسرها عوامل أخرى غير موجودة في النموذج مثل العوامل الكيفية كأذواق المستهلكين، بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على الاستهلاك العائلي.

خلاصة الفصل:

تم التطرق على مستوى هذا الفصل إلى دراسة ظاهرة استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة (1990-2009) وهذا بالاعتماد على القياس الاقتصادي، حيث خصص لدراسة النموذج الخاص باستهلاك العائلات وتقييمه، بالإضافة إلى تحديد متغيرات النموذج القياسي وبناء النماذج القياسية، ثم تمت معالجتها بالاعتماد على معايير اقتصادية ومعايير إحصائية بالإضافة إلى المعايير القياسية.

تم اختيار أفضل نموذج والذي وجد انه يتكون من الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي، كما تمت عملية اختبار استقرارية النموذج ومقدرته على التنبؤ ثم انتقاء أفضل النماذج وذلك بالاعتماد على معايير معينة وبعد إجراء اختبار الإستقرارية تم التوصل إلى النموذج النهائي وكان نموذج خطي مستقر خلال الفترة من 2000 إلى 2008، عندها تبين أن الاستهلاك العائلي يتحدد بمتغيرين هما الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي، حيث أن الزيادة في كل منهما تؤدي إلى زيادة استهلاك العائلات، ليتم في الأخير تقديم تحليل للنتائج المتوصل إليها.

الخاتمة العامة

إن موضوع هذه الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية منها الجزائر، حيث أن هذه الدراسة تستمد أهميتها من دورها في إبراز أهم العوامل الاقتصادية التي تتحكم في استهلاك العائلات، ومن اجل تحقيق أهداف الدراسة كان علينا تقديم الإطار العام الخاص بالاستهلاك العائلي ومحاولة تحليل تطور هذه الظاهرة للتوصل إلى نموذج قياسي اقتصادي لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على استهلاك العائلات في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى الإطار النظري للاستهلاك العائلي في الجزائر حيث اشتملت الدراسة على بعض المفاهيم الخاصة بالاستهلاك العائلي وذلك من خلال إعطاء تعريف له يضم أهم المعايير التي اعتمد عليها العلماء في تحديد مفهوم لهذه الظاهرة وكذا العوامل المحددة لها، بعد ذلك حاولنا إعطاء تفسير لهذه الظاهرة من خلال عرض أهم النظريات التي تطرقت لها.

بالإضافة إلى ذلك فقد تم القيام بدراسة تحليلية حول تطور استهلاك العائلات في الجزائر، وذلك من خلال عرض المفاهيم الأساسية حول العائلات من حيث تعريفها وأصنافها مع إبراز أنماطها الاستهلاكية، إلى جانب ذلك حاولنا تقديم تحليل خاص بتطور الاستهلاك وعلاقته مع كل من المداخيل والأسعار، وذلك في الفترة (1990- 2009)، ولتحقيق هذه الأهداف ارتأينا تقسيم هذه الفترة إلى فترات جزئية تعبر عن التغيرات والتعديلات التي شهدتها الجزائر.

وفي الأخير حاولنا إسقاط الجوانب النظرية المتعلقة بالقياس الاقتصادي على ظاهرة استهلاك العائلات في الجزائر، كما تطرقنا فيه إلى محاولة نمذجة الاستهلاك العائلي باستخدام المعطيات المتوفرة عن المتغيرات التي لاحظنا أنها تفسر ظاهرة الاستهلاك العائلي حسب الواقع الجزائري، ثم اختبرنا استقرارية النموذج وتم التنبؤ به.

1- إختبار صحة الفرضيات:

تم التأكد من صحة الفرضيات المطروحة من خلال الدراسة التي قمنا بها كما يلي:

- **الفرضية الأولى:**

إن تعدد المفاهيم والنظريات المفسرة للاستهلاك وتحليل الفرضيات الخاصة بكل نظرية والتعارض بين آراء الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم، أدى إلى تعدد العوامل والمتغيرات التي تتحكم في تحديده حيث ركزت نظرية الدخل المطلق ونظرية الدخل النسبي ونظرية التنبؤات على أن الدخل هو المحدد الرئيسي والوحيد للاستهلاك، بينما اعتمدت نظرية الدخل الدائم ونظرية دورة الحياة ونظرية كالدور على متغيرات أخرى مثل: الثروة وسعر الفائدة، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:**

يعتبر الدخل المتاح من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة على مستوى استهلاك العائلات، بالإضافة إلى ذلك نجد أن الاستهلاك العائلي يتأثر بعدد السكان الإجمالي، ومن خلال ما سبق فان الدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي هما المحددان الرئيسيان في التأثير على الاستهلاك العائلي وبهذه النتيجة نكون قد أثبتنا صحة الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:**

من خلال النتائج القياسية المتوصل إليها نجد أن السلوك الاستهلاكي للعائلات يتحدد بالدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهذا يعتبر غير كاف إذا أهملت الجوانب الخاصة بتأثير العوامل الغير الاقتصادية على هذه الظاهرة بما فيها العوامل الاجتماعية والنفسية واقتصرت الدراسة على العوامل الاقتصادية فقط، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

2- نتائج الدراسة:

- يعتبر قطاع العائلات من أكبر قطاعات الاقتصاد الوطني حيث يساهم هذا القطاع في زيادة الاستهلاك الوطني وبالتالي فإنه يعتبر من العناصر الأساسية المكونة للطلب الكلي، ولهذا فان عملية تشجيع العائلات على زيادة الاستهلاك من خلال رفع مستويات دخولهم وتحسين قدراتهم الشرائية وتنظيم النمط الاستهلاكي، يؤدي إلى زيادة حجم العمالة من خلال زيادة حجم الصناعات الاستهلاكية.
- إن فترة الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق خلفت وراءها آثار كبيرة، وهذا ما استطاعت العائلات الجزائرية أن تواجهه من خلال التحكم في تركيبتها الاستهلاكية.
- يعتبر القياس الاقتصادي احد فروع العلوم الاقتصادية والذي يهتم بقياس الظواهر الاقتصادية من خلال بيانات واقعية بمقدار كمي وذلك اعتمادا على ما تقدمه النظرية الاقتصادية والأساليب الرياضية والإحصائية، أو لتفسير بعض الظواهر والتنبؤ بسلوك بعض المتغيرات.
- من خلال النتائج المتوصل إليها نجد أن استهلاك العائلات عرف ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (1990-2009)، وذلك راجع إلى اتخاذ الجزائر إجراءات لتجنب تدهور هذا النوع من الاستهلاك، ومن هذه الإجراءات تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية ورفع مستوى الدخول المتاحة وإعادة النظر في توزيعها.

أما من خلال الدراسة القياسية لظاهرة الاستهلاك العائلي في الجزائر خلال الفترة (1990-2009) فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- يتأثر استهلاك العائلات بشكل كبير بالدخل المتاح وعدد السكان الإجمالي وهذا من خلال الفترة (1990-2008)، ولكن بعد دراسة استقرارية النموذج وجدنا انه غير مستقر، لكن بعد إختبار نقطة الانعطاف والتي تمثلت في سنة 2000 تحصلنا على نموذج مستقر وذو قدرة تنبؤية من سنة 2000 إلى سنة 2008.
- لم يتأثر نمط استهلاك العائلات الجزائرية كثيرا بالتغير في المستوى العام للأسعار (التضخم)، ويرجع ذلك إلى أن قيم الدخل المتاح أو الأجور الحقيقة للأفراد تتماشي بشكل نسبي مع معدل التضخم وبالتالي نرى أن السلطات العمومية تسعى وتحاول المحافظة على نفس القدرة الشرائية للمستهلك.
- إن أسعار الفائدة المتعلقة بالادخار لا تؤثر على الاستهلاك العائلي وبناء على ذلك لقد تبين لنا أنه لا توجد علاقة واضحة بين الاستهلاك العائلي وأسعار الفائدة، لان عملية جلب الأموال لصندوق التوفير والاحتياط لا تؤثر فيها معدلات الفائدة، بل مقدار الفرق بين مستوى الاستهلاك والدخل هو الذي يؤثر في مقدار هذه الحصيلة.

3- الاقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة فانه يمكننا أن نقدم بعض الاقتراحات التي من شانها التحسين من مستوى استهلاك العائلات وهي على النحو التالي:

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب تدهور استهلاك العائلات ومن بين هذه الإجراءات، الحد من مستويات التضخم ومحاولة التخفيض من نسبته وهذا من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للأفراد.
- تشجيع الأفراد على الاستهلاك وذلك من خلال تخفيض أسعار المواد الاستهلاكية ورفع مستوى الدخول المتاحة وتوزيعها بشكل عادل.
- العمل على توفير مناصب الشغل للتقليص من معدلات البطالة، وهذا ما يشجع الاستهلاك ويؤدي بدوره إلى رفع حجم الإنتاج.
- تشجيع القطاع الزراعي ومواجهة ارتفاع الأسعار هذا ما يعكس استمرار سياسة الإصلاح الاقتصادي نحو تحقيق المزيد من الانتعاش في الاقتصاد القومي.

- دعم القدرة الشرائية للأفراد عن طريق المنح المقدمة من طرف الدولة واعتماد نظام دعم الأسعار بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في المجال الاستهلاكي.
- ضمان توفير بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وذلك من خلال تحسين نوعية السلع الاستهلاكية ورفع إنتاجيتها للتقليص من استيرادها.
- تكميم الظواهر الاقتصادية ومعالجتها بالأساليب الرياضية والإحصائية والقياسية، وذلك من خلال بناء نماذج قياسية خاصة بها والتنبؤ بقيمها.

4- آفاق الدراسة:

إن هدف هذه الدراسة هو بناء نموذج قياسي خاص بتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية التي تتحكم في استهلاك العائلات في الجزائر، ونظرا لعدم الحصول على توقعات دقيقة فيمكن فتح آفاق أخرى للبحث:

- اقتراح نموذج قياسي لظاهرة الاستهلاك يشمل أهم المتغيرات الاقتصادية الكمية المؤثرة على هذه الظاهرة، وذلك من خلال تطبيق النماذج الإنحدارية الشعاعية VAR للحصول على القيم المستقبلية للظاهرة.
- معالجة هذا الموضوع بإدخال كل المتغيرات التي تحدد استهلاك العائلات بما في ذلك المتغيرات الكيفية.
- تقديم نموذج قياسي يتضمن دراسة تحليلية لتوضيح علاقة الإستهلاك بالادخار.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية

1- قائمة الكتب باللغة العربية:

- أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- أحمد رمضان نعمة الله، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004.

- احمد هني، **دروس في التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 1993.

- أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي**، الرياض، السعودية، 1999.

- إسماعيل احمد الشناوي، محمدي فوزي أبو السعود، **النظرية الاقتصادية**، الدار الجامعة، بيروت، لبنان، 1993.

- أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

- أموري هادي كاظم، سعيد عوض المعلم، **تقدير وتحليل نماذج الاستهلاك ما بين دوال انجل ومنظومات الطلب**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2001.

- برييش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007.

- تومي صالح، **مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- حسين علي بخيت وسحر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2007.

- دومنيك سالفاتور، ترجمة عدية حافظ منتصر، **الإحصاء والاقتصاد القياسي**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

- زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الفتح للطباعة والنشر، مصر، 2003.

- سامي خليل، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون دار نشر، الكويت، 1994.

- ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط 2004** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

- عبد الرحمن يسري، **النظرية الاقتصادية: الكلية والجزئية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2004.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.

- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية للكتب، الإسكندرية، مصر، 1997.

- عبد القادر محمود رضوان، **مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية (المحاسبة الوطنية)**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

- عبد المحمود محمد عبد الرحمن، **مقدمة في الاقتصاد القياسي**، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، السعودية، 1995.

- عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.

- فليح حسن خلف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، جدار للكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2007.

- قادة أقاسم، **المحاسبة الوطنية: نظام الحسابات الاقتصادية الجزائرية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.

- كامل بكري وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

-كامل بكري، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر، 1995.

- مايكل ابد مجان، ترجمة: محمد إبراهيم منصور، **الاقتصاد الكلي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 1999.

- مجدي الشوربجي، **الاقتصاد القياسي النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 1994.

- مجيد ضياء الموسوي، **النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

- مجيد علي حسين و عفاف عبد الجبار، **الاقتصاد القياسي: النظرية والتطبيق**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.

- محمد إبراهيم عبيدات، **سلوك المستهلك: مدخل استراتيجي**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.

- محمد الشريف المان، **محاضرات في التحليل الاقتصاد الكلي**، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

- محمد الشريف المان، **محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي**، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، لجزائر، 2003.

- محمد الشريف المان، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

- محمدي فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004 .

- محمود الوادي، إبراهيم خريس، **الأساس في علم الاقتصاد**، دار اليازوري العلمية ، عمان، الأردن، 2007.

- مختار محمد متولي، **النظرية الاقتصادية**، الطبعة الأولى، بدون دار نشر، الرياض، السعودية، 1993.

- مصطفى الخشاب، **دراسات في الاجتماع العائلي**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1985.

- مكيد علي، **الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

- ناظم محمد نوري الشمري، محمد موسى الشروف، **مدخل في علم الاقتصاد**، الطبعة الثالثة، دار الزهران، عمان، الأردن، 2006.

- نعمة الله نجيب إبراهيم، **مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

- وليد إسماعيل السيفو، احمد محمد مشعل، **الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

- يـــوجين أ . ديوليـــو، **سلســـلة ملخصـــات شـــوم، نظريـــات و مســـائل في النظريـــة الاقتصادية الكلية**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

الرسائل العلمية:

- برحومـــة عبـــد الحميـــد، **محـــددات الاســـتثمار وأدوات مراقبتـــها (إعـــداد نمـــوذج قياســـي للاســـتثمار بـــالجزائر للفتـــرة: 1994-2004)**، رســـالة دكتـــوراه دولـــة غـــير منشـــورة، جامعـــة منتوري، قسنطينة، 2006-2007.

- أبـــو بكـــر سمـــير قيـــوة، **اســـتهلاك الأســـر الجزائريـــة في ظـــروف التضـــخم دراســـة تحليليـــة قياسية في الفترة (1970- 2003)**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007.

- ســـاطور رشـــيد، **محـــددات الإنفـــاق الاســـتهلاكي الخـــاص في الجزائـــر، مـــذكرة ماجســـتير غير منشورة**، جامعة الجزائر، 2001.

- جنيدي مراد، **دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الادخار في الجزائر باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (*VAR*)**، (1970-2004) ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006 .

- حنين صليحة، **دراسة سلوك المستهلك الجزائري– حالة شهر رمضان 1988–**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1994.

التقارير:

- الديوان الوطني للإحصاء، **النشرة الإحصائية (1970-1996)**، الجزائر، 1999.

- الديوان الـــوطني للإحصـــاء، **خرائطيـــة التعـــداد: تعليمـــات لمنـــدوبي البلـــديات**، ملـــف رقـــم: 1، الجزائر، ماي 1996.

- المجلـــس الـــوطني للتخطـــيط، **المخطـــط الـــوطني لســـنة 1993: وثيقـــة تلخيصـــية**، جانفي1993، الجزائر.

- المجلـــس الـــوطني الاقتصـــادي والاجتمـــاعي، **تقريـــر حـــول الظـــرف الاقتصـــادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1997**، الجزائر، أفريل 1998.

- المجلـــس الـــوطني الاقتصـــادي والاجتمـــاعي، **مشـــروع التقريـــر الـــوطني حـــول التنميـــة البشرية لسنة 2000**، الجزائر، نوفمبر 2001.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 1998**، الجزائر، نوفمبر 1998، ص: 108.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999**، الجزائر، ماي 2000.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000**، الجزائر، نوفمبر 2001.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الجزائر، جوان 2002.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2002**، الجزائر، ماي 2003.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003**، الجزائر، جوان 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الجزائر، ديسمبر 2004.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2008**، الجزائر، نوفمبر 2008.

قائمة المراجع باللغة الفرنسية

Les Livres

Bernard Bernier, **Initiation à la macro-économique**, Dunod, Paris, 1984.

- Douglas Fisher, **Théorie macroéconomique, une vie d'ensemble**, traduit par Phillipe de Lavergne, Economica, 49 rue Hericart 75015, Paris, Juillet1995.
- Emil Claasen, **macroéconomie bases de la theorie macro- economique**, Paris, Dunod, 1981.
- Jack Johnston, John Dinardo, **Méthodes économetriques**, 4eEdition, Economica, New york, 1997.
- L. Fonfagne , **la macro economie** ,vuibert gestion , paris , 1991.
- Lange(J), **éléments de macro-économie**, Foucher, Paris, 1980.
- M.J.ilis et autres, **économie de developpement**, édition duud, paris, 1990.
- Rachid BenDib, **Econométrie**, OPU, Alger, 2001.

- Régis Bourbonnais, **Econométrie**,5e Edition, Dunod, Paris, 2004.

Revus et Rapports

- ONS,**Tableux de L'economie Algerienne**, 1971.
- ONS, **Annuaire Statistique L'Algerie**, 1980.
- ONS, **Collection StatistiqueN°45, Enquete de Consommation**, 1988.
- ONS, **Strtification des districts par commune**, **R.G.P.H** 1998.
- ONS, **Les dépenses des ménages en 2000 à travers les résultats provisoires de l'enquete de consommation**, données statistiques N° 352, Octobre2002.
- ONS, **Indices des prix à la consommation, collections statistique**, N° 113, Alger, 2004.
- ONS, **Direction des statistique régionales de l'agriculture et de la cartographie**, Stratification des districts par commune : R.G.P.H 1998, Cartographie, Alger, Mai 2004.
- CNES, **Rapport préliminaire sur les effets économiques et sociaux du programme d'ajustement structurel**, 1998.
- CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie, Rapport 26ème session plèniere**, Algérie, mai 2005.
- CNES, **Regards sur la politique monétaire en Algérie, Rapport 26ème session plèniere**, Algérie.
- FMI, **Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre de l'Article IV**, Algérie.

Les sites

- www. data.albankaldawli.org, Consulté le: 27/12/2011
- www.ons.dz/ipc012007. htm, Consulté le: 10/01/2011
- www.ons.dz/ipc012007. htm, Consulté le: 10/01/2011
- www.cnes.dz, Consulté le: 12/02/2011
- www.imf.org/imfsurvey, Consulté le: 13/02/2011

الملاحق

الملحق رقم 01: التطور العددي للسكان حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (1990-2009)

الوحدة: نسمة

السنة	سكان المناطق الحضرية	سكان المناطق الريفية
1990	13 172 190	12 110 325
1991	13 701 818	12 209 336
1992	14 239 334	12 296 882
1993	14 778 405	12 367 820
1994	15 310 243	12 415 659
1995	15 828 563	12 436 728
1996	16 324 106	12 435 770
1997	16 804 852	12 410 815
1998	17 277 914	12 368 472
1999	17 754 269	12 317 325
2000	18 242 620	12 263 434
2001	18 727 345	12 226 944
2002	19 225 438	12 188 676
2003	19 737 084	12 148 351
2004	20 261 194	12 104 931
2005	20 796 921	12 057 614
2006	21 324 935	12 026 543
2007	21 865 605	11 992 563
2008	22 418 348	11 955 078
2009	23 031 294	11 864 606

Source: www.data.albankdawli.org

الملحق رقم **02**: البيانات الإحصائية لمتغيرات النموذج

الوحدة: (مليون دج، نسمة، %)

السنة	الاستهلاك العائلي	الدخل المتاح	عدد السكان الإجمالي	معدل التضخم	سعر الفائدة
1990	305 042.30	464 305.0	25 282 515	17.87	16.88
1991	410 049.90	705 846.8	25 911 154	25.89	17.50
1992	538 844.50	870211.5	26 536 216	31.67	17.50
1993	639 067.60	925857.5	27 146 255	20.54	17.50
1994	826 754.50	1 201 277.60	27 725 902	29.05	19.63
1995	1 103 081.90	1 620 166.50	28 265 291	29.80	18.00
1996	1 339 552.60	2 040 668.80	28 759 876	18.69	16.33
1997	1 410 226.00	2 232 877.80	29 215 667	5.73	14.00
1998	1 531 502.90	2 214 676.20	29 646 386	4.95	9.25
1999	1 642 338.50	2 515 148.70	30 071 594	2.64	8.50
2000	1 684 862.80	3 340 686.30	30 506 054	0.34	8.50
2001	1 817 277.40	3 463 410.50	30 954 289	4.23	8.00
2002	1 955 242.00	3 695 622.60	31 414 114	1.40	6.60
2003	2 090 638.50	4 365 096.60	31 885 435	2.59	6.50
2004	2 333 218.50	5 137 636.60	32 366 125	4.00	6.50
2005	2 510 479.40	6 366 897.50	32 854 535	1.90	3.30
2006	2 647 004.70	7 195 099.10	33 351 478	1.80	2.90
2007	2 905 416.40	8 078 529.90	33 858 168	3.80	3.30
2008	3 231 318.20	9 501 592.10	34 373 426	4.86	3.90
2009	3 211 560.60	8 247 120.60	34 895 900	5.74	4.30

Source : www. data.albankdawli. org

www. Ons. dz

ONS, Collections statistique N°147, p 56.

CNES, Regards sur la politique monétaire en Algérie, Rapport 26ème session plèniere, mai 2005, Algérie, p 132-140-143.

FMI, Rapport des services du FMI pour les consultations de 2005 au titre de l'Article IV, Algérie, p 34.

الملحق رقم 03: يوضح جدول فيشر

	n =1		n =2		n =3		n =4		n =5	
m	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01
1	161.45	4052.18	199.50	4999.50	215.71	5403.35	224.58	5624.58	230.16	5763.65
2	18.51	98.50	19.00	99.00	19.16	99.17	19.25	99.25	19.30	99.30
3	10.13	34.12	9.55	30.82	9.28	29.46	9.12	28.71	9.01	28.24
4	7.71	21.20	6.94	18.00	6.59	16.69	6.39	15.98	6.26	15.52
5	6.61	16.26	5.79	13.27	5.41	12.06	5.19	11.39	5.05	10.97
6	5.99	13.75	5.14	10.92	4.76	9.78	4.53	9.15	4.39	8.75
7	5.59	12.25	4.74	9.55	4.35	8.45	4.12	7.85	3.97	7.46
8	5.32	11.26	4.46	8.65	4.07	7.59	3.84	7.01	3.69	6.63
9	5.12	10.56	4.26	8.02	3.86	6.99	3.63	6.42	3.48	6.06
10	4.96	10.04	4.10	7.56	3.71	6.55	3.48	5.99	3.33	5.64
11	4.84	9.56	3.98	7.21	3.59	6.22	3.36	5.67	3.20	5.32
12	4.75	9.33	3.89	6.93	3.49	5.95	3.26	5.41	3.11	5.06
13	4.67	9.07	3.81	6.70	3.41	5.74	3.18	5.21	3.03	4.86
14	4.60	8.86	3.74	6.51	3.34	5.56	3.11	5.04	2.96	4.69
15	4.54	8.68	3.68	6.36	3.29	5.42	3.06	4.89	2.90	4.56
16	4.49	8.53	3.63	6.23	3.24	5.29	3.01	4.77	2.85	4.44
17	4.45	8.40	3.59	6.11	3.20	5.18	2.96	4.67	2.81	4.34
18	4.41	8.29	3.55	6.01	3.16	5.09	2.93	4.58	2.77	4.25
19	4.38	8.18	3.52	5.93	3.13	5.01	2.90	4.50	2.74	4.17
20	4.35	8.10	3.49	5.85	3.10	4.94	2.87	4.43	2.71	4.10
21	4.32	8.02	3.47	5.78	3.07	4.87	2.84	4.37	2.68	4.04
22	4.30	7.95	3.44	5.72	3.05	4.82	2.82	4.31	2.66	3.99
23	4.28	7.88	3.42	5.66	3.03	4.76	2.80	4.26	2.64	3.94
24	4.26	7.82	3.40	5.61	3.01	4.72	2.78	4.22	2.62	3.90
25	4.24	7.77	3.39	5.57	2.99	4.68	2.76	4.18	2.60	3.85
26	4.23	7.72	3.37	5.53	2.98	4.64	2.74	4.14	2.59	3.82
27	4.21	7.68	3.35	5.49	2.96	4.60	2.73	4.11	2.57	3.78
28	4.20	7.64	3.34	5.45	2.95	4.57	2.71	4.07	2.56	3.75
29	4.18	7.60	3.33	5.42	2.93	4.54	2.70	4.04	2.55	3.73
30	4.17	7.56	3.32	5.39	2.92	4.51	2.69	4.02	2.53	3.70
40	4.08	7.31	3.23	5.18	2.84	4.31	2.61	3.83	2.45	3.51
80	3.96	6.96	3.11	4.88	2.72	4.04	2.49	3.56	2.33	3.26
120	3.92	6.85	3.07	4.79	2.68	3.95	2.45	3.48	2.29	3.17
∞	3.84	6.63	3.00	4.61	2.60	3.78	2.37	3.32	2.21	3.02

تابع الملحق رقم 03

	n =6		n =8		n =12		n =24		n = ∞	
m	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01	α =0.05	α =0.01
1	233.99	5858.99	238.88	5981.07	243.91	6106.32	249.05	6234.63	254.31	6365.86
2	19.33	99.33	19.37	99.37	19.41	99.42	19.45	99.46	19.50	99.50
3	8.94	27.91	8.85	27.49	8.74	27.05	8.64	26.60	8.53	26.13
4	6.16	15.21	6.04	14.80	5.91	14.37	5.77	13.93	5.63	13.46
5	4.95	10.67	4.82	10.29	4.68	2.89	4.53	9.47	4.36	9.02
6	4.28	8.47	4.15	8.10	4.00	7.72	3.84	7.31	3.67	6.88
7	3.87	7.19	3.73	6.84	3.57	6.47	3.41	6.07	3.23	5.65
8	3.58	6.37	3.44	6.03	3.28	5.67	3.12	5.28	2.93	4.86
9	3.37	5.80	3.23	5.47	3.07	5.11	2.90	4.73	2.71	4.31
10	3.22	5.39	3.07	5.06	2.91	4.71	2.74	4.33	2.54	3.91
11	3.09	5.07	2.95	4.74	2.79	4.40	2.61	4.02	2.40	3.60
12	3.00	4.82	2.85	4.50	2.69	4.16	2.51	3.78	2.30	3.36
13	2.92	4.62	2.77	4.30	2.60	3.96	2.42	3.59	2.21	3.17
14	2.85	4.46	2.70	4.14	2.53	3.80	2.35	3.43	2.13	3.00
15	2.79	4.32	2.64	4.00	2.48	3.67	2.29	3.29	2.07	2.87
16	2.74	4.20	2.59	3.89	2.42	3.55	2.24	3.18	2.01	2.75
17	2.70	4.10	2.55	3.79	2.38	3.46	2.19	3.08	1.96	2.65
18	2.66	4.04	2.51	3.71	2.34	3.37	2.15	3.00	1.92	2.57
19	2.63	3.94	2.48	3.63	2.31	3.30	2.11	2.92	1.88	2.49
20	2.60	3.87	2.45	3.56	2.28	3.23	2.08	2.86	1.84	2.42
21	2.57	3.81	2.42	3.51	2.25	3.17	2.05	2.80	1.81	2.36
22	2.55	3.76	2.40	3.45	2.23	3.12	2.03	2.75	1.78	2.31
23	2.53	3.71	2.37	3.41	2.20	3.07	2.01	2.70	1.76	2.26
24	2.51	3.67	2.36	3.36	2.18	3.03	1.98	2.66	1.73	2.21
25	2.49	3.63	2.34	3.32	2.16	2.99	1.96	2.62	1.71	2.17
26	2.47	3.59	2.32	3.29	2.15	2.96	1.95	2.58	1.69	2.13
27	2.46	3.56	2.31	3.26	2.13	2.93	1.93	2.55	1.67	2.10
28	2.45	3.53	2.29	3.23	2.12	2.90	1.91	2.52	1.65	2.06
29	2.43	3.50	2.28	3.20	2.10	2.87	1.90	2.49	1.64	2.03
30	2.42	3.47	2.27	3.17	2.09	2.84	1.89	2.47	1.62	2.01
40	2.34	3.29	2.18	2.99	2.00	2.66	1.79	2.29	1.51	1.80
80	2.21	3.04	2.06	2.74	1.88	2.42	1.65	2.03	1.32	1.49
120	2.18	2.96	2.02	2.66	1.83	2.34	1.61	1.95	1.25	1.38
∞	2.10	2.80	1.94	2.51	1.75	2.18	1.52	1.79	1.00	1.00

Source: Régis Bourbonnais, op- cit, p 319-320.

الملحق رقم **04**: يوضح جدول ديربين واتسون

TABLE DE DURBIN-WATSON

Risque α =5%

n	k =1		k =2		k =3		k =4		k =5	
	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2	d_1	d_2
15	1.08	1.36	0.95	1.54	0.82	1.75	0.69	1.97	0.56	2.21
16	1.10	1.37	0.98	1.54	0.86	1.73	0.74	1.93	0.62	2.15
17	1.13	1.38	1.02	1.54	0.90	1.71	0.78	1.90	0.67	2.10
18	1.16	1.39	1.05	1.53	0.93	1.69	0.82	1.87	0.71	2.06
19	1.18	1.40	1.08	1.53	0.97	1.68	0.86	1.85	0.75	2.02
20	1.20	1.41	1.10	1.54	1.00	1.68	0.90	1.83	0.79	1.99
21	1.22	1.42	1.13	1.54	1.03	1.67	0.93	1.81	0.83	1.96
22	1.24	1.43	1.15	1.54	1.05	1.66	0.96	1.80	0.86	1.94
23	1.26	1.44	1.17	1.54	1.08	1.66	0.99	1.79	0.90	1.92
24	1.27	1.45	1.19	1.55	1.10	1.66	1.01	1.78	0.93	1.90
25	1.29	1.45	1.21	1.55	1.12	1.66	1.04	1.77	0.95	1.89
26	1.30	1.46	1.22	1.55	1.14	1.65	1.06	1.76	0.98	1.88
27	1.32	1.47	1.24	1.56	1.16	1.65	1.08	1.75	1.01	1.86
28	1.33	1.48	1.26	1.56	1.18	1.65	1.10	1.74	1.03	1.85
29	1.34	1.48	1.27	1.56	1.20	1.65	1.12	1.74	1.05	1.84
30	1.35	1.49	1.28	1.57	1.21	1.65	1.14	1.74	1.07	1.83
31	1.36	1.50	1.30	1.57	1.23	1.65	1.16	1.73	1.09	1.83
32	1.37	1.50	1.31	1.57	1.24	1.65	1.18	1.73	1.11	1.82
33	1.38	1.51	1.32	1.58	1.26	1.65	1.19	1.73	1.13	1.81
34	1.39	1.51	1.33	1.58	1.27	1.65	1.21	1.73	1.15	1.81
35	1.40	1.52	1.34	1.58	1.28	1.65	1.22	1.73	1.16	1.80
36	1.41	1.52	1.35	1.59	1.29	1.65	1.24	1.72	1.18	1.80
37	1.42	1.53	1.36	1.59	1.31	1.66	1.25	1.72	1.19	1.80
38	1.43	1.54	1.37	1.59	1.32	1.66	1.26	1.72	1.21	1.79
39	1.43	1.54	1.38	1.60	1.33	1.66	1.27	1.72	1.22	1.79
40	1.44	1.54	1.39	1.60	1.34	1.66	1.29	1.72	1.23	1.79
45	1.48	1.57	1.43	1.62	1.38	1.67	1.34	1.72	1.29	1.78
50	1.50	1.59	1.46	1.63	1.42	1.67	1.38	1.72	1.34	1.77
55	1.53	1.60	1.49	1.64	1.45	1.68	1.41	1.72	1.38	1.77
60	1.55	1.62	1.51	1.65	1.48	1.69	1.44	1.73	1.41	1.77
65	1.57	1.63	1.54	1.66	1.50	1.70	1.47	1.73	1.44	1.77
70	1.58	1.64	1.55	1.67	1.52	1.70	1.49	1.74	1.46	1.77
75	1.60	1.65	1.57	1.68	1.54	1.71	1.51	1.74	1.49	1.77
80	1.61	1.66	1.59	1.69	1.56	1.72	1.53	1.74	1.51	1.77
85	1.62	1.67	1.60	1.70	1.57	1.72	1.55	1.75	1.52	1.77
90	1.63	1.68	1.61	1.70	1.59	1.73	1.57	1.75	1.54	1.78
95	1.64	1.69	1.62	1.71	1.60	1.73	1.58	1.75	1.56	1.78
100	1.65	1.69	1.63	1.72	1.61	1.74	1.59	1.76	1.57	1.78

k est le nombre de variables exogènes(constante exclue).

n est la taille de l'échantillon.

Source: Régis Bourbonnais, op-cit, p 231.

الملحق رقم 05: يوضح جدول ستيودنت

Valeur de t ayant La probabilité P d'être dépassée en module

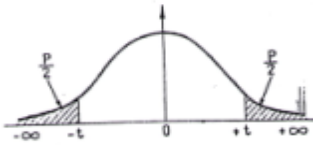

v	*P* =0.90	0.80	0.70	0.60	0.50	0.40	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.158	0.325	0.510	0.727	1.000	1.376	1.963	3.078	6.314	12.706	31.821	63.657
2	0.142	0.289	0.445	0.617	0.816	1.061	1.386	1.886	2.920	4.303	6.965	9.925
3	0.137	0.277	0.424	0.584	0.765	0.978	1.250	1.638	2.353	3.182	4.541	5.841
4	0.134	0.271	0.414	0.569	0.741	0.941	1.190	1.533	2.132	2.776	3.747	4.604
5	0.132	0.267	0.408	0.559	0.727	0.920	1.156	1.476	2.015	2.571	3.365	4.032
6	0.131	0.265	0.404	0.553	0.718	0.906	1.134	1.440	1.943	2.447	3.143	3.707
7	0.130	0.263	0.402	0.549	0.711	0.896	1.119	1.415	1.895	2.356	2.998	3.499
8	0.130	0.262	0.399	0.546	0.706	0.889	1.108	1.397	1.860	2.306	2.896	3.355
9	0.129	0.261	0.398	0.543	0.703	0.883	1.100	1.383	1.833	2.262	2.821	3.250
10	0.129	0.260	0.397	0.542	0.700	0.879	1.093	1.372	1.812	2.228	2.764	3.169
11	0.129	0.260	0.396	0.540	0.697	0.876	1.088	1.363	1.796	2.201	2.718	3.106
12	0.128	0.259	0.395	0.539	0.695	0.873	1.083	1.356	1.782	2.179	2.681	3.055
13	0.128	0.259	0.394	0.538	0.694	0.870	1.079	1.350	1.771	2.160	2.650	3.012
14	0.128	0.258	0.393	0.537	0.662	0.868	1.076	1.345	1.761	2.145	2.624	2.977
15	0.128	0.258	0.393	0.536	0.691	0.866	1.074	1.341	1.753	2.131	2.602	2.947
16	0.128	0.258	0.392	0.535	0.690	0.865	1.071	1.337	1.746	2.120	2.583	2.921
17	0.128	0.257	0.392	0.534	0.689	0.863	1.069	1.333	1.740	2.110	2.567	2.898
18	0.127	0.257	0.392	0.534	0.688	0.862	1.067	1.330	1.734	2.101	2.552	2.878
19	0.127	0.257	0.391	0.533	0.688	0.861	1.066	1.328	1.729	2.093	2.539	2.861
20	0.127	0.257	0.391	0.533	0.687	0.860	1.064	1.325	1.725	2.086	2.528	2.845
21	0.127	0.257	0.391	0.532	0.686	0.859	1.063	1.323	1.721	2.080	2.518	2.831
22	0.127	0.256	0.390	0.532	0.686	0.858	1.061	1.321	1.717	2.074	2.508	2.819
23	0.127	0.256	0.390	0.532	0.685	0.858	1.060	1.319	1.714	2.069	2.500	2.807
24	0.127	0.256	0.390	0.531	0.685	0.857	1.059	1.318	1.711	2.064	2.492	2.797
25	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.316	1.708	2.060	2.485	2.787
26	0.127	0.256	0.390	0.531	0.684	0.856	1.058	1.315	1.706	2.056	2.479	2.779
27	0.127	0.256	0.389	0.531	0.684	0.855	1.057	1.314	1.703	2.052	2.473	2.771
28	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.855	1.056	1.313	1.701	2.048	2.467	2.763
29	0.127	0.256	0.389	0.530	0.683	0.854	1.055	1.311	1.699	2.045	2.462	2.756
30	0.127	0.256	0.89	0.530	0.683	0.854	1.055	1.310	1.697	2.042	2.457	2.750
∞	0.12566	0.25335	0.38532	0.52440	0.67449	0.84162	1.03643	1.03643	1.64485	1.95996	2.32634	2.57582

Nota – *v* est le nombre de dégrés de liberté.

الملحق رقم 06: يوضح جدول كاي تربيع

Valeur de x^2 ayant La probabilité P d'être dépassée.

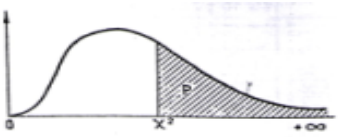

v	*P* =0.90	0.80	0.70	0.50	0.30	0.20	0.10	0.05	0.02	0.01
1	0.0158	0.0642	0.148	0.455	1.074	1.642	2.706	3.841	5.412	6.635
2	0.211	0.446	0.713	1.386	2.408	3.219	4.605	5.991	7.824	9.210
3	0.584	1.005	1.424	2.366	3.665	4.642	6.251	7.815	9.837	11.345
4	1.064	1.649	2.195	3.357	4.878	5.989	7.779	9.488	11.668	13.277
5	1.610	2.343	3.000	4.351	6.064	7.289	9.236	11.070	13.388	15.086
6	2.204	3.070	3.828	5.348	7.321	8.558	10.645	12.592	15.033	16.812
7	2.833	3.822	4.671	6.346	8.383	9.803	12.017	14.067	16.662	18.475
8	3.490	4.594	5.527	7.344	9.524	11.030	13.362	15.507	18.168	20.090
9	4.168	5.380	6.393	8.343	10.656	12.242	14.684	16.919	19.679	21.666
10	4.865	6.179	7.267	9.342	11.781	13.442	15.987	18.307	21.161	23.209
11	5.578	6.989	8.148	10.341	12.899	14.631	17.275	19.675	22.618	24.725
12	6.304	7.807	9.034	11.340	14.011	15.812	18.549	21.026	24.054	26.217
13	7.042	8.634	9.926	12.340	15.119	16.985	19.812	22.362	25.472	27.688
14	7.790	9.467	10.821	13.339	16.222	18.151	21.064	23.685	26.873	29.141
15	8.547	10.307	11.721	14.339	17.322	19.311	22.307	24.996	28.259	30.578
16	9.312	11.152	12.624	15.338	18.418	20.465	23.542	26.296	29.633	32.000
17	10.085	12.002	13.531	16.338	19.511	21.615	24.769	27.587	30.995	33.409
18	10.865	12.857	14.440	17.388	20.601	22.760	25.989	28.869	32.346	34.805
19	11.651	13.716	15.352	18.388	21.689	23.900	27.204	30.144	33.687	36.191
20	12.443	14.578	16.266	19.337	22.775	25.038	28.412	31.410	35.020	37.566
21	13.240	15.445	17.182	20.337	23.858	26.171	29.615	32.671	36.343	38.932
22	14.041	16.314	18.101	21.337	24.939	27.301	30.813	33.924	37.659	40.289
23	14.848	17.187	19.021	22.337	26.018	28.429	32.007	35.172	38.968	41.638
24	15.659	18.062	19.943	23.337	27.096	29.553	33.196	36.415	40.270	42.980
25	16.473	18.940	20.867	24.337	28.172	30.675	34.382	37.652	41.566	44.314
26	17.292	19.820	21.792	25.336	29.246	31.795	35.563	38.885	42.856	45.642
27	18.114	20.703	22.719	26.336	30.319	32.912	36.741	40.113	44.140	46.963
28	18.939	21.588	23.647	27.336	31.391	34.027	37.916	41.337	45.419	48.278
29	19.768	22.475	24.577	28.336	32.461	35.139	39.087	42.557	46.693	49.588
30	20.599	23.364	25.508	29.336	33.530	36.250	40.256	43.773	47.962	50.892

Nota – *v* est le nombre de dégrés de liberté.

Pour v compris entre 30 et 100, on admettra que $\sqrt{2x^2} - \sqrt{2v-1}$ est approximativement distribué suivant la loi normale centrée réduite $(m = 0, \sigma = 1)$.

Pour v supérieur à 100, on admettra $(x^2 - v)/\sqrt{2v}$ est approximativement distribué suivant la loi normale centrée réduite $(m = 0, \sigma = 1)$.

Source: Bernard grais, op-cit, p 381.

الـــمـــلخص

ملخص:

يعتبر الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي، ويشكل أهم جوانبه الأساسية فالاستهلاك يمارسه الأعوان الاقتصاديون بغية تحقيق رغباتهم، وسد حاجاتهم الأساسية.

يحتل موضوع الاستهلاك أهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية، وذلك لارتباط هذا الموضوع بالإنسان، فضلا على أن دراسة سلوك المستهلك تعتبر أداة مهمة تساعد المخطط على التنبؤ بحجم الطلب وعلى رسم سياسات الدولة السعرية والضريبية خاصة فيما يتعلق بالأجور والرواتب والإعانات ومعالجة التضخم ومسألة إعادة توزيع الدخول .

يخضع الاستهلاك إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فهو يؤثر ويتأثر بتلك المتغيرات حيث من أبرزها عامل الدخل، عدد السكان الإجمالي، المستوى العام للأسعار، أسعار الفائدة إضافة إلى العوامل الكمية هناك عوامل كيفية أخرى غير قابلة للقياس كأذواق المستهلكين وتقاليدهم، النظرة التفاؤلية أو التشاؤمية للدخل المتوقع.

تعتمد النماذج الاقتصادية القياسية على تصورات النظرية التي تعكس العلاقة العامة للمتغيرات متخذين في ذلك اللغة الرياضية لصياغة موضوع النموذج على شكل معادلات تبسط العلاقة بين المتغيرات، وبهذا تعتبر النماذج الاقتصادية وسيلة قياسية تحليلية لدراسة الظواهر الاقتصادية والتنبؤ بها.

الكلمات الدالة: الإستهلاك العائلي، نماذج الانحدار، الاقتصاد القياسي، التنبؤ.

Résumé:

La consommation est un phénomène économique important et l'un des éléments de l'activité économique, constituant ainsi le plus important de ces aspects de base. La consommation est pratiquée par des agents économistes afin de réaliser leurs désirs, et combler leurs besoins de base.

Le sujet de la consommation est d'une grande importance dans les études économiques du fait qu'il dépend de l'être humain. En outre, l'étude du comportement des consommateurs est un outil important pour aider le planificateur à prédire la taille de la demande et de concevoir les politiques de l'Etat en termes de prix et de taxes, en particulier en ce qui concerne les salaires et les paies, les subventions, traitement de l'inflation et la question de la redistribution des revenus.

La consommation est soumise à un ensemble de variables économiques et sociales. Elle affecte ces variables, qui l'affectent à leur tour. Ces variables incluent entre autres, le facteur de revenu, le nombre de la population et le niveau général des prix et des taux d'intérêt. En plus des facteurs quantitatifs, il y a des facteurs qualitatifs non-quantifiables tels que le gout des consommateurs et leurs traditions ainsi que de la perspective optimiste ou pessimiste du revenu escompté.

Les modèles économiques quantitatifs sont basés sur les concepts du théorème qui reflète la relation générale entre les variables en utilisant le langage mathématique pour formuler le sujet du modèle sous forme d'équations simplifiant la relation entre ces variables. Pour cette raison, les modèles économiques sont considérés comme un moyen quantitatif d'analyse pour étudier les phénomènes économiques et ces prévisions.

Mots clés: La consommation de ménages, Modèles de régression, Econométrie, Prévision.

Summary:

Consumption is an important economic phenomenon and one of the elements of economic activity, thus constituting the most important of these basic aspects. Consumption is practiced by economists agents to achieve their desires and meet their basic needs.

The subject of consumption is of great importance in economic studies because it depends on human beings. In addition, the study of consumer behavior is an important tool to help planners to predict the size of the application and design policies of the State in terms of price and tax, especially as regards wages and payroll, grants, treatment of inflation and the issue of income redistribution.

Consumption is subject to a set of economic and social variables. It affects these variables, which in turn affect. These variables include, among others, the factor income, the number of the population and the general level of prices and interest rates. In addition to quantitative factors, there are unquantifiable qualitative factors such as consumer tastes and traditions as well as optimistic or pessimistic view of the expected income.

The quantitative economic models are based on the concepts of the theorem that reflects the general relationship between the variables using mathematical language to formulate the model about the form of equations simplifying the relationship between these variables. For this reason, economic models are considered as a quantitative means of analysis for studying economic phenomena, and these forecasts.

Keywords: Consumption of households, regression models, Econometrics, Forecasting.